المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إليزي

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبية

العنوان:

تكنولوجيا المعلومات والإتصال ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية

دراسة حالة: بمديرية الضرائب إيليزي

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالب: خيرالله حمزة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. ذيب حسين	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي ايليزي	رئيسا
د. مسعودي علي	أستاذ مساعد (ب)	المركز الجامعي ايليزي	مشرفا
د. مكاوي محمد	أستاذ محاضر (ا)	المركز الجامعي ايليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2021/2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل الى:

امي الحبيبة حفظها الله واطال في عمرها

الى روح ابي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

شريكة حياتي زوجتي العزيزة

ابنتي قرة عيني 'اماني'

عائلتي اختي واخواني وابنائهم كل باسمه

أصدقائي جميعا

زملائي طلبة دفعة محاسبة وجباية معمقة

أساتذتي جميعا

الى كل من كان له الفضل علينا ذكرناه او غفلنا عن ذكره.

شكـــر وتقديـر

الحمد لله على فضله ومنه و وتوفيقه، ثم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين، بداية أتقدم بالشكر الجزيل الى استاذي الفاضل الدكتور **مسعودي علي** قبوله الاشراف على انجاز هذا العمل وعلى ما قدمه لي من دعم وتوجيهات، كما اشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي ولا انسى موظفي المديرية الولائية للضرائب بإيليزي وخاصة المحقق السيد **عبد المالك قديري** على ما تقدم به من معلومات قيمة لإتمام هذه الدراسة، كما لا يفوتني شكر القائمين على المركز الجامعي ايليزي على اتاحتهم لنا فرصة إتمام الدراسة بهذا المركز وجميع الأساتذة المدرسين، وخاصة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية قسم العلوم مالية ومحاسبية، وكل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب او بعيد نقول لهم جزاكم الله خيرا ونسال الله تعالى ان يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

حمزة خيرالله

الملخص

الملخص

يعرف العالم تطورا متسارعا في المجال التكنولوجي، مما أدى بالدول الى المضي لتدارك ومواكبة هذا التطور من خلال عصرنة كافة القطاعات العمومية والخاصة، وذلك بإدخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتعميم استخدامها في الإدارات، والتي نجد من بينها الإدارة الجبائية التي تسعى الى تطوير مختلف عملياتها كالرقابة الجبائية وغيرها.

فمن خلال دراستنا للموضوع والمتمثل في "تكنولوجيا الاعلام والاتصال ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية"، والذي تناولناه في جزئين نظري وتطبيقي، حيث تم التطرق في الشق النظري الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمتغيرين تكنولوجيا الاعلام والاتصال والرقابة الجبائية، ومدى مساهمتها في تفعيل هذا الأخير من خلال مشروع عصرنة الادارة الجبائية، ثم الدراسة الميدانية التي تم التطرق فيها الى احدى طرق الرقابة المعتمدة بالمديرية الولائية للضرائب ايليزي فضلا عن هيكلها ودورها الجبائي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا اعلام واتصال، رقابة جبائية، تحقيق جبائي، نظام المعلومات.

Abstract:

The world witnessed an accelerated development in the technological field, which led countries to proceed to remedy and keep pace with this development by modernizing all public and private sectors. by introducing information and communication technology and popularizing its use in administrations, among which we find the tax administration that seeks to develop its various operations such as tax control And others.

Through our study of the subject, which is represented in the " information and communication technology and its role in activating tax control ", which we dealt with in two theoretical and practical parts. Where the theoretical part of the various concepts related to the two variables in information and communication technology and tax control. Moreover, the extent of their contribution to activating the latter were dealt with in the theoretical part. During the modernization project of the tax administration, and then the field study in which one of the methods of control adopted by the State Directorate of Taxes was discussed in addition to its structure and tax role.

Key words: information and communication technology, tax control, tax investigation, information system.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
-الإهداء	**I**
-التشكر	**II**
-الملخص	**III**
-المحتويات	**IV**
-قائمة الجداول	**VII**
-قائمة الإشكال	**VIII**
-قائمة الملاحق .	**IV**
-مقدمة الإشكالية . الفرضيات أهمية الموضوع.	 أ أ ب
أهداف الدراسة . مبررات اختيار الموضوع منهجية البحث والأدوات المستعملة . هيكلة البحث .	ب ب ب ج
-الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تمهيد **المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات** المطلب الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا، المعلومات ونظام المعلومات المطلب الثاني: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات	01 02 03 03 05

المطلب الثالث: عناصر تكنولوجيا المعلومات خلاصة الفصل	08
المبحث الثاني: تكنولوجيا الاتصال	10
المطلب الأول :تعريف تكنولوجيا الإتصال، أنواعها ووظائفها	10
المطلب الثاني :خصائص تكنولوجيا الإتصال وعوائدها	13
المطلب الثالث: تكنولوجيا الشبكات الإتصالية	15
المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والإتصال	20
المطلب الأول: طبيعة تكنولوجيا المعلومات والإتصال	20
المطلب الثاني: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والإتصال	23
المطلب الثالث: مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتحديات	27
خلاصة الفصل	32
-الفصل الثاني :الرقابة الجبائية في ظل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال .	33
تمهيد	34
المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية واليات تفعيلها	35
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها	35
المطلب الثاني: اشكال الرقابة الجبائية	37
المطلب الثالث: أساليب تفعيل الرقابة الجبائية	41
المبحث الثاني: تقييم فعالية الرقابة الجبائية	44
المطلب الأول: مفهوم فعالية نظام الرقابة الجبائية والصعوبات التي تواجهه	44
المطلب الثاني: تقييم أداء الإصلاح الضريبي	52
المطلب الثالث: آليات تفعيل الرقابة الجبائية	54
المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأداة لتفعيل الرقابة الجبائية	62
المطلب الأول: مشروع عصرنة الإدارة الضريبية	62
المطلب الثاني: طبيعة نظام المعلومات الضريبي	65
المطلب الثالث: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الرقابة الجبائية	69
خلاصة الفصل	74

-الفصل الثالث :دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ايليزي	75
تمهيد	76
المبحث الاول: تقديم مديرية الضرائب لولاية ايليزي	77
المطلب الاول: التعريف بمديرية الضرائب الولائية بايليزي ودورها الجبائي	77
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ايليزي	79
المطلب الثالث: مهام المديريات الفرعية لمديرية الضرائب ايليزي	81
المبحث الثاني: دراسة حالة ميدانية من طرق الرقابة الجبائية	85
المطلب الاول: إجراءات التحقيق المحاسبي.	85
المطلب الثاني: مراحل عملية التحقيق المحاسبي.	90
المطلب الثالث: التعديلات المقترحة ونتائج التحقيق	92
خلاصة الفصل	104
الخاتمة	106
المراجع	110
الملاحق	117

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهم أنواع تكنولوجيا الإتصال ووظائفها	12
2-1	خصائص تكنولوجيا الإتصالات	13
3-1	الفرق بين الإنترنت والإنترانت والإكسترانت	18
1-3	المفتشيات والقباضات وتوزيعها الجغرافي على مستوى تراب ولاية ايليزي	80
2-3	كشف لمقارنة عناصر الاصول	87
3-3	كشف لمقارنة عناصر الخصوم	88
4-3	جدول مقارنة حسابات النتائج	89
5-3	التصريحات الجبائية (الميزانيات الجبائية).	92
6-3	التصريح السنوي بالرواتب والأجور	92
7-3	التصريحات الشهرية (مفتشية إيليزي – حيث المقر الإجتماعي للشركة)	93
8-3	المجموع الكلي لهذه السنة (2014)	94
9-3	المجموع الكلي لهذه السنة (2015)	95
10-3	المجموع الكلي لهذه السنة (2016)	98
11-3	المجموع الكلي لهذه السنة (2017)	100
12-3	المجموع الكلي للحقوق والعقوبات بالنسبة لجميع السنوات المعنية بالتحقيق	101
13-3	الحصيلة النهائية للتحقيق في محاسبة المكلف المعني	102

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التكامل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال	21
2-1	مؤشر جاهزية الشبكات	30
1-2	أشكال الرقابة الجبائية	40
2-2	مثلث الجودة الشاملة	57
1-3	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب ايليزي	80

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بطاقة انطلاق عملية التحقيق	117
02	اشعار بالتحقيق في المحاسبة	118
03	تقرير التحقيق في المحاسبة	119
04	بطاقة نهاية عملية التحقيق	123
05	اشعار بدفع المستحقات	124

المقدمة

تعتبر الجباية من أدوات السياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها الى تنظيم الاقتصاد الوطني، وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، غير ان المشكل الذي يواجه الدولة في تحصيل مختلف الضرائب والرسوم هو ظاهرة التهرب الضريبي، والذي له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وللتخلص من هذه الظاهرة قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات لتفعيل الرقابة الجبائية، ولعل أهمها هو سن العديد من القوانين ومنح المراقبين العديد من الصلاحيات للقيام بهذه الوظيفة، الا ان المشكل لم يبق على حاله بل تفاقم الى الأسوأ، لذا عمد المشرع الجزائري على إيجاد أجهزة متخصصة من خلال جهاز الرقابة الجبائية والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي استعملتها الإدارة الجبائية للتأكد من مصداقية البيانات والتصريحات باعتمادها على الرقابة والتحقيق بموجب القانون.

ومن بين الوسائل المستعملة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية عمدت الوصاية الى إدخال التكنولوجيات الحديثة وذلك بالاعتماد على نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية والذي يرتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويعتبر ادراج التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال على مستوى الادارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث ورقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي والمنازعات، والهدف من وراء كل هذا هو تحسين العلاقة الموجودة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

1-إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز دور تكنولوجيا المعلومات الاتصال في تفعيل الرقابة الجبائية ويمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تفعيل الرقابة الجبائية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ما مفهوم الرقابة الجبائية؟ وكيفية تفعيل هذه الاخيرة؟
- ما هو واقع الرقابة الجبائية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

2-فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسهيل عمليات الرقابة الجبائية.
- تعتبر الرقابة الجبائية آلية لتحسين الموارد الجبائية للدولة وتحقيق أهداف الإدارة الجبائية.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيلة لتفعيل الرقابة الجبائية.

3-أسباب إختيار الموضوع:

- الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- حداثة البحث في موضوع المعلومات والاتصال وعلاقته بالرقابة الجبائية.
- الاهتمام الذي توليه الدولة لعصرنة الإدارة الجبائية.
- الرغبة الشخصية كوني موظف بالإدارة الجبائية.

4-حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال 2021/2020.

5-اهداف الدراسة:

يكمن الهدف من هده الدراسة في:

- ابراز مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل الرقابة الجبائية.
- ابراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ابراز مفهوم الرقابة الجبائية من خلال أهميتها واشكالها وآلياتها.
- كشف مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى المديرية الولائية للضرائب ايليزي.

6-أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كونه يعالج عملية الرقابة الجبائية وعلاقتها بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكون حداثة هذين المتغيرين بالمنظومة الجبائية والاهتمام الأخير بهما.

7-منهج الدراسة:

من اجل معالجة الإشكالية الأساسية والتحقق من صحة فرضيات الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال ذكر مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقابة الجبائية وقمنا بتحليلها معتمدين في ذلك على مجموعة من الكتب والمذكرات والمواقع الالكترونية.

8-الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع البحث، او أحد عناصره نجد مايلي:

-دراسة بلقيدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2012-2013.

-دراسة بن بوزيد شهرزاد، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الشركة ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، سنة 2011-2012.

-دراسة لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أم البواقي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2010-2011.
-براهيمي حنان، كارك فطيمة الزهراء، دور المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016-2017.
-Megha gokhe, Information and Communication Technology, edition Texas School of continuing Education and Recruitment, USA, 2011

9-هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول :خصصناه للإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث الأول تناولنا فيه تكنولوجيا المعلومات، المبحث الثاني تكنولوجيا الإتصال، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

الفصل الثاني :تناولنا فيه الرقابة في ظل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال والذي قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية، والمبحث الثاني يتضمن تقييم فعالية الرقابة الجبائية، أما المبحث الثالث فهو تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأداة لتطوير الرقابة الجبائية.

الفصل الثالث: خصصناه لدراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ايليزي لإبراز الواقع العملي للرقابة الجبائية ثم خاتمة تنطوي على نتائج للجانب النظري والتطبيقي، ثم توصيات وأفاق تكون منطلقا لبحوث أخرى.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال

تمهيد

أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومكن استخدامها في تحسين العديد من مجالات الأعمال حيث أصبحت كثير من المؤسسات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تسيير أعمالها، ومعالجة بياناتها الكترونيا، وتصنيع وتحسين منتجاتها وتقديم خدماتها، ومن هنا أصبح الحاسوب والبرامج الالكترونية من أهم الوسائل الرئيسية في معالجة البيانات في المؤسسة، مما دفع مؤسسات الأعمال إلى استبدال نظم المعلومات اليدوية إلى نظم معلومات الكترونية ،ويعتمد نجاح نظام المعلومات في المنظمة على تفهم المديرين لتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها لتصميم وادارة المنظمة حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات ومدى أهميتها في تحقيق المساعي والأهداف المسطرة لها سواء كانت إدارية أو إنتاجية وترشيد القرارات المستقبلية المتخذة.

بناء على ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات؛

المبحث الثاني: تكنولوجيا الإتصال؛

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات.

سوف نتطرق إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال التعرف على أهم المصطلحات ذات الصلة بالموضوع وذلك بتناول كل مصطلح على حدا رغم تداخل بعضها ببعض، وعليه سنتطرق لكل من التكنولوجيا، المعلومات والإتصال.

المطلب الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا، المعلومات ونظام المعلومات.

سنتطرق الى أهم المصطلحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وهذا بأخذ كل مصطلح على حدى رغم ارتباطها ببعضها، والتي تتمثل في: تكنولوجيا، المعلومات بالإضافة إلى نظام المعلومات.

1-تعريف التكنولوجيا:

هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

تعريف1: "هي التطبيق العملي للأبحاث العملية، وهي وسيلة للوصول لأفضل التطبيقات لهذه البحوث، وهي طريقة صنع الأشياء، القيام بعمل معين، علم الصناعة وعلم الماكينات والآلات والمهام العملية".[1]

تعريف2: "هي وضع أساليب وتصميم معدات ووسائل الإتصال والتنقل والكتابة والحساب وزيادة فعالية المنظومات وإمكانية السيطرة والتكامل، ومن ثم تطبيق للمعرفة بنوعياتها المختلفة، والتكنولوجيا مثلها مثل المعرفة كانت في البداية لا تعتمد على أسس علمية بل تتكون التقنية بذاتها، وهناك تقسيم آخر وهو التكنولوجيا الملموسة والتكنولوجيا غير المرئية أو غير الملموسةInvisible Tech."[2]

تعريف3: "تعد كلمة التكنولوجيا من المصطلحات التي تواجه الكثير من اللبس، إذ استخدمها البعض كمرادفة لتقنية(Technique) ، في حين يرى آخرون اختلافا واضحا بينها، ويرجع أصل التكنولوجيا إلى اليونانية وهي تتكون من مقطعين هما "Techno"تعني التشغيل الصناعي، والثاني «Logos" اي العلم أو المنهج وتكون كلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي."[3]

ومنه يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها نظام متكامل من المعرفة والمعلومات والإبداع والاختراع، يهدف إلى تحويل المدخلات المتمثلة في المواد، المعلومات والأفكار إلى مخرجات هي المنتجات، الخدمات والبرامج وفق خطة محددة مسبقا.

---

[1]-سيد سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2001، ص99.

[2]-مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الإتصال الجماهيري، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص44.

[3]-محمد الصرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص13.

2-تعريف المعلومات:

تعتبر المعلومات الناتج النهائي لنظام المعلومات، حيث تم تعريفها بما يلي:

تعريف1: "تعرف المعلومات على أساس أنها بيانات تمت معالجتها حيث تم تصنيفها، تحليلها، تنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها لأنها أصبحت ذات معنى."[1]

تعريف2: "المعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمالها لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبحت لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذو معنى والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها بصورة رسمية في أي شكل."[2]

تعريف3: "المعلومات هي مجموعة من البيانات المعالجة والمؤطرة والمنظمة والمترابطة والمعدة للاستخدام واتخاذ القرارات".

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومات هي: الناتج النهائي لعملية معالجة البيانات بطريقة تزيد من قيمتها لمستخدميها، وتفيدهم في اتخاذ القرارات.[3]

3-تعريف نظام المعلومات ووظائفه:

يعد نظام المعلومات الركيزة الأساسية في أي مؤسسة، وهذا راجع للوظائف التي يقوم بها:

3-1-نظام المعلومات:

حظي نظام المعلومات بعديد من التعاريف، نذكر منها ما يلي:

تعريف1: "هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والبرمجيات والآلات والتركيبات وعلم المناهج، الضرورية لمعالجة البيانات واسترجاعها، والتي تعد ضرورية لإدارة المؤسسة."[4]

تعريف2: "هو نظام ضبط وتحكم يتخصص بتحويل المعلومات إلى المستويات الإدارية بعد تجهيزها وتحديثها لكي يمكن اتخاذ القرارات بأفضل السبل."[5]

---

[1]-leado and others، management information systems، Pearson education Inc. New Jersey, 10th edition، 2007.P09.

[2]-ربحي مصطفى عليان، إقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.ص105.

[3]-عمر أحمد الهمشري، إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والريادة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص27.

[4]- محمد حسين آل فرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005، ص23.

[5]- علاء السالمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص59.

تعريف3: "هو نظام منهجي محسوب قادر على تكامل البيانات من مصادر مختلفة، بقصد توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين ذو الاحتياجات المتشابهة."[1]

وبالتالي نستطيع القول بأن نظام المعلومات هو: عبارة عن نظام متكامل يحول البيانات إلى معلومات تكون حسب حاجة المستفيدين منها.

3-2-وظائف نظام المعلومات:

إن اهتمام الباحثين بنظام المعلومات لم يأتي من فراغ بل نتيجة لدوره الهام في عملية معالجة البيانات، وذلك من خلال مجموعة من المراحل تتمثل فيما يسمى بوظائف نظام المعلومات وهي:[2]

3-2-1: جمع البيانات :أول مرحلة من مراحل معالجة المعلومات هي التزويد بالبيانات والحصول عليها من المصادر المختلفة، فهذه المرحلة ترافقها دائما مرحلة الاختيار أو الانتقاء، لأن البيانات الخام المجمعة ليست دائما للمعالجة المرغوب فيها.

3-2-2: معالجة البيانات :إن البيانات لا تقدم معنى كبير، وإنما يجب أن تحول إلى صور أو شكل يوصل المعرفة أو النتائج، هذه العملية تسمى معالجة البيانات وهي أهم وظائف نظام المعلومات، حيث يتم إخضاع البيانات للعديد من التحويلات بترتيبها وفرزها في تسلسل منطقي حسابي معين.

3-2-3: تخزين المعلومات :بعد تحويل البيانات إلى معلومات ذات معنى وفائدة، تأتي مرحلة أخرى وهي مرحلة تخزين المعلومات التي تعني تسجيل البيانات المعالجة بصفة مؤقتة أو نهائية في ذاكرة العمل أو على حوامل البيانات.

3-2-4: إيصال المعلومات (نشر المعلومات) :تعتبر من وظائف أنظمة المعلومات وهي تعني جعل المعلومات متوفرة للمستعملين في الأشكال المناسبة والكميات والأماكن المرغوب فيها.

المطلب الثاني: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال موجودة في مختلف المؤسسات والتنظيمات سواء العامة أو الخاصة، ومصطلح تكنولوجيا المعلومات متداخل بعض الشيء لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات ومميزاتها، مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات وأسباب أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهدافها.

1-تعريف تكنولوجيا المعلومات ومميزاتها:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من الوسائل المهمة في المؤسسات، وترجع أهميتها هذه للمميزات التي تتمتع بها.

[1]- فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية منظور إداري، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر، الأردن، 2010، ص53.

[2]- أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزر طية، مصر، 2009، ص11.

1-1تعريف تكنولوجيا المعلومات:

تعددت التعاريف حول تكنولوجيا المعلومات وسنذكر منها ما يلي:

تعريف1: "تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تعاملت وتتعامل مع البيانات والمعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها في الوقت السريع والمناسب، والطريقة المناسبة والمتاحة.[1]"

تعريف2: "عرف على أنها تشمل مجموعة من التكنولوجيات التي تسمح بجمع، تخزين، نقل ومعالجة المعلومات في شكل صور، أصوات وبيانات، وهي تشمل الالكترونيات الدقيقة، علم البعديات الالكترونية والتكنولوجيا الملحقة.[2]"

تعريف3: "تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن كل أداة حاسوبية يستخدمها الأفراد في عملهم مع المعلومات، ولدعم احتياجات أنشطة معالجة المعلومات في المؤسسة، ونسمي العاملين مع هذه التكنولوجيا بعمال المعرفة.[3]"

وبالتالي نستطيع القول إن تكنولوجيا المعلومات هي: عبارة عن تقنيات واختراعات الكترونية صممت لغرض معالجة البيانات والمعلومات التي تتماشى مع أهداف مستخدميها.

1-2مميزات تكنولوجيا المعلومات:

لتكنولوجيا المعلومات عدة مزايا نذكر منها ما يلي:[4]

1-2-1زيادة المبيعات والأرباح: حيث نجد أن تكنولوجيا المعلومات تعمل على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمنظمة في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ويترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف.

1-2-2 الحصول على مزايا تنافسية: حيث تمكن تكنولوجيا المعلومات منظمات الأعمال من تحسين وضعها في البيئة التنافسية، والحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.

1-2-3 تخفيض التكاليف: يمكن القول بأن تخفيض التكاليف يعتبر من أهم الفوائد الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال، فالمنظمات تقوم بأداء الأعمال والمهام الكتابية بطريقة آلية لتخفيض التكاليف.

---

[1]- عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان، الأردن، 2008، ص32.

[2]- حمزة بوكفة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير، مناجمنت المؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2008، ص ص104،103.

[3]-سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوردي، عمان، الأردن، 2009، ص251.

[4]- بشير العلاق، التسويق في عصر الانترنت والاقتصاد الرقمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2006، ص ص85،84.

1-2-4 تحسين الجودة: تقوم تكنولوجيا المعلومات بتحسين الجودة من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات حيث تستخدمها المنظمات للاتصال بالمنظمات الأخرى إلكترونيا، فيستلم المورد الأمر أو الطلب إلكترونيا ثم بقية إجراءات الصفقة باستخدام الاتصالات الإلكترونية، واستخدام نظم تبادل البيانات إلكترونيا يساهم في تحسين الجودة، عن طريق تقليل فرص الخطأ بسبب تخفيض واختصار إجراءات عقد الصفقات.

بالإضافة إلى المزايا السابقة لتكنولوجيا المعلومات توجد العديد من المزايا الإضافية الأخرى في منظمات الأعمال منها:[1]

- تحسين الإنتاجية وكفاءة العمليات التشغيلية؛
- القدرة على الخلق والابتكار؛
- مواجهة التهديدات الخارجية؛
- توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب؛
- دعم وتحسين عملية اتخاذ القرار؛
- تحسين وتنشيط حركة الاتصالات بالمنشآت.

2-مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات:

شهدت تكنولوجيا المعلومات تطورا من خلال مراحل تاريخية عديدة تتمثل في:[2]

2-1 مرحلة ثورة المعلومات الأولى:

وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها، وقد عمل ظهور الكتابة على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

2-2 مرحلة ثورة المعلومات الثانية :

وتشمل هذه المرحلة ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها، والتي ساعدت على نشر المعلومات عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها.

2-3 مرحلة ثورة المعلومات الثالثة:

وتتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات كالمسموعة والمرئية كالهاتف والراديو والتلفاز والأقراص والأشرطة واللاسلكي، إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات.

---

[1]- بشير العلاق، مرجع سابق ص86.

[2]- سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص326.

2-4 مرحلة ثورة المعلومات الرابعة :

وهي تتمثل باختراع الحاسوب وتطوره ومراحله وأجياله المختلفة، مع كافة مميزاته وفوائده وآثاره الإيجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل الإتصال التي ارتبطت بالحواسيب.

3-أهداف تكنولوجيا المعلومات:

إن ظهور تكنولوجيا المعلومات في منظمة الأعمال يرجع إلى أن هذه الأخيرة تسعى إلى بلوغ مجموعة من الأهداف التي تجعل منها تحتل موقع الصدارة والريادة في مجالها وهي:[1]

-الأعمال الممكن تشغيلها وأدائها؛

-التكاليف الكلية للنظام؛

-الأداء (حجم المبيعات)؛

-طبيعة وخبرة المستخدم؛

-ضمان التكامل لعدم ضياع البيانات؛

-أمن المعلومات؛

-سرعة تطوير النظام؛

-القدرة على التغيير والتعديل؛

-إمكانية تكبير الإمكانيات؛

-قدرة تجمل أعمال إضافية؛

-زمن الضمان؛

-إمكانية التشغيل على قواعد البيانات المختلفة أو نظم التشغيل أو أجهزة متنوعة؛

-المجهود اللازم للحفاظ على النظام.

المطلب الثالث: عناصر تكنولوجيا المعلومات.

تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن مجموعة من المكونات المادية والمعنوية، مكملة لبعضها البعض ومتصلة فيما بينها بغرض القيام بمهام معينة، ولكي تتحقق تكنولوجيا المعلومات يجب من توفر العناصر التالية:[2]

[1]- فريد النجار وآخرون، التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.2006، ص13.

[2]- غسان قاسم داود اللامي، أميرة شركولي البياتي، إدارة الإنتاج والعمليات مرتكزات معرفية وكمية، دار اليازوردي، عمان، الأردن، 2008، ص240.

1-المكونات المادية:

وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وخزنها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين كما أنها تتضمن الحاسوب وما يرتبط به من أجهزة أخرى كوحدة المعالجة المركزية (CPU) واللوحة الأساسية والشاشة وغيرها وتسمى بالمكونات المادية، إذ تمثل تحسين ذاكرة الحاسوب وقدرتها على معالجة البيانات وسرعتها في محاكاة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الحديثة، ويعد العلماء والمهندسون في شركات الحاسبات والاتصالات مصدرا أساسيا لهذه التطورات الهائلة.

2-البرمجيات:

تعني برامج الحاسوب التي تعمل على تشغيل وإدارة المكونات المادية وتقوم بمختلف التطبيقات، ولأهميتها أصبحت تكنولوجيا أساسية لتشغيل الحاسوب كما في البرمجيات، وتساهم هذه الأخيرة في معالجة المعلومات وتسجيلها وتقديمها كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات، لذلك تتضمن البرمجيات أنظمة التشغيل النهائية مثل معالج الكلمات وبرمجيات التطبيقات المرتبطة بمهام الأعمال المتخصصة، وتنقسم البرمجيات بشكل عام إلى ثلاثة أنواع: برمجيات التأليف برمجيات النظام والبرمجيات التطبيقية.

3-قواعد البيانات:

وهي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها أو المعلومات المخزنة على أجهزة ووسائل خزن البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسوب والأقراص المرنة والأشرطة، وقد تكون قواعد البيانات متعلقة بسجلات مخزنة في الشركة والأوقات القياسية لأنواع مختلفة من العمليات، وبيانات تتعلق بالتكاليف أو معلومات تخص احتياجات الزبائن وغيرها، وتتوفر قواعد بيانات مباشرة ومنظمة في شكل أرقام ومؤشرات اقتصادية وأسعار السوق والمخزون، وقسم آخر من قواعد البيانات تجمع على أساس مواضيع أو كلمات مثل معلومات عن الطقس والظروف الجوية والمواضيع المنشورة في الصحف والمجلات.

4-الإتصالات بعيدة المدى:

هي المكون الأخير لتكنولوجيا المعلومات كما يعتقد البعض بأنها الأكثر أهمية، فهي أدوات أو وسائل الاتصالات عن بعد مثل: الهاتف، الفاكس، الألياف الضوئية ومكوناتها الأخرى التي تكون الشبكات الإلكترونية والتي جعلت من الممكن لمستخدمي أجهزة الحاسوب الاتصال بأي موقع بصورة مباشرة، والاتصال بأي مستخدم آخر للحاسوب في أي موقع كان، وتعد شبكة الانترانت وهي شبكة انترنت داخلية للشركة مثل التي تستخدم من قبل شركة جنرال إلكترونيك للأغراض الأمنية للربط بين مختلف النظم الإلكترونية للشركة كما يمكن ربط عدة شركات بشبكة الكمبيوتر مثل الارتباط مع المجهزين والتي تعمل على أساس شبكة الإنترنت المفتوحة.

المبحث الثاني: تكنولوجيا الإتصال.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول أن نتطرق لتعريف تكنولوجيا الاتصال، أنواعها ووظائفها، خصائص تكنولوجيا الإتصال وعوائدها وتكنولوجيا الشبكات الإتصالية.

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا الإتصال، أنواعها ووظائفها.

في هذا المطلب سنتناول تعريف تكنولوجيا الإتصال، ثم نتطرق إلى أنواعها ووظائفها

1-تعريف تكنولوجيا الإتصال:

لقد تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التكنولوجيا باعتبارها العنصر الأول لمصطلح تكنولوجيا الاتصال لهذا سنتعرض أولا إلى تعريف الاتصال باعتباره العنصر الثاني والحدث المنشأ للتكنولوجيا.

1-1تعريف الإتصال:

هناك عدة تعاريف للإتصال نذكر منها مايلي:

تعريف1: "الإتصال هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل الأفكار ومعلومات معينة إلى رسائل شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر.[1]"

تعريف2: "الإتصال هو الوسائط الالكترونية التي تعمل على إيصال المعلومات عبر مسافات بين أجهزة في مواقع مختلفة وهو توزيع البيانات بين محطتين حاسوبين أو أكثر، لذا على المديرين أن يختاروا تكنولوجيا الاتصالات المناسبة لتعزيز أداء مؤسساتهم، والوصول إلى أفضل طريقة لدمجها في نظم المعلومات وعمليات الاتصال.[2]"

تعريف3: "الإتصال هو عملية نقل المعلومات والأفكار، وعناصره الثلاثة هي: المرسل أو المتصل، المرسل إليه أو المتصل به ووسيلة الاتصال.[3]"

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإتصال: هو عملية نقل وتبادل للمعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام وسيلة اتصال، من أجل تحقيق هدف معين.

---

[1]- طارق المجذوب، الإدارة العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان،2008، ص19.

[2]- زيد منير عيوي، فن الإدارة بالاتصال، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص11.

[3]- هشام حمدي رضا، تنمية مهارات الاتصال والقيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن ،2001، ص89.

2-1 تكنولوجيا الإتصال:

كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح تكنولوجيا المعلومات ومصطلح تكنولوجيا الإتصال وهذا راجع لتشابك وظائفهما وهناك من لا يميز بينهما فيستخدم أحدهما كمرادف للآخر، لذا كان من الضروري إزالة الغموض بمناقشة مفهوم تكنولوجيا الإتصال من خلال التعاريف التالية:

تعريف1: "تكنولوجيا الإتصال هي جميع برامج ووسائط وتقنيات الاتصالات لربط نظام الحاسوب وبناء الشبكات بأنواعها المختلفة والإتصال بالإنترنت."[1]

تعريف2: "تكنولوجيا الإتصال هي رافد لتكنولوجيا المعلومات، وهذا على أساس أن المادة الخام لتكنولوجيا المعلومات هي البيانات والمعلومات والمعارف، وأداتها الأساسية بلا منازع هي الحواسيب الإلكترونية وبرمجياته التي تستهلك طاقته الحسابية في تحويل هذه المواد الخام إلى سلع وخدمات معلوماتية، أما التوزيع فيتم من خلال التفاعل الفوري بين الإنسان والآلة أو من خلال شبكات البيانات التي تصل بين حاسوب وآخر."[2]

تعريف3: "تكنولوجيا الإتصال هي مجموع التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي توظف لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله بعملية الإتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجماعي، والتي بها تجمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية عن طريق الحسابات الإلكترونية، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين سواء مسموعة أم مرئية أم مطبوعة أم رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر وتبادلها."[3]

وبالتالي نستطيع القول بأن تكنولوجيا الإتصال: هي مجموع الوسائل المادية كالحاسوب، الهاتف، الكابلات وغيرها والوسائل المعنوية كالبرمجيات وتكنولوجيا الشبكات، التي تسمح من خلالها بنقل وتبادل البيانات والمعلومات من جهاز إلى آخر أو من مكان إلى أخر بشكل إلكتروني.

2-أنواع تكنولوجيا الاتصال ووظائفها:

يوجد العديد من الأنواع لتكنولوجيا الإتصال وهذا ما جعل منها متعددة الوظائف، حيث تختلف هذه الأخيرة باختلاف الهدف المراد من استخدام أحد أنواع تكنولوجيا الإتصال، والتي سنذكر أهمها في الجدول الموالي:

---

[1]- سعد غالب ياسين مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]- اديب أحمد الشاطري، تأثير تكنولوجيا الإتصال في الأنواع الصحفية للصحافة الإلكترونية، مذكرة ماجستير، تخصص مجتمع المعلومات، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009-2010، ص43.

[3]- لبنى عبد الله العلاوي، تكنولوجيا الإتصال وعلاقتها بأداء المؤسسات الإعلامية، رسالة ماجستير في الإعلام جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا عمان، الأردن، 2009-2010، ص03.

الجدول رقم: (1– 1) أهم أنواع تكنولوجيا الإتصال ووظائفها.

الوظائف	الانتاج	النقل، النشر	الارشفة، التفحص
المعطيات	– الكمبيوتر	– فيديو تكس –شبكة محلية عامة او خاصة – تليكس	– المصغرات – قرص مغناطيسي – قرص فيديو رقمي
النصوص	– الة كاتبة – كمبيوتر	– رسائل بريدية – نسخ لاسلكي – شبكات محلية عامة او خاصة	– الورق – المصغرات – قرص فيديو مغناطيسي
صورة ثابتة	– الة تصويرية – كاميرا صور	– شبكات تماثلية رقمية – نسخ لاسلكي	– الورق – المصغرات – قرص فيديو رقمي
اصوات	– مسجل الأصوات – كمبيوتر متخصص – برمجيات	– هاتف تماثلي، رقمي	– مسجل الأصوات – قرص صلب
فيديو	– كاميرات الصوت	– شبكات تدفق على الموجات الهرتزية	– جهاز تسجيل وقراءة مقاطع الفيديو

La source : Robert reix, **système d'information et management désorganisations**, 4ème édition, Vuibert, France, 2002, p229.

من خلال الجدول 1–1 : يتضح لنا أن التكنولوجيا المستعملة في عملية الإتصال متعددة، وهذا التعدد يفسر من جهة لاختلاف طبيعة المعلومة المنقولة، أي أن نوع البيانات أو المعلومات المتمثلة في شكل معطيات، نصوص، صور ثابتة، أصوات وفيديو هي من تحدد نوع التكنولوجيا المستعملة، ومن جهة أخرى تعدد الوظائف المؤداة من طرف تكنولوجيا الإتصال، بدليل أن في حالة إنتاج معطيات (بيانات) أي كتابتها بشكل مرتب ومنظم وإدخالها في حوامل المعلومات كالقرص الصلب يتطلب استعمال الكمبيوتر، بالرغم من أن هذا الأخير لديه وظائف أخرى كمعالجة الصور والفيديو إلى غير ذلك لكن وظيفته في هذه الحالة إنتاج المعلومات فقط، كذلك نجد في عمليات النقل، النشر، الأرشفة والتفحص تستعمل تكنولوجيا اتصال خاصة بها وحسب الغرض المراد منها، وهذا الأخير هو من يتحكم في نوع الوظيفة سواء كانت: إنتاج، نقل، نشر، أرشفة وتفحص.

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا الاتصال وعوائدها.

تعد تكنولوجيا الإتصال في وقتنا الحاضر من أهم التكنولوجيات التي تعتمد عليها المؤسسات والأشخاص في عمليات الإتصال، ويرجع أهمية دورها هذا إلى الخصائص التي تتمتع بها وكذا العوائد المتأتية منها.

1-خصائص تكنولوجيا الاتصال:

ما هو ملاحظ في السنوات الأخيرة أن تكنولوجيا الإتصال شهدت تطورات عديدة وبمعدلات سريعة، فأثر ذلك على الصناعات والأسواق العالمية والمحلية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف هيكل الصناعة في اقتصاديات الاتصالات وشبكات المعلومات عما كان متبعا في الاقتصاد الصناعي، ومن هنا برزت خصائصها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2): خصائص تكنولوجيا الاتصالات.

الاقتصادي الصناعي	الخصائص	اقتصاديات الاتصالات والشبكات
- توفر التكلفة من خلال التكامل الافقي كما في حالة الصناعة	**تكلفة منخفضة** ←	- المرونة من خلال الوصول الى المصادر ومواقعها المتفرقة على شبكة الويب العالمية.
- إمكانية زيارة العملاء للمواقع الطبيعية وفحص السلع المختلفة	**دور المصفون** ←	- اختيار العملاء السلع المبنية على الوصف الموجود على الخط المباشر
- التميز الواضح بين منتجي المضمون المعرفي	**عدم وضوح الحدود** ←	- أصبحت معظم الشركات مرتبطة بالمضمون المعرفي
اختبار محدود للعملاء من خلال قنوات محددة ومتاحة من قبل	**التحول الى القوة** ←	- تواجد اختيارات متعددة امام العملاء من خلال التنوع في القنوات.
- اشتمال البيانات الأساسية للأعمال والأسواق على القدرة في التغيير تستغرق وقت وتكلفة.	**التنافس المتسارع** ←	- تساعد البنية الأساسية للأعمال والأسواق على القدرة على التغيير بسرعة كبيرة.
- تبني الاعمال على توزيع الشبكات وتعدد العملاء كالمشترين.	**نموذج الاعمال** ←	- تصنيع الاعمال الفحوى المعرفية على شبكات المعلومات في محاولة جذب مستخدمين كثيرين

المصدر :منى محمد إبراهيم البطل، **تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2004، ص211.

من خلال الجدول 1-2 :نستنتج أن لتكنولوجيا الإتصال خصائص عديدة ومتنوعة تم استنباطها من خلال المقارنة بين الاقتصاد الصناعي واقتصاديات الاتصالات والشبكات، والفرق الموجود بينهما والمتمثل في التحولات والتطورات التي شهدتها اقتصاديات الاتصالات والشبكات هي ساعدت على إبراز هذه الخصائص، والمتمثلة في:

- **تكلفة منخفضة:** أي الاقتصاد في النفقات الخاصة بالتنقل أو الوصول إلى مصادر المواد الأولية عن طريق استخدام شبكة الويب العالمية؛

- **دور المضمون:** ويقصد بهذه الخاصية أن تكنولوجيا الإتصال سمحت للعملاء من اختيار السلع والخدمات حسب المواصفات المرغوب فيها دون الانتقال إلى موقع المؤسسة؛

- **عدم وضوح الحدود:** وترجع هذه الخاصية لكون الشركات أصبحت مرتبطة بمضمون معرفي واحد؛

- **التحول في القوة:** يقصد بهذه الخاصية أن المؤسسة التي تمتلك قنوات اتصال متنوعة ومتطورة وتفرز من خلالها خيارات متعددة للعملاء، هي من تحتل الريادة وتصبح لها القدرة على المنافسة؛

- **التنافس المتسارع:** بدليل أن تكنولوجيا الإتصال والشبكات ساهمت بشكل كبير في تغيير البنية الأساسية للأسواق وهذا ما هو نلاحظه في التجارة الإلكترونية؛

-**نموذج الأعمال:** من خلال التغير الذي طرأ في بنية الأعمال المبنية على تحديد الشبكات التوزيعية والعملاء إلى نظام معرفي تشاركي لاستقطاب عملاء جدد.

2-عوائد تكنولوجيا الإتصال:

ان لتكنولوجيا الإتصال عوائد كثيرة عند استخدامها، متمثلة في الخدمات التي تقدمها لمستخدميها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:[1]

2-1الحاسوب(PC):

يتيح الحاسب الشخصي من خلال استخداماته المتعدد قائمة ضخمة من المعلومات والخدمات سواء للاستخدام الشخصي أو الاستفادة من المعلومات التي تقدمها بنوك المعلومات،data Bank من خلال الربط بخط تلفوني مع هذه البنوك كما يوفر هذا الحاسب ما يلي:

-الحصول على خدمات متخصصة من المعلومات وإجراءات العمليات الحسابية المعقدة؛

-تقديم إرشادات عن شراء السلع والبضائع وإتاحة الخدمات؛

-تسهيل خدمات الشراء من خلال توفير الفهارس التي تصاحبها الصور والرسوم التوضيحية ودفع النقود؛

-إتاحة التقويم للأحداث المحلية ومعرضات المتاحف وغيرها؛

-تنظيم فهارس الأخبار والمعلومات ومعالجة الكلمات؛

-إعداد قوائم بالمعلومات العامة التي يحتاجها الفرد أو الأسرة.

[1]- منى محمد إبراهيم البطل، مرجع سابق، ص ص215،216.

2-2 وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية:

بامتزاج وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية مع تكنولوجيا الحاسب الالكتروني، خلق عصر جديد للنشر الإلكتروني حيث يتم طباعة الكلمات على شاشة التلفزيون أو منفذ العرض المتصل بالحاسب الإلكتروني لكي يتسلمه الفرد في مكتبه أو منزله، حيث يقترب مستخدمو النصوص الإلكترونية من المعلومات بالكمية والنوعية التي يرغبون فيها وفي الأوقات التي تناسبهم.

2-3 التلفزيون:

ظهور التكنولوجيا الجديدة في مجال الخدمة التلفزيونية مثل خدمة التلفزيون التفاعلي عن طريق الكابل، والذي يتيح الاتصال ذو الاتجاهين، ويقدم خدمات عديدة مثل التعامل مع البنوك، شراء السلع وتلقي الخدمات وخاصة الخدمات الأمنية والرعاية الصحية.

2-4 وسائل الاتصال:

ظهور العديد من خدمات الإتصال الجديدة مثل الفيديو والتليكس والبريد الإلكتروني، والأقراص المدمجة الصغيرة التي يمكن أن تخزن محتويات مكتبة عملاقة على قمة مكتب صغير، وتطوير وصلات الميكروويف ونظام الليزر.

2-5 أجهزة الفيديو:

إن التوسع في إنتاج أجهزة الفيديو كاسيت المنزلي وأشرطة وأقراص الفيديو زاد من تحكم المشاهد في المحتوى الذي يراه كذلك تطور ألعاب الفيديو بعد ربطها بالحاسب الالكتروني.

المطلب الثالث: تكنولوجيا الشبكات الاتصالية.

تعد الشبكات من أهم الاكتشافات التي واكبت التطور التكنولوجي، وهي بمثابة القلب النابض لتكنولوجيا الإتصال لهذا سنحاول في هذا المطلب تعريف الشبكة ثم نعرض بعدها تكنولوجيا الشبكات.[1]

1-تعريف الشبكة:

تعريف1: "الشبكة هي مؤسستان أو أكثر تشتركان في عملية تبادل المعلومات من خلال روابط اتصالات، وذلك خدمة لأهداف مشتركة."[2]

[1]- منى محمد إبراهيم البطل، مرجع سابق، ص ص215،216.

[2]-Jean Brilman، Les meilleurs pratiques du management، édition d'organisation، Paris، France, 2001، p412.

تعريف2:" الشبكة هي النظام الذي يربط مجموعة من الحسابات مع بعضها البعض ومع الأجهزة الطرفية الأخرى المستخدمة في إطار نظام المعلومات، بهدف تحقيق المشاركة في الموارد المتاحة وأيضا في المعلومات المتولدة عن نظام المعلومات.[1]"

تعريف3: "هي مجموعة التجهيزات كالحواسيب والطابعات ووحدات التخزين وغيرها مرتبطة ببعضها البعض، وهذه التجهيزات يمكن أن تكون في مواقع متجاورة أو متباعدة.[2]"

وبالتالي يمكن القول بأن الشبكة: هي نظام يسمح من خلاله ربط أجهزة إلكترونية ببعضها البعض لتحقيق هدف ما.

2-تكنولوجيا الشبكات:

تستعمل تكنولوجيا الشبكات في الربط بين الأجهزة الإلكترونية بهدف نقل وتصفح وتبادل المعلومات والبيانات بين الأفراد أو بين المؤسسات، سنحاول في هذا الإطار التطرق إلى تعريف تكنولوجيا الشبكات ثم نبرز أهم الفرو قات الموجودة بينها.

2-1تعريف تكنولوجيا الشبكات:

هي عبارة عن الأنترنت، الأنترانت والاكسترانت، وسنتطرق إليها بالتفصيل كالآتي:

2-1-1الانترنت(Internet) : لديها العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

تعريف 1: "الإنترنت Internetهي اختصار للشبكات العالمية International Networks، وهي عبارة عن ملايين من أجهزة الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض عبر الأقمار الصناعية أو خطوط الهاتف أو كابلات، حيث تضم الأنترنت العديد من الأقسام والخدمات التي يستفيد منها مئات الملايين من الأشخاص حول العالم كله ومنها":

-البريد الإلكتروني Electronic Mail؛

-الويب Web؛

-خدمات مجموعة الأخبار Groups News؛

-خدمات الجوفر Services Gofer؛

-خدمات نقل الملفات File Transfer Protocol؛[3]

[1] -Marie, et autres, Management des systèmes d'informatique, édition Dunod, paris, France, 2003, p57.

[2]- محمد نور برهان، أنظمة المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص211.

[3]- خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونيك، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص22.

-التلنتTelnet.[1]

تعريف2: "تعرف الإنترنت على أنها عبارة عن مجموعة من الحاسبات المترابطة في شبكة أو شبكات يمكن أن تتصل بشبكات أكبر، ويحكم عملية الإتصال بين الشبكات برتوكول معين، ولا تخضع مسؤوليا لأي هيئة مركزية، ويمكن لمهن كثيرة أن تستخدمه لأغراضها الخاصة بما فيها الدول نفسها.[2]"

تعريف3:" الإنترنت شبكة من الحاسبات الإلكترونية سواء المتشابهة أو المختلفة الأنواع والأحجام ترتبط مع بعضها البعض عن طريق البروتوكولات التي تحكم عملية التشارك في تبادل المعلومات.[3]"

يمكن القول إن الإنترنت: هي عبارة عن شبكة واسعة من الكمبيوترات منتشرة عبر الدول موصولة فيما بينها عن طريق برتوكولات، تعمل على إيصال البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى كونها فضاء للتواصل الاجتماعي.

2-1-2الانترانت Intranet: تعتبر هذه الشبكة داخلية محلية تربط مجموعة موظفي المؤسسة نفسها سواء كانوا في موقع واحد أو في مواقع مختلفة، من أجل تسهيل الإتصال وتسيير عملهم من خلال المتصفح، حيث تمنح الإنترانت واجهة موحدة على سطح الكمبيوتر لكل المستعملين، وهي وسيلة سهلة لتقاسم ومشاركة المعلومات داخل المؤسسة كما يمكن اعتبار الانترانت بأنها شبكة معلوماتية خاصة بمؤسسة معينة، يستعمل فيها نفس البروتوكولات وتقنيات الويب التي تستخدم في الانترنت، خصوصا البروتوكول TCP/IP*والبرتوكولHTTP**، ولها منفذ لشبكة الإنترنت، أي أن التعامل في الشبكة يتمعن طريق واجهة الويب.[4]

ومن أهم المزايا الأساسية التي تتمتع بها شبكة الإتصال الداخلية الانترانت هي:[5]

- الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي أو فور حدوث الحدث المتعلق بها؛
- رفع كفاءة عمليات الإتصال واتخاذ القرار؛
- المساهمة في زيادة تلقائية العمليات الأمر الذي يسهم في تسريع عمليات التشغيل.

*TCP/IP : Transmission Control Protocol / Internet Protocol.
**HTTP : Hyper Texte Transfer Protocol

[1]- خضر مصباح الطيطي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]- غالب عوض النوايسة، الأنترنت والنشر الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص28.

[3]- محمود حامد خضر، الإعلام والإنترنت، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2012، ص59.

[4]- بختي إبراهيم، تكنولوجيا المعلومات والإتصال ودورها في التعليم، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص04.

[5]- بشير كاوجة، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين الإتصال الداخلي في المؤسسات الاستشفائية الجزائرية، دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف بورقلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص41.

2-1-3**الإكسترانت(Extranet)** : بما أن المؤسسة لديها علاقات اتصال دائمة مع المحيط الخارجي، فكان لا بد عليها أن تطور شبكة تخدم هذه المتطلبات، وتستجيب لاحتياجات قطاع الأعمال من شراكات وتحالفات عن طريق الشبكات، بحيث تسمح لشركاء أعمال المؤسسة بولوج نظام وبيانات المؤسسة.

تعد الإكسترانت نتاج لتزاوج كلا من الإنترنت والإنترانت، فهي شبكة إنترانت مفتوحة على المحيط الخارجي بالنسبة للمؤسسات المتعاونة معها والتي لها علاقة بطبيعة نشاطها، بحيث تسمح لشركاء أعمال المؤسسة بالمرور عبر الجدران النارية التي تمنع ولوج الدخلاء والوصول لبيانات المؤسسة أو على الأقل جزء منها، وقد يكون هؤلاء شركاء الأعمال موردين أو موزعين أو شركاء أو عملاء، أو مراكز أبحاث تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد، بالتالي هي شبكة داخلية تسمح لبعض شركاء العمل الخارجي من الوصول والولوج إليها لأسباب محددة، وعادة يكون الوصول فيها للمعلومات جزئيا.[1]

وتتمثل المزايا الأساسية في استخدام الإكسترانت فيما يلي:[2]

-هي أداة قادرة على زيادة فعالية العمليات التشغيلية والصفقات، وعامل مهم في تخفيض التكاليف من خلال تدفق المعلومات سرعة نقلها، والمقدرة على توفير المرونة والعمق في عملية التزويد؛

-تتميز هذه الشبكة بأنها توفر الأمن المطلوب داخل الشبكة لتبادل المعلومات الخاصة بين الشركات مع بعضها، ووضع بعض الصلاحيات في تبادل هذه المعلومات بينهم.

2-2الفروقات الموجودة بين الإنترنت، الإنترانت والإكسترانت:

يمكن تلخيص أهم الفروقات الموجودة بين الإنترنت، الإنترانت والإكسترانت في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-3): الفرق بين الإنترنت والإنترانت والإكسترانت.

المواصفات	INTERNET	INTRANET	EXTRANET
طبيعة المواصفات	**عام**	**خاص**	**شبه عام**
المستخدمين	**أي شخص**	**أعضاء من داخل منظمة الاعمال**	**ذوي العلاقات من خارج منظمة الاعمال -منشآت اخرى**
المعلومات	**مجزأ**	**مملوكة**	**مشتركة بين مجموعة شركات او مع ذوي العلاقات**

المصدر :عصام محمد البحيصي، **تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد الأول، جانفي 2006، ص155.

[1]- محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص150.

[2]- سلوى محمد الشرفا، دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008-2009، ص65.

يوضح الجدول 1-3 اهم الفروقات الموجودة بين أنواع الشبكات المذكورة، والتي تتمثل في ثلاثة معايير هي: طبيعة الوصول، المستخدمين والمعلومات، فنجد ان الانترنت عامة ويمكن لأي شخص الولوج إليها والحصول على معلومات والاطلاع عليها في أي مكان وزمان بمعنى أنها ليست مملوكة لجهة معينة، أما الإنترانت فالمعلومات مملوكة لمنظمة الأعمال المنشأ لها، والولوج لهذه الشبكة خاص بالموظفين لدى هذه المنظمة فقط أي أنها تمارس على النطاق الداخلي، بينما الاكسترانت فهي تعتبر مزيج بين الإنترنت والإنترانت لكن في نطاق شبه محدود لأنها تمس شريحة معينة من المستخدمين ذوي العلاقة.

تعد الإكسترانت من أكثر التقنيات الرائجة في هذه المرحلة من عصر المعلومات، ويرجع ذلك لما تقدمه من خدمات متمثلة في تقليص التكاليف اللازمة لإقامة الشبكات ذات الوظائف الخاصة، إلى جانب التسهيلات الكبيرة في عمليات التسيير والتفاعل مع المحيط الخارجي، وخير مثال على ذلك البوابة الإلكترونية "**جبايتك**"التي أحدثتها الإدارة الجبائية الجزائرية لتطوير عمليات الرقابة من خلال تسهيل التواصل مع فروعها والسماح للمكلفين بالضريبة بالولوج إليها، والتي سنتطرق إليها في الفصل الثاني.

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد تعرضنا في المبحثين السابقين إلى مفهومي تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال كل على حدى بشيء من التفصيل، بغرض محاولة وضع حدود واضحة وخاصة لكل مصطلح، رغم أنه يصب التمييز بينهما في الوقت الراهن وخاصة بعد ظهور تقنيات جديدة تخفي فيها الفروق بين ما يعد وسائل وتطبيقات للاتصال وبين ما يعتبر معالجة للمعلومات وهذا ما يعرف بالتقارب، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى طبيعة تكنولوجيا المعلومات والإتصال استخداماتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وأخيرا مؤشرات قياسها والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: طبيعة تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

إن الاندماج الحاصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال أفرز لنا مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصال، فأصبحت هذه الأخيرة تحمل صفات كل منهما إلا أنها تنفرد في بعض الصفات، لهذا سنتعرض في هذا المطلب إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والإتصال، خصائصها وبنيتها.

1-تعريف تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

هناك العديد من التعاريف لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، نذكر منها ما يلي:

تعريف1: "تكنولوجيا المعلومات والإتصال هي التكنولوجيا التي تدعم الأنشطة التي تنطوي على المعلومات، وتشمل هذه الأنشطة جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وعرضها، لتتعدى بشكل متزايد إلى التعاون والتواصل بالاعتماد على تقنيات وتطبيقات الإتصال.[1]"

تعريف2: "تكنولوجيا المعلومات والإتصال هي تكنولوجيا مستقلة بواسطة مزيج تكنولوجيا معالجة البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية، فالأولى تعطي قدرة معالجة وتخزين المعلومات أما الثانية فهي الحامل لتوصيلها، هذا المزيج قد تم إحداثه بفضل المعلومات الإلكترونية الدقيقة وتجهيزاتها المعقدة، وعليه فإن المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال يعرفها بأنها تقنيات الحصول على المعلومات وتخزينها وبثها، وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكرو إلكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد[2]".

[1]- Megha gokhe, Information and Communication Technology, edition Texas School of continuing Education and Recruitment, USA, 2011, p10.

[2]– العياشي زرزار، كريمة غياد، دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في دعم الميزة التنافسية لمؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثاني، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2014، ص183.

تعريف3: "تكنولوجيا المعلومات والإتصال هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم."[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال: هي نتاج تلاحم وتكامل كل من تكنولوجيا المعلومات وما تعنيه من أنشطة معالجة وتخزين البيانات والمعلومات واسترجاعها وقت الحاجة، وتكنولوجيا الإتصال وما تقدمه من خدمات النقل والتبادل للمعلومات بين مستخدميها عن طريق وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية، ويمكن التعبير عن هذا التكامل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال بالشكل الموالي:

الشكل (1-1): التكامل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال.

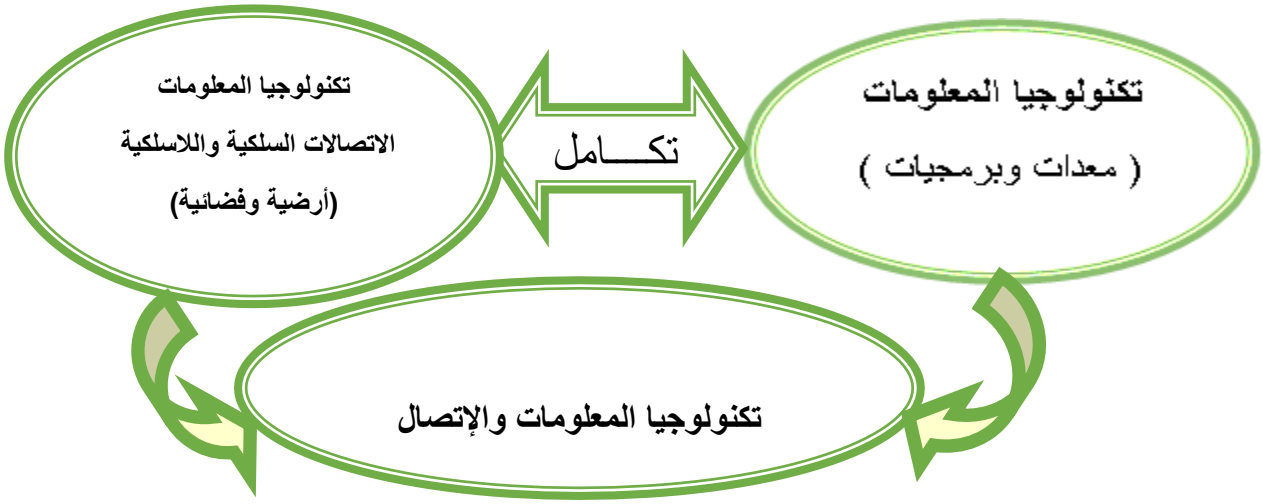

المصدر :ياسمينة ياسع، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة دراسة حالة القطن الممتص**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010-2011، ص35.

2-خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يمكن رصد أهم الخصائص التي تتميز بها تكنولوجيا المعلومات والإتصال فيما يلي:[2]

[1]- نورة قنيفة، أسماء قرشوش، تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة بين المعطى الواقعي والمنتظر علميا الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة سطيف، الجزائر،5-6 مارس2014، ص68.

[2]- شهرزاد بن بوزيد، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الشركة ذ م م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2011-2012، ص76.

2-1 ظاهرة عامة:

تظهر عمومية تكنولوجيا المعلومات والإتصال بعدة طرق، فالتكنولوجيا الحديثة تتطلب حضور عدة علوم مثل : المعلوماتية، الرياضيات، الإلكترونيك، الفيزياء، علوم المادة والكيمياء، العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة في إطار السعي لتطوير استعمالاتها، أضف إلى ذلك فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست حكرا على قطاع معين أو مجموعة من القطاعات بل تتواجد في كل القطاعات وتخص كل المهن كما تؤدي إلى ظهور مهن جديدة.

2-2 ظاهرة عالمية:

تعد تكنولوجيا المعلومات والإتصال بطبيعتها أحد المحددات الأساسية للعولمة الرامية إلى نشر المعلومات عبر أرجاء المعمورة بطريقة أقل كلفة، وتساعد مختلف استعمالاتها في إلغاء الحدود والمسافات.

2-3 ظاهرة تطور العمل التشاركي:

هذا التحول يمس أولا أساليب العمل والعلاقات داخل المؤسسة، حيث أصبح العمل يميل أكثر إلى التشاركية والتعاونية مما يفرض تقاسم المعلومات والبيانات بواسطة الإنترنت والإنترانت فأصبح من الممكن لفرق العمل لمؤسسة أو لعدة مؤسسات متواجدة في أماكن مختلفة أن تعمل على مشروع مشترك.

2-4 ظاهرة تحويل الأطر الزمنية والمكانية:

قلبت التكنولوجيا الرقمية المفاهيم التقليدية حول التمركز والمسافات والنطاق والوقت، فبفضل الإنترنت وخدمات الويب يستطيع الفرد أن يتحاور مع آخرين دون عائق المسافة، وباستطاعة أيا كان الدخول إلى قواعد البيانات في أي مكان من العلم، فتبادل المعلومات والإتصال مع مؤسسة مهما كان موقعها قد أصبح ممكنا وفوريا بفضل موقعها الإلكتروني.

3-بنية تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

ويقصد بهذا المصطلح العناصر المكونة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، والتي أتت نتاج تكامل تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال وكذا المورد البشري، وتتمثل فيما يلي: [1]

3-1 البرمجيات: وهي البنى التي بواسطتها يمكن السيطرة على البيانات إضافة إلى التحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية والحصول على نتائج وحل المشكلات حسب الحاجة والطلب، حيث أن هذه البرامج هي التي تتحكم بعمل التجهيزات الحاسوبية، ويتم تطوير برامج نظام التشغيل غالبا وفق المواصفات التي تحددها الشركات

[1]- سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص327.

الصانعة للحواسيب ويتم تقديمها مع هذه التجهيزات، وتصميم برامج أنظمة التشغيل لتحقيق الاستخدام الأفضل لمكونات النظام الحاسوبي.

3-2 الحاسوب: يعتبر الركيزة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسة الاقتصادية الحديثة، وهو من أهم المنتجات التكنولوجية التي انتشرت بعد النصف الثاني من القرن العشرين، ويعرف الحاسب الآلي بأنه عبارة عن آلة إلكترونية تعمل طبقا لمجموعة تعليمات معينة لها القدرة على استقبال المعلومات، تخزينها، معالجتها واستخدامها من خلال مجموعة الأوان.

3-3 المهارات البشرية: تعتبر المهارات الإنسانية أهم مورد للاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وإداراتها لما يحقق مزاياها، حيث تمثل المهارات الثروة المعرفية، الفكرية، الإدارية والتنظيمية، والتي تمثل مصدر التميز والتفوق بالنسبة للمؤسسة.

3-4 الشبكات الاتصالية: الشبكات الاتصالية بين الحواسيب تشكل ما يعرف بنظام اتصالات المؤسسة، والتي تساعد على تسهيل أنشطة تبادل البيانات والمعلومات بين دوائر وأقسام المؤسسة داخليا أو مع أطراف خارجية.

المطلب الثاني: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

إن حاجة المؤسسة إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في جميع العمليات التي تقوم بها لم يأتي محض صدفة بل هو نتيجة لأسباب وفرص إستراتيجية وتطبيقات وفرتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

1-أسباب التوجه نحو تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

هناك عدة أسباب دفعت بمؤسسات القطاع العام والخاص إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال كوسيلة لمواكبة التطورات والتغيرات المحيطة بها، نذكر منها ما يلي:[1]

1-1 تطورات الإنترنت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية:

سببت التغيرات الجذرية الحاصلة في هذا العصر ثورة في مجال شبكات المعلومات المحوسبة والاتصالات، أساسها الإنترنت والتكنولوجيا التي تعتمد عليها الإنترنت.

1-2 ظهور وتطور إقتصاد المعرفة:

يتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعرفة والمعلومات حيث أصبحت المعرفة أصل إستراتيجي أساسي منتج، ويعبر عن ثورة المعلومات والمعرفة النمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحولها المتزايد إلى الرقمية، التصغير، السرعة والمرونة.

[1]- عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص ص 34،35.

1-3 المنافسة الشديدة والعولمة الاقتصادية:

تزداد اقتصاديات العالم اندماجا وتتسع دائرة التبادل في الأعمال والتجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال فيما بينها، خاصة بعد ظهور ما يعرف بعولمة الاقتصاد التي تتضح صورتها من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتزايد تأثيرها على العالم المتقدم.

1-4 تحولات في مشاريع الأعمال:

لقد مكنت الإنترنت والتكنولوجيا من القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفاءة تقريبا في قيامهابها داخلها هذا يعني أن الشركات لم تعد تقتصر في أعمالها على الحدود التنظيمية التقليدية أو المكانية المتعارف عليها.

1-5 ظهور المؤسسات الرقمية:

إن التغيرات التكنولوجية الجديدة كلها مصحوبة بإعادة تصميم منظمي أساسي، حيث أن هذا التغيير يمكن أن يؤمن للمؤسسة الاقتصادية ظروف مناسبة اتجاه المؤسسة الرقمية، وهذه الأخيرة تقوم بمجمل علاقات الأعمال المهمة تقريبا سواء مع الزبائن أو الموردين أو العاملين حيث يتم تكييفها إلكترونيا أو تمكينها رقميا، وعن طريق هذين الأخيرين تتم انسيابية العمل وتسهل عملية إنجازه.

2-الفرص الإستراتيجية التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

أتاح استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال للمنظمات على مختلف أشكالها العديد من الفرص والتسهيلات في إدارة أعمالها المختلفة وكذا الاستثمار في هذه التكنولوجيات، ومن بين هذه الفرص على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:[1]

2-1 إدارة رأس المال:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أكبر العناصر والمكونات في استثمار رأس المال، فقد تضاعف هذا النوع من الاستثمار في العديد من الدول والمجتمعات الصناعية منذ 1980ليصل إلى أكثر من ثلث رأس المال المستثمر في العالم سنة 2015.

2-2 إدارة الأعمال:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال تلعب دورا مهما في إنجاز مختلف الأعمال بدليل أن جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها الحياتية تدار بالحاسوب لهذا سميت بالأنشطة المحوسبة وهذا ما نجده في التجارة الإلكترونية التي لا يمكن لها أن تستمر وتنشط بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

[1]- نفس المرجع، ص33.

2-3 الإنتاجية:

تكنولوجيا المعلومات والإتصال هي الأداة الأكثر فعالية في زيادة الإنتاج، إذ أنها أحد أهم الأدوات والوسائل التي تؤمن الابتكارات والإبداعات المطلوبة.

2-4 فرص وامتيازات إستراتيجية:

تعطي تكنولوجيا المعلومات والإتصال فرصا مهمة، وامتيازات إستراتيجية تسويقية للمنظمة بمختلف أنواعها وتوجهاتها وإن هذه الفرص ستكون كبيرة إذا ما تم تأمين استثمارات كبيرة ووافية فيها للصمود أمام المنافسين.

3-تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

يوجد العديد من التطبيقات التي تستخدمها المؤسسة على مستوى محيطها الداخلي والخارجي، كما أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال ليست حكرا على المؤسسات الاقتصادية فقط، بل تعدت ذلك لتشمل جميع القطاعات كالتعليم، الصحة والطب، العسكري، وهو ما دفعنا نحو التطرق إلى أهم تطبيقاتها بالنحو التالي:[1]

3-1إستخدام داخلي:

من أهم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والإتصال على المستوى الداخلي للمؤسسة ما يلي:

- تستعمل تكنولوجيا المعلومات والإتصال كمصدر مركزي لكل معلومات المؤسسة في بطاقة تعرض فيها كل من التعريف بالمؤسسة، نشاطها، هيكلها التنظيمي، أهدافها، معلومات عن الهيكل أو المنتج وغيرها؛
- وضع دليل العاملين الذي يساعد في حصر كل من المعلومات الشخصية، الوظيفة، الترقيات...الخ؛
- ربط كل أجزاء المؤسسة مع بعضها البعض حتى وإن كانت في مواقع مختلفة، ومهما تباعدت أجزاؤها أو فروعها جغرافيا، إذ تسمح لكل جزء فيها بمعرفة ما يجري في الأجزاء الأخرى من خلال الشبكة الداخلية؛
- الاستعمال الإلكتروني لبطاقات الدوام لتسهيل معالجة البيانات والاستفادة منها وكذا سرعة الوصول إليها؛
- تتيح للموظفين الوصول إلى الوثائق المعيارية للفحص والمعالجة كطلب عطلة مثلا؛
- تحديد الوظائف وتجديد مهامها ومسؤولياتها؛
- وضع معلومات عن المنتج ومواصفاته لتفادي تكرار الشرح عدة مرات؛
- الحصول على معلومات تخص المنتجات المنافسة، ومميزاتها حتى تبقى المؤسسة في وضعية تنافسية جيدة؛
- تستعمل تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتحديد الوظائف ومسؤولياتها؛
- الانتقال السهل والسريع داخل المؤسسة؛

[1]-بختي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص48،49.

– النقل السريع والاقتصادي للمستندات بتوفير التكاليف البريدية والوقت المستغرق في ذلك.

3-2 إستخدام خارجي:

من أهم الاستعمالات الخارجية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال للمؤسسة ما يلي:

– نشر الإعلانات والإشهار الخاصة بمنتجات المؤسسة على شبكة الإنترنت حتى تجلب أكبر عدد من الزبائن؛

– السماح للزبائن بالشراء والتسوق عبر الإنترنت وتحقيق التجارة الإلكترونية؛

– سرعة الإتصال مع الأشخاص خارج المؤسسة عن طريق البريد الإلكتروني، فهو يكسب ميزة الهاتف من ناحية السرعة وميزة الخطاب بإعطاء أحسن تعبير؛

– تزويد المؤسسة بمعلومات عن مواد تريد شرائها، خاصة المواد ذات التمويل الكبير؛

– الحصول على معرفة خارجية من الخبراء أو المستشيرين في مجال عملها لحل بعض المشاكل دون دفع تكاليف؛

–الإطلاع الدائم على سوق العمالة من أجل اختيار متطلباتها من الموظفين عند الحاجة؛

– اختيار سوق منتجاتها لمعرفة مدى رضا المستهلكين عنها، حتى يفيدها في وضع خطتها المستقبلية من الناحية الإنتاجية والتسويقية؛

–إمكانية اختيار المورد المناسب من خلال العروض المقدمة من طرف الموردين كميزات المنتجات أو المواد الأولية والسعر؛

–متابعة مدى تطور المؤسسة مقارنة مع مؤسسات أخرى في نفس قطاع نشاطها أو القطاعات ذات العلاقة، وذلك عن طريق الإتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على المعلومات كزيارة مواقع هذه المؤسسات.

والجزائر كمثيلاتها من هذه الدول تحاول كذلك استغلال هذه التطبيقات من خلال تجسيدها لمشروع الحكومة الإلكترونية الذي يهدف إلى تسير أعمالها والتطوير في نوع الخدمات المقدمة في جميع قطاعاتها، والتي نجد من بينها القطاع الجبائي الذي تسعى إلى تطويره من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في جميع العمليات الخاصة بهذا القطاع، والذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني[1].

[1]– نفس المرجع، ص ص48،49.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتحديات.

يصدر سنويا تقرير عالمي لتنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ويعد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل تقريبا كل دول العالم . (يختلف عدد الدول من عام إلى آخر)، يحلل تنافسية بهذا القطاع بناءا على مؤشر قاعدي يعتمد عليه لإصدار هذا التقرير، ومن خلاله تبرز مراتب الدول وكذا النقائص التي تعاني منها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتي تعتبر تحديات في حد ذاتها لهذه الأخيرة.

1-مؤشر جاهزية الشبكات:

يعتبر مؤشر جاهزية الشبكات NRI*أهم مؤشر يعتمد عليه التقرير في تحليله لتنافسية قطاع المعلومات والإتصال في الدول المشاركة، وكذا تصنيفه لهم على أساس تقييم مؤشر جاهزية الدول للمشاركة والاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، يعتمد مؤشر جاهزية الشبكات على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:[1]

1-1مؤشر البيئة التكنولوجية:

يقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدول لتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال، كما يعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1-1-1 مؤشر بيئة السوق: يقيس مدى توفر الموارد والكفاءات البشرية المدربة والقدرات الماهرة في مؤسسات الأعمال المساندة لدعم بناء اقتصاد معرفي، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى توفر رأس المال المغامر، حجم الدعم المقدم للشركات في مجال البحث والتطوير، نوعية مؤسسات البحث العلمي، هجرة الأدمغة، حجم الصادرات الصناعية والخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1-1-2 مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية: يقيس مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه القوانين والأنظمة المطبقة على تطوير وتسهيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كنوعية النظام القانوني، مدى وجود أو تطوير القوانين ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، مدى وجود منافسة فاعلة بين مقدمي الخدمات عبر الإنترنت، مدى وجود قيود على ملكية المستثمر الأجنبي في عدد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، فعالية النظام الضريبي وحرية الصحافة.

*NRI : **N**etworked **R**eadiness **I**ndex

[1]- أسماء سفاري، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تطوير الخدمات السياحية لدول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص ص65-67.

1-1-3 مؤشر بيئة البنية التحتية: ويقيس مدى تأثير توفير بنية تحتية متطورة على انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كنوعية البنية التحتية، الوقت اللازم للحصول على خطوط هواتف جديدة وإعداد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة.

1-2 مؤشر الجاهزية التكنولوجية:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة على تحسين وتطوير الإمكانات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1-2-1 مؤشر جاهزية الأفراد: ويقيس مدى جاهزية أو قدرة الأفراد للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمستوى الإنفاق على التعليم نسبة الأمية، نوعية تعليم مادتي الرياضيات والعلوم ومدى قدرة الفرد على رسوم خدمة مزودي الإنترنت.

1-2-2 مؤشر جاهزية مؤسسات الأعمال: يقيس مدى جاهزية أو قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كسهولة الحصول على خطوط الهاتف، مدى ارتفاع تكلفة الاشتراك الشهرية لخطوط الهاتف، مدى الاستثمار في تدريب الموارد البشرية وأعداد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل ألف نسمة.

1-2-3 مؤشر جاهزية الحكومة: ويقيس مستوى جاهزية الحكومة في تقديم خدماتها من خلال الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى أولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للحكومة، والمعايير التي تعتمدها الحكومة لمشتريها من منتجات التكنولوجيا المتقدمة.

1-3 مؤشر الاستخدام التكنولوجي:

يعكس هذا المؤشر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[1]

1-3-1 مؤشر استخدام الأفراد: والذي يشير إلى مدى تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ألف نسمة، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت لكل ألف نسمة.

[1]- نفس المرجع، ص ص68-70.

1-3-2 مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال: وهو مؤشر يقيس مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مؤسسات الأعمال في الدولة لإنجاز أعمالها كأنشطة التسويق، مستوى الأعمال المنجزة عبر الإنترنت، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كقدرة الشركات على إستعاب التكنولوجيا ومدى انتشار ترخيص التكنولوجيا للحصول على تكنولوجيا جديدة.

1-3-3 **مؤشر استخدام الحكومة:** ويعكس مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الحكومية لتقديم خدماتها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى نجاح البرامج الحكومية في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى تطور تقديم الحكومة لخدماتها عبر شبكة الإنترنت.

هذه الطريقة في بناء مؤشر جاهزية الشبكات تغير منذ سنة 2012، وهذا ما ورد في التقرير العالمي لتنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنفس السنة، حيث تم إدخال مؤشر فرعي رابع بالإضافة إلى ثلاثة مؤشرات السابقة لهيكلة هذا المؤشر يتمثل في **مؤشر التأثير**«Impact Index"، ويعكس هذا المؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية لتعزيز القدرة التنافسية وتحويل التجمعات إلى الرفاه، وهو يتشكل من ثمانية متغيرات، وينقسم مؤشر التأثير إلى مؤشرين فرعيين هما:

ا-**مؤشر التأثير الاقتصادي:** ويقيس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القدرة التنافسية، وذلك بفضل جيل من الابتكارات التكنولوجية وغير التكنولوجية في شكل براءات اختراع أو منتجات أو عمليات جديدة والممارسات التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك يقيس أيضا التحول الشامل للاقتصاد نحو مزيد من المعرفة المكثفة للأنشطة.

ب-مؤشر التأثير الاجتماعي: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم التحسينات التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الرفاهية، بفضل أثارها على البيئة، التعليم، استهلاك الطاقة والتقدم الصحي وجعل المشاركة المدنية أكثر نشاطا لكن بسبب محدودية البيانات يركز هذا المؤشر على قياس المدى الذي أصبحت فيه الحكومات أكثر كفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير زيادة الخدمات عبر الإنترنت لمواطنيها وبالتالي تحسين قدرتها على المشاركة الإلكترونية، أيضا يقيم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم لما لها من فوئد محتملة ترتبط مع هذا الاستخدام.[1]

ويمكن توضيح طريقة بناء نموذج مؤشر جاهزية الشبكات من خلال الشكل التالي:

[1]- نفس المرجع، ص ص68-70.

الشكل (1-2): مؤشر جاهزية الشبكات

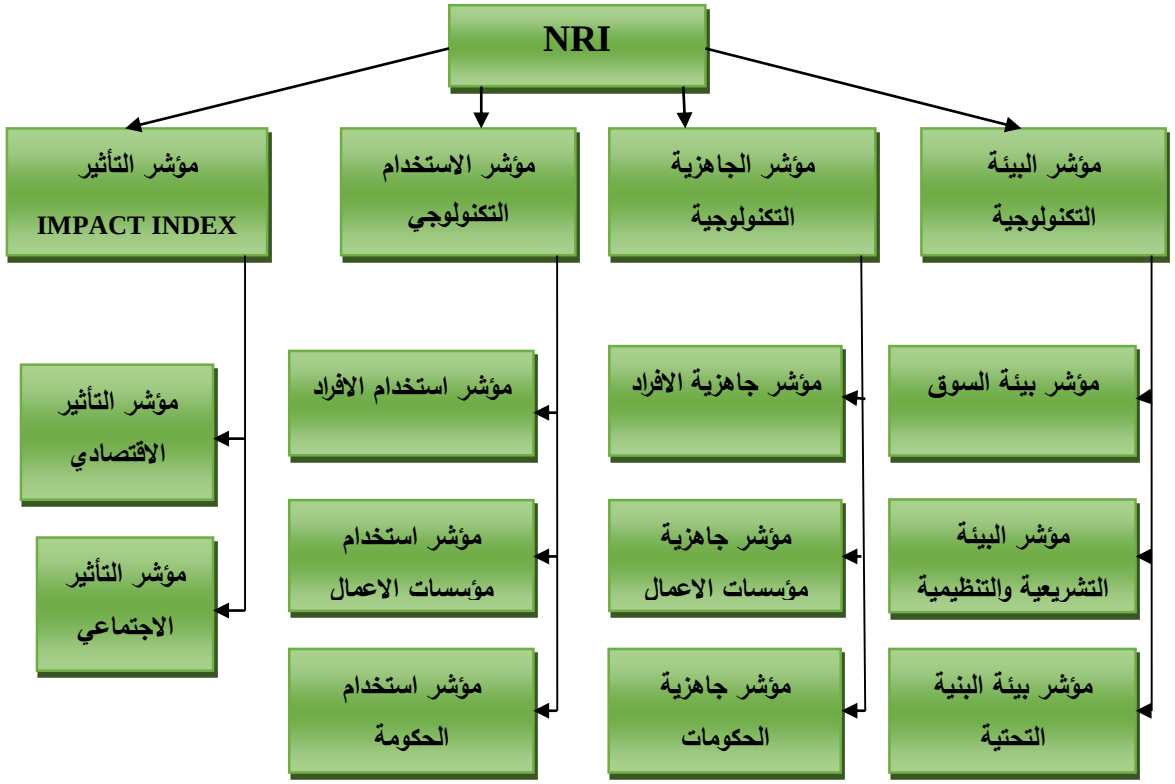

المصدر: أسماء سفاري، مرجع سبق ذكره، ص66. (بتصرف).

2-تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المنظمة عدة تحديات، يمكن تلخيص أهمها كما يلي:[1]

2-1 تحديات عمارة المعلومات:

تتمثل هذه التحديات في كيفية قيام المنظمة بتطوير عمارة المعلومات تدعم أهدافها ووظائف أنشطتها، فخلق نظام جديد لمعلومات المنظمة هو أبعد من تركيب أجهزة حواسيب جديدة، فالنظام الجديد يتطلب إجراءات توضح كيفية التعامل معه، وتدريب أفراد يمكنهم تطبيق واستخدام هذه التكنولوجيا بكفاءة، وتوزيع محطات العمل الطرفية على الأقسام أو الوحدات، وبناء شبكة اتصالات بين تلك المحطات وكيفية التنسيق بينهم.

[1]- كريمة بن صالح، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة قالمة الجزائر، 2010-2011، ص23.

2-2 تحديات العولمة:

أدت ظاهرة العولمة إلى نمو وتداخل العلاقات بين المنظمات بمختلف دول العالم، وفي ظل المنافسة العالمية، يتطلب هذا مراعاة الاختلافات الثقافية لبيئات التطبيق المختلفة عند تصميم نظم المعلومات.

2-3 التباين بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال وقدرات المنظمة:

من الواضح أن التطور التقني في تكنولوجيا المعلومات والإتصال أسرع بكثير من قدرة المنظمة على إستعاب وتطبيق هذا التطور، وهذا يعتبر أكبر تحدي لحد الساعة بالنسبة لمؤسسات الأعمال.

2-4 الحمل المعلوماتي الزائد:

إذ كانت عملية اتخاذ القرار لا تتم بصورة فعالة في حالة نقص المعلومات وعدم إمكانية الوصول إليها بسهولة، ففي المقابل سيؤدي حجم المعلومات الزائد عن القدرة الاستيعابية لمتخذ القرار إلى ما يعرف بالحمل المعلوماتي الزائد، ويتمثل في شعور متخذ القرار بالغرق في طوفان المعلومات المتاحة لديه.

2-5 المقاومة التنظيمية:

تتمثل في مقاومة الأفراد العاملين لأي استحداث في نظم المعلومات أو في تطوير أي نظام قائم، فهم يقاومون أي يستشفون منه تهديدا لمراكزهم التنظيمية أو تعديل في مهامهم الوظيفية، أو تقليص في درجة احتياج النظام لهم.

2-6 تسارع التغيرات كما ونوعا في بيئة الأعمال:

أصبح العالم حولنا يتسم بالسرعة في التغيير والديناميكية في الحركة، عالم تكاد تتلاشى في الحدود المكانية الزمانية بينما هو قديم وجديد، وهذا التغيير ينعكس على عوامل البيئة الخارجية(الاجتماعية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية) ويمكن اعتبار التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم التغيرات التي تتطلب من منظمات الأعمال الاستجابة لها، من خلال اعتبارها أحد العناصر المهمة في صياغة الإستراتيجية العامة للمنظمة والتي تحاول من خلالها تحقيق الميزة التنافسية[1].

[1]- نفس المرجع، ص23.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض مختلف المصطلحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال، وإظهار العلاقة أو التكامل الحاصل بينهما والذي أفرز مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فالتحول نحو الاقتصاد الرقمي، فرضت تكنولوجيا المعلومات والاتصال نفسها على واقع المؤسسات، كإحدى الممكنات الأساسية التي تسمح بالتغلب على مشاكل الوقت والمكان، بالإضافة إلى توفير بيئة مناسبة لتسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأفراد، وذلك من خلال ما تتيحه هذه التكنولوجيا من التطبيقات، حيث تسعى مختلف القطاعات إلى الاعتماد عليها منها على وجه الخصوص قطاع الضرائب وذلك لتطوير مختلف العمليات الجبائية منها الرقابة الجبائية والتي سنتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الرقابة الجبائية في ظل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال

تمهيـــد

تعني الرقابة الجبائية أحقية الإدارة الضريبية ممارسة مراقبة على التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتحقق من مسك الدفاتر التجارية الواجبة مع التأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادة وغيرها حتى يتسنى لإدارة الضرائب معرفة مدى مصداقيتها.لذا فان الجهة الوصية لها اهتمام كبير في هذه السنوات الأخيرة وتعمل جاهدة إلى تطوير الإدارة الجبائية من خلال البحث عن تشريعات ووسائل حديثة تتماشى مع بيئتها الاقتصادية الجديدة، فهي تولي اهتمامها على عصرنة وتطوير الإدارة الجبائية بغرض الرفع من مردودية العمليات التي تقوم بها والتي من بينها الرقابة الجبائية عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في النظام الضريبي لتطوير نظام المعلومات الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى لتسهيل إجراءات التصريح والدفع بالنسبة للمكلفين بالضريبة بغية الزيادة في واردات التحصيل الضريبي.

لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الرقابة الجبائية في ظل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وقد قسمناه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية واليات تفعيلها.

المبحث الثاني: تقييم فعالية الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأداة لتفعيل الرقابة الجبائية.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية واليات تفعيلها.

الرقابة الجبائية بهذا المعنى تقرر لفائدة الإدارة الجبائية الحق في مراقبة واسعة تشمل جميع أوجه النقص التي تعتري إقرارات الخاضع للضريبة، قصد التأكد من قيامه بالتزامه، وأيضا من اجل إصلاح الضرر الذي قد يلحق بالخزينة من جراء مخالفة القانون الجبائي وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مفهوم الرقابة الجبائية، أهدافها، أشكالها وآليات تفعيلها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها.

قد شاع مصطلح الرقابة في مختلف المجالات اليومية والعملية، فنجده مستعملاً من ناحية الرقابة الدينية باطلاع الله على أعمالنا اليومية واطلاع المسؤول على قيامنا بالعمل لكن هل هذا المفهوم أو المصطلح له نفس المعنى من الناحية الجبائية، فما هو مفهوم الرقابة الجبائية؟

1-تعريف الرقابة الجبائية:

هناك العديد من التعاريف نذكر أهمها:

تعريف1: "الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي كالتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات كالتصريحات المقدمة."[1]

تعريف2: "تعرف كذلك على أنها فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، كذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية."[2]

تعريف3:" تعرف أيضا على أنها الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بان المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها بتصحيح الأخطاء الملاحظة."[3]

كما عرف "فايول " الرقابة الجبائية على أنها: "تحقق ما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة أما موضوعها هو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من اجل تقويمها ومنع تكرارها.[4]

---

[1]- ولهى بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من أثار الأزمة-حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، يومي 21-20أكتوبر،2009، ص6.

[2]- ولهى بوعلام، نفس المرجع، ص6.

[3]- آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2014/2013، ص31.

[4]- ساعد نبيلة الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة بمفتشية الضرائب في -الأخضرية - مذكرة ماستر في المحاسبة المالية، السنة الجامعية 2015/2014، ص5.

وقد عرف "الدكتور عبد المنعم فوزي "الرقابة الجبائية بأنها: "فحص دقيق ومفصل للتصريحات وجميع السجلات والوثائق والمستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا شخصيات معنوية أو طبيعية، وذلك بغرض التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يخول للشخص المكلف بهذه العملية باستعمال أفضل الوسائل للاستعلام، والاستفسار والاستيضاح عن كل ما هو مدون بهذه التصريحات والوثائق المرفقة بها، ولا يكتفي بدراسة ومراجعة التصريحات بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجودة بينهما و كذا النظر في الوضعية المالية للممول.[1]"

وكتعريف شامل لرقابة الجبائية: هي مجموعة من العمليات التي تقويم بها الإدارة الجنائية قصد تحقق من صحة مصداقية التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بفرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمى إلى التخلص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها.

2-أهداف الرقابة الجبائية:

من بين الأهداف التي تسعى الرقابة لتحقيقها هي:

1-الأهداف القانونية: وتتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة الضريبية. لذ أو حرصا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمتابعة المكلف عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسها من أجل التهرب الضريبي.

2-الأهداف المالية:

- المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكالها بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- توسيع الوعاء الضريبي، مما يسمح بتحصيل موارد إضافية للخزينة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.
- تحديد الوضعية الحقيقة المالية للمكلفين بالضريبة.
- المحافظة على أموال الخزينة وضمان حقوقها وتعويد المكلفين بالضريبة بالتصريح الصحيح أي بدون ارتكاب أخطاء أو انتهاج أساليب وطرق تدليسية، كذلك لاجتناب الوقوع في الأخطاء السابقة وتعويدهم على الامتثال لتنظيمات وقوانين التشريع الضريبي.[2]

[1]- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، ص46.

[2]- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أم البواقي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2011-2010، ص55.

3-الأهداف الإدارية:

حيث تؤدي الرقابة الجبائية دورا مهما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء فهي تساعدها على التنبه لمختلف أو جه النقص والخلل في التصريحات المقدمة من طرف المكلف، مما يمكن الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحها، كما تسمح الرقابة الجبائية أيضا بإعداد الإحصائيات الضريبية، مثل نسب التهرب الضريبي، مما يشكل فائدة استراتيجية كبيرة للإدارة الضريبية وتتمثل الأهداف الإدارية فيما يلي:[1]

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة في المعرفة والإلمام بأسبابها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل،
- تساعد بإعداد الإحصائيات لكشف التهرب الضريبي؛
-إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة؛

بالإضافة إلى الهدفين السابقين توجد أهداف أخرى يمكن توضيحها كالتالي:

- تعتبر قطعة محركة في إعداد التشخيص الجبائي؛
- تجنب العقوبات والزيادة الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر في تقديمه أو النقص في التصريح به.
- تجنب إجراءات يمكن أن تأخذ عدة سنوات وقد تؤدي هذه الإجراءات إلى عرقلة السير الحسن للمؤسسة.

4-الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في محاربة انحرافات المكلف بمختلف صورها، كالسرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع. وأيضا تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، أي وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة، مما يشكل هدفا اجتماعيا بامتياز، يتمثل في محاربة الفقر والغبن الاجتماعي، بفضل التضامن الضريبي.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية.

حدد التشريع الضريبي طريقة تسديد الضرائب والرسوم التي تكون بالتصريحات أو الإقرارات التي يقدمها المكلف لمصلحة الضرائب، والرقابة نوعين عامة معمقة، كما يمكن تحديد مجالات تطبيقها على عدة مستويات، حيث يمكن أن تتم إما على مستوى المفتشية أو على مستوى المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

1-الرقابة الجبائية العامة:

ويشمل هذا النوع الرقابة الشكلية، الرقابة على الوثائق والرقابة عند مقر المكلف.

[1]- خلاصي رضا، المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، موسم2001، ص44.

ا-الرقابة الشكلية:

تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف إلى مكتب الرقابة وتتم الرقابة في مكاتب المفتشيات ووفق الملفات الممسوكة من قبلها دون الخروج إلى الميدان، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات إلى المراقبين الجبائيين، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنه من المعلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة وهذا النوع لا يأخذ بعين الاعتبار مدى صحة المعلومات التي تحملها التصريحات بل تهتم بالشكل الذي قدمت به هذه المعلومات وتعتبر مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق.

ب-الرقابة على الوثائق:

الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبة، وذلك من خلال مقارنتها بالمعلومات المتوفرة في الملف الجبائي للمكلف الذي بحوزة الإدارة، وكذا مجمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات المتعلقة بالبيانات التي ابرمها معها المكلف فالمراقب يقوم بتحليل ودراسة مدى ترابط الأرقام المقدمة في سنة التصريحات مقارنة مع السنوات السابقة للوصول للاكتشاف الأخطاء المرتكبة، وفي حالة وجود بعض الغموض بإمكانه توضيحات من المكلف بصيغة شفوية أو كتابة فيما يخص المعلومات. في حالة رفض المكلف للطلب يعيد المحقق كتابة طلب أخر يوضح فيها النقاط التي يرها ضرورية للحصول على تبريرات وتوضيحات إذ أن الهدف من الرقابة على الوثائق هو اكتشاف المكلفين غير الأمناء وتصحيح الأخطاء المرتكبة في التصريحات.

ج-الرقابة في مقر المكلف:

تتم هذه الرقابة خارج مراكز الإدارة الضريبية، وذلك من خلال التدخلات التي يقوم بها المراقبون للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطهم، وتهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة الإقرارات المصرح بها من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية، كما يمكن للأعوان المحققين إجراء معاينة ميدانية للعناصر المادية للاستغلال داخل مقرات العمل، قصد مقارنة العناصر والمعطيات المصرح بها والمسجلة في الوثائق المحاسبية مع تلك الموجودة في الميدان وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من غيرها بحيث تسمح[1] بمراقبة دقيقة

[1]- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004-2003، ص57.

لحقيقة النشاط الممارس من طرف المؤسسة التي تكون محل المراقبة والتحقيق وذلك بفحص والتعرف على مختلف وسائل الإنتاج وطرق استعمالها، ودرجة تأهيل العمل المستخدمين لهذه الوسائل.

كما تستعمل هذه الطريقة لمراقبة بعض الإدارات التي ليس بالا مكان التعرف عليها كمتابعة استعمال مخلفات الصناعي، كما تنص المادة 19من قانون الإجراءات الجبائية على أنه "يجب أن تبين الطلبيات الكتابية بشكل صريح النقاط التي يراها المفتش ضرورية للحصول على التوضيحات أو التبريرات وتكلف المكلف بالضريبة لتقديم إجابته في مدة لا يمكن أن تقل من ثلاثين يوما".[1]

2-الرقابة الجبائية المعمقة:

يأخذ هذا الشكل من الرقابة جملة من الإجراءات التي يقوم بها الأعوان المحققين في الأماكن التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطاتهم من أجل تأكد صحة الإقرارات ويتم ب:

ا-التحقيق المحاسبي:

إن التحقيق المحاسبي حسب المادة 190من قانون المالية لسنة 1996على أنه "هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي تهدف إلى الفحص في عين المكان، الملفات المحاسبية ومقارنتها بعناصر الاستغلال".[2]

كما تنص المادة 20من قانون الإجراءات الجبائية على أنه" يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها".[3]

وحسب نص المادة السابقة فان التحقيق المحاسبي هو مجموعة العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، حيث يتم هذا التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف مكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانوناً من طرف المصلحة.

كما نصت المادة 20من قانون الإجراءات الجبائية على أنه" لا يمكن إجراء التحقيق في المحاسبة إلا عن طريق أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مراقب على الأقل".[4]

بناء على ما تقدم يمكن استنتاج النقاط التالية:

[1]- نفس المرجع، ص58.

[2]- المادة 190، قانون المالية، 1996.

[3]- المادة 20، قانون الإجراءات، 2006، ص19.

[4]- المادة 20، قانون الإجراءات الجبائية،2006، ص12.

- إن التحقيق المحاسبي هو فحص دقيق لمحاسبة المكلف ومنه نستنتج هذا التحقيق لا يمس إلا الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمسكون المحاسبة؛
- أساس التحقيق المحاسبي هو المقارنة إذ يتم مطابقة معطيات الوثائق المصرح بها؛
- يتم التحقيق المحاسبي بعين المكان أي على مستوى نشاط المكلف.

ب-التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

ظهر هذا النوع من الرقابة سنة 1998ويعتبر مكمل للتحقيق المحاسبي، فالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية يقوم على مراقبة مدى التوافق بين المداخل المصر بها من قبل المكلف وما هو موجود على أرض الواقع، وذلك بالتأكد من أن تطور ونمو أمواله وأملاكه وحياته المعيشية يتوافق مع الإقرارات المقدمة للإدارة الجبائية.

التحقيق المعمق يخص بتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي، ويخص أيضاً الأشخاص الطبيعيين فقط، وتعتبر المعلومات التي بحوزة الإدارة الجبائية المصدر الأول الذي يعتمد عليه العون المكلف بالتحقيق والمباشرة في هذه العملية، بعد أن يجمع كل الوثائق والعناصر الضرورية والموجودة لدى المصالح والهيئات التي يتعامل معها المكلف بالضريبة المعني، من إدارات وبنوك ومؤسسات.....الخ، بحيث يقوم بترتيبها والتركيز على النقاط الهامة فيها والتي يكون لها فعلية في اكتشاف الأخطاء والأرقام المشكوك فيها.[1]

الشكل رقم:(2-1)أشكال الرقابة الجبائية.

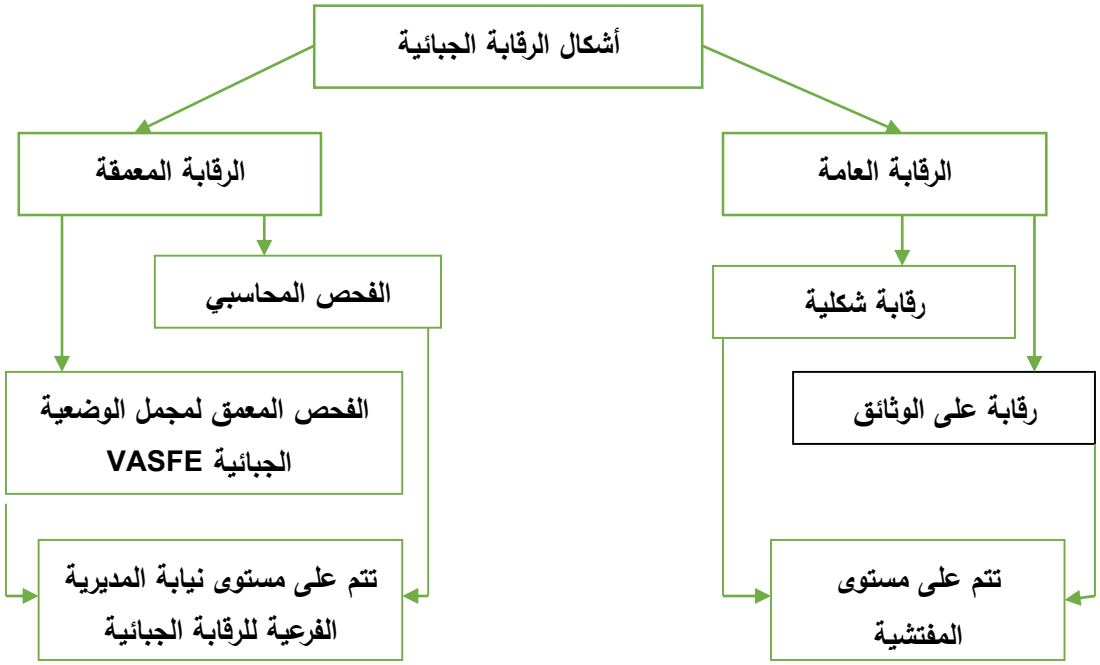

المصدر :العثماني مصطفى، **نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، أكتوبر 2008، ص165.

[1]- مراد ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004، ص44.

ج-التحقيق المصوب في المحاسبة:

يعد التحقيق تحقيقا محاسبا مصوبا إذا اقتصر التحقيق المحاسبي على نوع أو عدة أنواع من الضرائب أو شمل كل فترة الغير المتقادمة أو جزء منها، أو مجموعة من العمليات أو المعطيات المحاسبة المتعلقة بفترة تقل عن سنة جبائية.

ويتم كذلك التحقيق عندما تشكك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية التحقيق المصوب في المحاسبة المؤسس بأحكام المادة 22 من ق.م. ت لسنة 2008، والمقنن في المادة 20 مكرر من ق.إ.ج هو إجراء مراقبة مصوبة، أقل شمولية، أكثر سرعة.

المطلب الثالث: اساليب تفعيل الرقابة الجبائية.

تتحمل الإدارة الضريبية وبالخصوص المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية دوراً أساسياً في محاربة التهرب الضريبي، بحيث تتحقق مصداقية هذا الجهاز من خلال المهام الموكلة إليه والنتائج المتحصل عليها التي لا تحقق إلا بالتكفل بطريقة أكثر فعالية من السابق لتحقيق الأهداف المتوخاة من النظام المسبق ويكون ذلك من خلال نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين وتقريب الإدارة منهم.

1-تفعيل دور الرقابة والبحث الجبائي:

إن ما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار أنه يستوجب على الإدارة الجبائية أن تلعب دورها في ميدان المعاينات الميدانية خاصة التحقيقات المحاسبية والبحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي والتي تعتبر كعوامل أساسية وطرق فعالة ومنظمة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي فرض ضرائب ورسوم إضافية، مما يعني تحصيل موارد إضافية ومنه توجهها إلى تحقيق أغراض اقتصادية.

وبالتالي كان على الإدارة الجبائية العمل على إرساء الحس الضريبي لدى المكلف وذلك من خلال جمع المعلومات الجبائية على اختلاف مصادرها واتساع مجالات توجيهها يؤكد عزمها القوي على متابعة المتهربين وذلك من خلال سلسلة الإجراءات الجديدة التي اعتمدتها في هذا الإطار:

- إنشاء رقم التعريف الجبائي؛
- تنويع طرق البحث عن المعلومات؛
- تنظيم عمليات عن المادة الضريبية وذلك بإعداد برنامج سنوي على ضوء الإمكانيات المتوفرة؛

- تقديم يد المساعدة للمواطنين والمؤسسات في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة؛
- إقامة إرشادات إعلامية وكتيبات لشرح بعض الإجراءات الخاصة بالضريبة.

وعليه فإن توجيه المكلف بالضريبة تأتي كمرحلة ابتدائية منذ بداية تعامله مع الإدارة الجبائية لأن تصرفه لا يخضع لأي حساب علمي وإنما يخضع لدوافع نفسه.

إن فعالية النظام الجبائي المحكم تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري بعيد عن كل ملامح التخلف والإهمال واللامبالاة، ومن تم لابد من القيام بإصلاحات وتعديلات تؤدي إلى تحسين وترقية الجهاز[1] الإداري، ولكي يتحقق ذلك وعلى أحسن وجه، وجب تزويد هذه الإدارة بكل الوسائل المادية والبشرية المؤهلة والتي يمكنها من سد الفراغ الداخلي الذي تعاني منه.

2-الإجراءات المتخذة في مجال الرقابة:

لقد اتخذت الإدارة الجبائية منذ سنة 1994بعض الإجراءات التي تهدف إلى الحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال وضع برنامج عمل يرتكز على الرقابة الجبائية والمعاينات الميدانية.

تم إنشاء ترقيم جبائي للمكلفين بالضريبة يمثل مكسب أو لي بالنسبة للإدارة الجبائية، وهذا بحكم أن أنشطتها كما هي أو بكاملها، ولغرض تحليل مختلف مراحل هذه العملية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط كما يلي:

أ-إنشاء الترقيم الجبائي:

قبل سنة 1992كانت عملية إحصاء المكلفين من طرف الإدارة ترقم بالنسبة للضرائب المباشرة، والذي يجسد في شكل جغرافي لأنه يتعلق خصوصا بالعنوان الجبائي للمكلف، وكذلك ترقيم جبائي في مادة الرسم على رقم الأعمال وهو ترقيم بشكل مزدوج يرتكز جزء منه على النطاق الجغرافي وجزء آخر على نشاط المكلف، ومن الأهمية أن نشير هنا إلى وجود ملفين جبائيين بالنسبة لنفس المكلف تعتبر بمثابة سلبيات تعيق التسيير الجبائي، وبموجب قانون المالية لسنة ،2002الذي يتضمن مجموعة من الإجراءات (المتعلقة بجباية المؤسسات)، كان من بين هذه الإجراءات، إعطاء لكل مكلف سواء كان شخص معنوي أو طبيعي والذي يمارس نشاطاً مهنياً، صناعياً، حرفياً، أو نشاط حر، رقم تعريف إحصائي Numéro De identification<<NIS>> Statique والذي عوض كل الأرقام المستعملة من طرف الإدارة الجبائية كرقم البطاقة الجبائية أو رقم التعريف الجبائيNuméro Fiche de la Fiscale وابتداء من سنة 2006ثم تعويض هذه الأرقام برقم آخر يطلق عليه اسم رقم التعريف الجبائيNuméro De identification Fiscale <<NIF>> .

[1]- عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص94.

ب-خصائص الترقيم الجبائي:

إن الترقيم الجبائي يسمح لكل مكلف بأن يكون له رقم وحيد على المستوى الوطني تحجز على المعلومات التي تخصه، بالتالي فإن العناصر التي تكونه، والتي يرتكز عليها هي ذات طبيعة شخصية، ما يميز هذا الشكل من الترقيم ويجعله ذو أفضلية نسبية هو بساطته من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بإجراء إحصاء مركزي لدى المكلفين، مما يسهل عمل الإدارة ويقلل من تكاليف جمع المعلومات عن طريق الاتصال بالمديريات والمفتشيات الجهوية أو حتى التنقل إلى عين المكان أن تطلب التحقيق في المحاسبة ذلك.[1]

ج-أهداف الترقيم الجبائي:

إن الأهداف المرجوة من الترقيم الجبائي تتمثل أساساً في توحيد الإجراءات وتبسيطها، وكذلك عصرنة وتسجيل التسيير الجبائي على أساس ملف موحد للمكلفين كما يمثل الأداة الأساسية لمكافحة التهرب والغش الضريبي، ويسمح الترقيم الجبائي للضريبة أن تلعب دورها كموجه اقتصادي، وذلك عن طريق إنشاء ترقيم آلي على مستوى الولايات وترقيم على المستوى الوطني وبالتالي فإن اجتماع الشروط الضرورية لإنشاء نظام للتسيير على أساس معطيات جبائية والتي تسمح بتحقيق ما يلي:

- تركيز وتخزين على مختلف المستويات للمعلومات الجبائية؛
- استغلال وتلخيص التقديرات وتحليل المعطيات ذات الاستعمال الجبائي؛
- جمع كل المعلومات المحصل عليها من مصادر مختلفة وذلك بغرض محاربة التهرب الضريبي؛
- متابعة تغير المعطيات الجبائية للمكلفين.[2]

[1]- نفس المرجع، ص94.

[2]- نفس المرجع، ص99.

المبحث الثاني: تقييم فعالية الرقابة الجبائية.

من خلال هذا المبحث سنحاول تناول مدى قدرة نظام الرقابة الجبائية القائم على تحقيق الفعالية في أداء المهام الموكلة إليه وذلك بالتطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية وأهم المشاكل والعقبات التي تحول دون تحقيقها للفعالية في الأداء وفي الأخير مقترحات تفعيل آليات الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم فعالية نظام الرقابة الجبائية والصعوبات التي تواجهه.

إن مفهوم الفعالية لنظام الرقابة الجبائية مرتبط بتحقيق الأهداف المسطرة.

1-مفهوم نظام الرقابة الجبائية:

يتصف مفهوم الفعالية بالتعقيد لوجود مجموعة من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين فعالية المنظمة من ناحية وبين العوامل المؤثرة أو المحددة لها من ناحية أخرى.

يرى **ما هوني** وآخرون أن الفعالية هي :"الإنتاجية المرتفعة والمرونة وقدرة المنظمة على التكيف مع البيئة، فضلا عن القدرة على الاستقرار والابتكار".

وقد عرف Yachtmanوآخرون الفعالية على أنها " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية المسطرة خلال فترة زمنية معينة".[1]

إذ تعتبر هذه الأهداف التشغيلية عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي تتبعها المنظمة أي ما تحاول تحقيقه في الواقع العملي، وعلى ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، كما أن استخدام تلك الأهداف في قياس الفعالية يحقق المرونة بما يتلاءم والهيكل التنظيمي والبيئة.

وبإسقاط مفهوم الفعالية العامة على النظام الرقابة الجبائية فإن فعالية هذا الأخير تكمن في مدى تحقيقه للأهداف المتواجدة من أجلها بشكل متوازن، حيث أنه قد تتعارض بعض الأهداف فيما بينها، فالهدف المالي للرقابة قد يتعارض مع الهدف الاجتماعي نتيجة أنه في بعض المناطق قد يتم إعداد برامج رقابة مكثفة بغية إعادة تحصيل الموارد الضائعة من الخزينة، ويتم التضحية بالهدف الاجتماعي في وقت جميع المكلفين أمام قدرة المساواة.

ونتيجة لتعارض بعض أهداف الرقابة الجبائية يتعين على المشروع الجبائي مراعاة المصالح الثلاثة التالي:[2]

[1]- عبد السلام أبو قفح، انتصارات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص223.

[2]- محمد أبو نصار، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، عمان، 1996، ص ص15، 16.

ا-مصلحة الدولة:

تتحقق بما توفره الرقابة الجبائية من استرجاع للأموال الضائعة، والتي يساهم الدولة من خلالها في تغطية نفقاتها المختلفة، وبالقدر الذي يساعد في تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية دون وجود تشوهات.

ب-مصلحة المكلف:

تتحقق مصلحة من الرقابة الجبائية بالقدرة الذي تكون فيه هذه الرقابة عائق أمام طموحاته.

ج-مصلحة المجتمع:

تتحقق مصلحة المجتمع من الرقابة الجبائية من خلال الآثار الايجابية التي تترتب عنها كاستخدام حصيلة الموارد الضريبية المسترجعة في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة في شق الطرف، بتوفير الإنارة العمومية، التعليم، الصحة أي تحقيق رفاهية المجتمع، وتشير إن التوفيق بين المصالح الثلاثة السابقة صعب التحقيق، ومن واجب المشرع الجبائي أن يحدث تقاربا وتوازنا فيما بينها على ضوء الأولويات والظروف المحيطة بها.

2-الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية:

رغم الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية والجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال إضافة إلى المبالغ التي يتم استرجاعها من خلال مختلف أشكال الرقابة الجبائية في مكافحة التهريب الضريبي، إلا أنها لازالت غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك نظرا للمشاكل والصعوبات التي تواجهها.

أ-المشاكل المتعلقة بنظام الرقابة الجبائية:

واجه الرقابة عدة معوقات تختص بنظام الرقابة الجبائية في حد ذاتها ومن أبرز هذه المشاكل ما يلي:

أ-1 مشكل البرمجة وتنفيذها:[1]

إن الآلية التي تتم بها عملية البرمجة واختيار القضايا تتميز بالبطء الشديد من حيث التوقيت لأن وجود برنامج سنوي واحد يخضع للتصفية في أكثر من مرحلة يؤثر سلبا على إعداد واختيار القضايا، كما أن ضرورة اختيار المديرية المركزية للتحقيقات الجبائية المنجزة تعود في العديد من المرات إلى عمل مصالح مديريات الرقابة المكلفة بتنفيذ برامج التحقيق، لأنها في بعض الأحيان تقوم بإتمام المهام المسندة إليها ويبقى لها الوقت الكافي لإنجاز عدة قضايا أخرى، وبما انه من الضروري الرجوع إلى المديرية المركزية المسؤولة عن انتقاء الملفات فإن كل ذلك يأخذ وقتا كان من الأفضل استغلاله.

[1]- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص ص 36،37.

أ-2 مشكل الكفاءة والإمكانيات البشرية:

رغم تدعيم الإدارة الجبائية بمعهدين خاصين بتكوين الإطارات والممثلون في كل من المدرسة الوطنية للضرائب والمعهد المغاربي للجباية والجمارك إلا أنها لا زالت تعاني من نقص في الكفاءات والخبرة في مجال الرقابة الجبائية وخاصة ففي ظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي واستعانة المتهربين بذوي الخبرة لاستعمال طرق لا يتم اكتشافها إلا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهنية في هذا المجال، كما تساعد الخبرة والكفاءة في كسب الوقت من خلال سرعة اكتشاف الأخطاء والتلاعب التي يمكن أن يقوم بها المكلف بمجرد الاطلاع على وضعية الملف ونوع نشاطها والمخالفات التي يرتكبها كما تعاني الرقابة من شكل نقص المراقبين خاصة وان قانون الإجراءات الجبائية ينص على أن عملية الرقابة الجبائية لا تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مراقب على الأقل، حيث تبين إحصائيات المديرية الفرعية للوسائل لسنة 2010أن عدد المراقبين المختصين بالرقابة على التقييمات العقارية 58مراقب [1]،هذا ما يدل على ضعف الأهمية الممنوحة للرقابة الجبائية من حيث الإمكانيات البشرية مقارنة بالعدد الهائل والمتزايد من الملفات، وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي المتميزة بكثرة المتعاملين اطمئنانا للتهرب من دفع الضريبة بكل الطرق الممكنة، دون مخافة الوقوع في قبضة الرقابة الجبائية، كما يبعث بالفشل في نفوس المراقبين، إضافة إلى المشكل الكمي الذي تعاني منه الإدارة الجبائية في أعوانها والذي يحول دون كفاءتها، هناك مشاكل ذات طابع نوعي حيث أن نجاح الإدارة الضريبية في أداء وظائفها مرتبط أيضا بمدى توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرات الواسعة التي تساهم في ارتفاع مستوى تأهيلها وتدريبها، لكن ما تتميز به الإدارة الضريبية الجزائرية أنها تفتقد لهذه الكفاءات، إذ أنه أكثر من 63%من إجمالي عمالها لا يتمتعون بمستوى جامعي، رغم أن 46%منهم لا يتعد متوسط عمرهم 40سنة، كما أن أغلب عمالها تواجدوا في وظائفهم بالأقدمية دون المرور في مجال التقنيات الجبائية الذي سمح لهم بتوسيع مداركهم وتحديث معارفهم[2].

أ-3 مشكل الوسائل والإمكانيات المادية:

لا يعد نقص الموارد البشرية المؤهلة المشكل الوحيد الذي تعاني منه إدارة الرقابة الجبائية، فحتى إذا كانت هذه الكفاءات متوفرة، فإن غياب أدنى الوسائل الضرورية المحفزة على العمل سيؤدي بالضرورة إلى قصورها في أداء مهامها، مما ينعكس سلبا على مردودية أداء الجهاز الرقابي ككل[3].

[1]- إحصائيات المديرية الفرعية للوسائل، مديرية الأبحاث والمراجعات المديرية العامة للضرائب.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية الضرائب، المتضمن تدابير وإجراءات جديدة مرتقبة من طرف إدارة الضرائب، الجريدة الرسمية، العدد 15 المادة 7 بتاريخ 2003/10/23، ص 34.

[3]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص250.

ومن بين مشاكل الوسائل والإمكانات المادية التي تعوق مصالح الرقابة الجبائية نجد[1]:

– ضعف أجور ومرتبات العاملين في الإدارة الجبائية، الأمر الذي يحد من تدعيم هذه الأخيرة بالعناصر المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة الفنية العالية، فضلا عما قد يؤدي إليه انخفاض أجور هؤلاء العاملين، وزيادة أعباء معيشتهم من دفعهم إلى الانحراف أو التقصير في الاضطلاع بمسؤولياتهم؛

– ان مصالح الرقابة الجبائية بطبيعتها تتطلب الحركة الدائمة في إطار تنفيذ المهام المسندة إليها، سواء في قيامها بحملات الرقابة في عين المكان، أو جمع المعلومات من مختلف المصالح الإدارية الأخرى، وهذا كله يتطلب توفر وسائل للتنقل؛

– لكن مصالح الرقابة الجبائية تفتقد للعديد منها، مما يؤثر سلبا على أداء مهامها الرقابية، خصوصا في المناطق البعيدة والمعزولة؛

–عدم توفير المكان الملائم الذي يليق بأعوان الرقابة في الإدارة التي يعملون فيها، والذي يساعدهم في أداء مهامهم، فهي لا تتوفر على أدنى شروط العمل الفعال، كتوفير الأدوات المكتبية التي تفتقدها العديد من الإدارات الجبائية؛

– عدم توفر جهاز الاستعلام الذي يزود إدارة الضرائب بالمعلومات اللازمة عن أعمال نشاطات المكلفين بالضريبة؛

– سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، والتي لم تعد قادرة ولا مناسبة للتعامل مع المستجدات والتطور المذهل في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أن عدم توفر إدارة الرقابة الجبائية على أدنى الوسائل الحديثة كالأجهزة الالكترونية قادها إلى تكديس الملفات، وعدم متابعة الكثير من القضايا لعدة سنوات، والبطء في الأداء يؤدي حتما إلى فقدان الدولة لأموال لا يمكن الاستهانة بها.

أ–4 مشكل التشريعات الجبائية:

يؤدي بعض التشريعات إلى الحد من فعالية أداء جهاز الرقابة الجبائية نظرا إلى:[2]

– عدم وجود نصوص تشريعية تحمي أعوان الرقابة في تنفيذ مهامهم؛

– صدور العديد من التعديلات في القوانين التي تثير الكثير من الجدل والنقاش، وتؤدي إلى الكثير من البلبلة الفكرية بين الممولين وأعوان الضرائب؛

– عدم توفر نسخ القوانين، المنشورات، اللوائح، والتعليمات التي على أساسها يقوم العون بأداء مهامه؛

– عدم مواكبة التشريعات الضريبية المطبقة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحاصلة.

[1]– يونس أحمد بطريق، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 236.

[2]– نفس المرجع، ص239.

أ-5 مشكل الإحصائيات الجبائية:[1]

إن للإحصائيات الجبائية دور هاما في تزويد السياسة الجبائية والاقتصادية بالمعطيات الضرورية، التي تبني قراراتها على ضوئها.

لكن المنظومة الضريبية الجزائرية تفتقد للعديد من هذه الإحصائيات بسبب نقص المعطيات الضرورية، وكذا انعدام المقاييس الموضوعية لإعدادها.

إذ تعد بصفة تقريبية وعشوائية، وبالتالي فهي غير إدارية، كما هو الحال لإحصائيات تقديرات ظاهرة التهرب الضريبي، فتارة يصرح بأنه يبلغ حوالي 50مليار سنتيم، وتارة 100مليار سنتيم.

إضافة إلى ما سبق هناك مشكل التأخر في إعداد الإحصائيات، كيف لا والإحصائيات الخاصة ببعض نتائج التحقيقات الجبائية المطبقة خلال سنة 2008حتى وقتنا الحالي لم يتم إعدادها، ويعود هذا على العموم إلى عدم احترام مديريات الضرائب الأوقات المحددة لإرسال المعلومات إلى المصلحة المركزية لقيامها بعملة التجمع النهائي للمعطيات والمعلومات، لتصدر في الأخير الإحصائيات الختامية لمجمل العلميات والموارد المحققة.

أ-6 مشكل عدم مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:[2]

إن نظام الرقابة الجبائية القائم يلاءم العمليات التقليدية، لكن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة عالميا، أفرزت عدة تحديات خطيرة لا تتماشى وهذا النظام، ومن بينها ما أفرزته تطورات التجارة الإلكترونية.

إذ تختلف أنظمة الرقابة الجبائية في بيئة التجارة التقليدية عنها في بيئة التجارة الالكترونية، وذلك لاعتماد هذه الأخيرة على التبادل الالكتروني للبيانات الذي يقوم أساس على نقل، تداول، وتشغيل الحاسبات الالكترونية دون الاعتماد على المستندات والدفاتر والسجلات التقليدية المعروفة في المحاسبة، وينعكس دون الاعتماد على المستندات والدفاتر والسجلات التقليدية المعروفة في المحاسبة، وينعكس أثر هذا النظام على أساليب المراقبة الجبائية لصفقات التجارة الالكترونية، حيث يصعب على المراقب الجبائي تتبع مسار الصفقات بهدف فحصها ومراجعتها، والتأكد من اكتمالها، خاصة وأن التقليدي للرقابة الجبائية يعتمد كليا على مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة واستخدام الأساليب التي تهدف إلى تحقيق وجود دليل موضوعي يؤيد صحة القيمة الدفترية لبنود القوائم المالية"

[1]- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن،2001، ص29.

[2]- عبد العزيز السيد مصطفى، أساسيات الرقابة على نظم التبادل الإلكتروني للبيانات وانعكاساتها على أساليب الفحص الضريبي لصفقات التجارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر حول التجارة الالكترونية، الآفاق والتحديات، المجلد الثاني، جامعة الإسكندرية كلية التجارة الإسكندرية، 27-25يوليو 2002، ص428.

وبالتالي يتجلى لنا عدم صلاحية الأساليب التقليدية للرقابة لتطبيقها في مراقبة أنشطة التجارة الالكترونية.

ب-العلاقة السيئة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة:

تعد الإدارة الجبائية من الإدارات ذات المهام الصعبة والمهمة في نفس الوقت، فهي مهمة إذ يناط بها تحصيل الإيرادات التي تستخدمها الدولة في تمويل النفقات العامة، وصعبة حيث يوكل إليها مهام تطبيق القانون الضريبي، ومن هنا تنشأ العلاقة الصعبة والمتشابكة مع الممولين بأنواعهم المختلفة وبإمكانياتهم وأنشطتهم المتعددة، إذ تسعى الإدارة الجبائية في تنفيذ المهام المسندة إليها و تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الجبائية، دون أخذ بعين الاعتبار للعديد من العوامل المرتبطة بالمكلفين الذين تتعامل معهم، ما يبقى حدة الصراع القائم بينهما في نمو مستمر.

وفي هذا الإطار سنحاول تناول أهم الأسباب المغذية بينهما، سواء تلك التي ترجع إلى الإدارة الجبائية أو المكلفين بالضريبة.

ب-1 الأسباب المتعلقة بالإدارة الجبائية:

والتي نجد من بينها:

-البطء في تقديم الخدمات، حيث يشكوا الكثير من المكلفين من طول الوقت الذي يتطلبه إنجاز أية معاملة يراجعون بشأنها الإدارة الضريبية، ولذلك أصبح للمفهوم العلمي للبيروقراطية (والذي يعني الدقة والإتقان في العمل) معنا سلبيا ينصرف إلى التعقيد والروتين الذي لا مبرر له؛

-تعدد الإجراءات وطول المسالك التي تمر فيها القرارات الإدارية، يرتبط هذا العنصر بالعنصر السابق إلا أن الفرق هو أن البطء لا يكون بسبب تكاسل الموظفين بل لأسباب تنظيمية تتمثل في تعدد الجهات اللازم مرور المعاملات عليها، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا ودون أن يكون هناك أسباب منطقية لذلك.[1]

-غياب موظفي الاستقبال والاستعلامات الذين يستقبلون المكلفين بالضريبة ويرشدونهم للجهة المعنية بالأمور التي يراجعون بشأنها، وكذا الرد على استفساراتهم المتعلقة بتطبيق الضريبة عليهم.

-إن الوظيفة العمومية هي خدمة يقوم هذا الجهاز الإداري والعاملون فيه بشكل يتفق مع توقعات ومطالب المواطنين الذين يمولون نفقات هذه الأجهزة وليس كما هو سائد بأنها امتياز أو سلطة تعطيهم الحق في التحكم بالمواطنين حسب اعتبارات شخصية وغير موضوعية، وهذه حقيقة تغيب عن الأذهان كثير من أعوان الإدارة الجبائية الذين يرون أنفسهم حكاما لا خدما للمكلفين.

[1]- محمد قاسم القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص29.

– بعد الإدارة الضريبية عن المكلفين في المناطق النائية، إذ يضطر المكلف أحيانا غلى قطع مئات الكيلومترات من أجل ملء التصريح، وكان بإمكان الإدارة الاستناد بالبلديات للتقليل من هذه الأعباء على المكلفين.

–غياب الجهود في سبيل التعريف بالنظام الضريبي والقيام بالتوعية سواء على مستوى وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية، في حين نجد أنه في الكثير من الدول كندا مثلا هناك تنسيق مع الوزارات الأخرى (التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي) من أجل نشر الثقافة والوعي الضريبي لدى الأفراد، إن العمل في هذه الدول لا يقتصر على هذا الحد وإنما يتعداه إلى البحث عن كل الوسائل الممكنة الأخرى لتعميم ثقافة ضريبية بدءا من التصريح إلى غاية الدفع وتوزيعها مجانا على أوسع نطاق.[1]

– غياب الشفافية في التعامل حيث تعد هذه الأخيرة من الوسائل الضرورية التي تعمل على تعزيز الثقة.

–انتشار ظاهرة الفساد في الإدارة الضريبية، فقد غرقت هذه الأخيرة في بحر من الأمراض الاجتماعية والأخلاقية مثل الرشوة، المحسوبية، البيروقراطية، وما إليها من الآفات، إلى درجة تحولت فيه إلى أنشطة شبه عادية، تستفيد منها طائفة كبيرة من موظفي الإدارة وكأنه حق من حقوقهم ويقبله المكلفين مكرهين كونها الطريق لتحقيق حاجاتهم.

وبالتالي أصبح يشكل أهم أسباب ضعف العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين النزهاء والضعفاء هم الذين يدفعون ثمن تلك الممارسات الأخلاقية من طرف أعوان الضرائب.

ب–2 الأسباب المتعلقة بالمكلفين بالضريبة:

والتي نجد من بينها:

– درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، والتي ترتبط بدرجة التعليم، المستوى الثقافي، وكذا نظرة الممولين إلى دور الدولة في تمويل وتنفيذ البرامج التي تعود بالنفع على المجتمع، ومدى اقتناعهم بالعدالة الضريبية، فإذا كانت هذه العوامل إيجابية فإنها ستساهم في زيادة درجة وعيهم الضريبي، وبالتالي سيقومون بأداء واجباتهم الجبائية دون وجود أية مشاكل، أما إذا كانت سلبية فستؤدي إلى نقص درجة وعيهم الضريبي، ومنه لجوؤهم إلى كل أساليب التهرب، بغية التملص من أداء واجباتهم الجبائية، وهذا ما يعمل على عرقلة أداء الإدارة الجبائية.

–بعض المكلفين يعتقد أن عملية إعداد الإقرار الضريبي ومراجعته من قبل الإدارة الجبائية هي عمل مزعج، حيث يشكل تجسيدا وتلخيصا للضغوط والالتزامات الضريبية حيث تعد معيارا شاقا بالنسبة لهم لأنها عنصر للضغط

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص251.

والتوتر كل عام، بسبب الخوف من التأخير في تقديم الإقرار أو خشية السهو في ملء أحد البيانات أو الخطأ في تقديرات الدخول وهو ما يترتب عليه جزاءات وعقوبات.

-حساسية المكلفين من الضريبة لاعتقادهم بأنها مجرد عقوبة مفروضة عليهم من قبل السلطات العامة.

ب-3 عدم التكامل والتنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى:

تحتاج الإدارة الجبائية لممارسة مهامها خصوصا في مجال الرقابة الجبائية للعديد من المعلومات حول المكلفين الذين تقوم بمراقبتهم، ولا يمكنها إتمام ذلك إلا بالتنسيق مع مختلف المؤسسات والإدارات الحكومية الأخرى، كمصالح القضاء، البنوك، مصالح التجارة، التي تحوز على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هؤلاء المكلفين وذلك في إطار ممارسة أنشطتهم، والتي تستدعي التعامل مع تلك المؤسسات والإدارات.[1]

لكن توجد هناك قطيعة وعدم التنسيق في العمل وتبادل المعلومات بين هذه الأخيرة وبين مصالح الرقابة الجبائية، يشكل لها عائقا يحول دون أداء مهامها بكفاءة.

إضافة إلى مشكل عدم التنسيق المحلي الذي تعاني من الإدارة الجبائية الجزائرية، يواجهها كذلك انعدام في التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الإدارات سواء الجبائية أو غيرها على المستوى الدولي، خصوصا لما تعرفه الجزائر من انفتاح في اقتصادها على السوق الخارجية وفتح أبوابها على المستثمرين الأجانب الذين يعمدون إلى استعمال تقنيات عالية لتسرب أرباحهم إلى الخارج دون إخضاعها للضرائب، وكذا المستثمرين المحليين الذين ينشطون في الخارج دون تحويل أرباحهم إلى البلد الأم.

مما سبق ذكره نلاحظ أن عدم مساهمة مختلف المؤسسات والإدارات سواء على المستوى المحلي أو الدولي في مساعدة الإدارة الجبائية عامة ومصالح الرقابة الجبائية خاصة، هو الذي يعمل على الحد من كفاءتها في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

وأخيرا يمكننا القول إن العيوب التي تتصف بها إدارة الرقابة الجبائية والمشاكل التي تعانيها تعوقها في تنفيذ المهام إليها بكل كفاءة وفعالية.

[1]- محمد قاسم القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص283.

المطلب الثاني: تقييم أداء الإصلاح الضريبي.

لتحديد مدى جودة وفعالية الرقابة الجبائية، سنحاول تشخيصها من خلال إسقاط مؤشرات "فيتو تانزي" الثمانية، اختبارات الشخصية، لاكتشاف مدى جودة وفعالية نظام ضريبي معين والمتمثلة في:[1]

1-مؤشرات التركيز:

هل يأتي جزء كبير من الإيرادات الضريبية من عدد ضئيل نسبيا من الرقابة الجبائية؟

إن الجواب على هذا السؤال يكون نسبيا، فقد يكون عدد قليل من الرقابة الجبائية المطبقة يأتي بإيرادات ضريبية مرتفعة جدا، وهذا لكونها استطاعت التوصل بدقة للحالات المتهربة، وفي الحالة المعاكسة يمكن أن يكون عدد الرقابة المطبق كبيرا، ولكنه يأتي بحصيلة ضريبية منخفضة جدا، لكونها لم تتمكن من الوصول بدقة إلى مواطن التهرب الضريبي.

2-مؤشر التشتت:

هل هناك رقابة مزعجة قليلة الإيراد، وهل عددها قليل جدا إن وجدت؟

تكاد تكون كل أنواع الرقابة الجبائية مزعجة بالنسبة للمكلفين بالضريبة وأكثرها تكمن في الرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية(VASFE)، لأنها تمس الذمة المالية الشخصية لهم، لذا فإن عددهم يكون قليلا جدا من 04%إلى 05%وإيراداتها الضريبية لا يمكن الحكم عليها بالقلة أو الكثرة، نظرا لحداثة تطبيقها.

3-مؤشر التآكل:

هل الرقابة المطبقة قريبة بما فيه الكفاية إلى حالات التهرب الممكنة؟

يمكننا القول إن الرقابة الجبائية بعيدة عن الحالات التهرب الممكنة فالعديد من النشاطات المتهربة لم تطلها عملية المراقبة خصوصا إذا علمنا إن عدد الملفات المحصاة سنة 1998الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي قدرت ب634.879 ملفا، وعدد الملفات المراقبة في نفس السنة هو 1250ملفا أي بنسبة 0.2%.[2]

هذا ما يبرر حتما إن معظم أنشطة التهرب الضريبي لم تتم عملية مراقبتها وهذا دون إحصاء الأنشطة التي لم يتم التصريح بها على الإطلاق، والتي تتم في ظل الاقتصاد السري، ولا يخفى على أحد النمو المذهل الذي عرفه في السنوات الأخيرة نظرا للانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر.

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص165-167.

[2]- نفس المرجع، ص168.

4-مؤشر تأكل التحصيل:

هل تدفع لمستحقات الضريبة المعاد تأسيسها من جانب المكلفين بالضريبة دون تأخير؟

يسعى دوما المكلف بالضريبة للتقليل، وللتحصيل، والتخفيض من المستحقات الجبائية المفروضة عليه وبالتالي ففي الكثير من الأحيان تأخر تسديدات هذه المستحقات المعاد تأسيسها، نظرا لخوض المكلف في دائرة المنازعات الجبائية حيث صرح مدير المنازعات بالمديرية العامة للضرائب انه توجد 14700 قضية طعن موجودة في مصلحة المنازعات والموزعة ب 7000 قضية على مستوى لجان الدوائر، 6700 ملف على المستوى الولائي، و1000 قضية باللجنة المركزية ولا يخفي على احد المدة التي تستغرقها، مما يؤدي غلى تأخيرات هامة لاستيفاء الخزينة العامة حقوقها من هؤلاء المكلفين.

5-مؤشر التحديد:

هل يعتمد نظام الرقابة الجبائية على اقل عدد ممكن من الرقابة المحددة؟

ان نظام الرقابة الجبائية في الجزائر يعتمد في أساسه على نوعين من الرقابة، التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، إضافة إلى بعض التحقيقات التي تتم على مستوى المفتشيات والمتمثلة في الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

6-مؤشر الموضوعية:

هل تنفيذ معظم الرقابة الجبائية وفقا لمقاييس أو معايير موضوعية؟

-الإجابة تكون بلا، فقد تتكون بعض الملفات المنتقاة لا تستمد على معايير موضوعية لاختيارها.

7-مؤشر التنفيذ:

هل نظام الرقابة الجبائية منفذ بالكامل وبفاعلية؟

لا يمكن الحكم على نظام الرقابة الجبائية بأنه منفذ بالكامل وبفعالية، نظرا لانعدام الإحصائيات التي تمكننا على الأقل من إعطاء نظرة حول الانجازات المطبقة ومقارنتها بالتقديرات، ولكن الملاحظ أن نظام الرقابة الجبائية المطبق في الجزائر غير منفذ بالكامل وليس فاعلا، نظرا للأرقام المرتفعة التي تعرفها ظاهرة التهرب الضريبي، والتي تزداد سنويا، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضعف مستوى تأهيل إدارة الرقابة الجبائية ونقص عدد المراقبين القائمين الأساسين على التنفيذ.

8-مؤشر تكلفة التحصيل:

هل تكلفة التحصيل الموارد الضريبية، المتهرب من دفعها على المالية العامة أقل ما يمكن؟

-نظرا لغياب المعطيات فعنه لا يمكن معرفة التكلفة الحقيقية لتحصيل الموارد الضريبة، المتهرب من دفعها على المالية العامة هي أقل ما يمكن أولا.

مما سبق ذكره يمكننا تسجيل أربعة إجابات بصفة قطعية، أما الإجابات الأربع الأخرى فهي نسبية أي غير محسوبة، وهذا ما يدل على أن نظام الرقابة الجبائية قليل الجودة والفعالية.[1]

المطلب الثالث: آليات تفعيل الرقابة الجبائية.

لقد بات من الضروري تفعيل الرقابة الجبائية لاستعادة الحقوق المهربة والرفع من قدرة الأداء لمحاربة التهرب الضريبي وهذا لا يتم إلا بالآليات التالية:

1-تحسين فعالية النظام الضريبي:

يعتبر التهرب الضريبي كنتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فإن تحسين فعالية ذلك النظام سيساهم في معالجة ظاهرة التهرب، ذلك بمراعاة ما يلي:

- **تبسيط النظام الضريبي:** يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب، فضلا عن صياغة التشريع الضريبي بأسلوب يسهل على المكلفين فهمها، وعليه يجب أن يتسم النظام الضريبي بالشفافية في إجراءات فرض الضرائب، وفي تقييم رقم الأعمال خاصة إذا تعلق الأمر بالنظام الجزافي، ويساهم الاستقرار الضريبي في وضوح التشريع وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل بينما يتعقد التشريع الضريبي لكثرة التعديلات والتي تطرأ عليه، كما أن تعمل وعد استقرار التشريع الضريبي لكثرة التعديلات التي تطرأ عليه، كما أن تعقد وعدم استقرار التشريع الضريبي يؤدي إلى نشوء حالة من الحساسية تجاه الضريبة، لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات الضريبة واستقرارها، بالإضافة إلى وضوحها بالقدر اللازم من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

- **إرساء نظم ضريبي عادل:** يشكل الإحساس بالتعسف لضريبي من أهم العوامل التي تؤدى إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي، ولمعالجة ذلك الوضع، يعمل المشرع على إرساء نظام ضريبي عادل، وذلك من خلال مراعاة ما يلي:[2]

[1]- نفس المرجع، ص168.

[2]- ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 162،163.

-الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة.

-شمولية الضريبة.

-اعتدال معدل الضريبة.

-تجنب الازدواج الضريبي.

-إعفاءات ضريبة مدروسة

بالإضافة إلى ذلك يجب تحقيق المساواة التامة بين جميع الممولين أما قانون الضريبة، وذلك بعدم تميز اي طائفة في المعاملة الضريبية عن غيرها ما لم يكن ذلك لأسلوب موضوعية.

- **تحسين التشريع الضريبي:** إن التشريع الضريبي الجيد والمنسجم والمترابط عليه أن يتجنب الثغرات التي تترك مجالا للتهرب، وبالتالي يجب إحكام صياغة نصوص التشريع الضريبي حتى يفوت الفرصة على المكلف للاستفادة من بعض الثغرات التي قد يتضمنها التشريع الضريبي، عليه سد منافذ التهرب، صف إلى ذلك يجب إدخال المرونة على قواعد القانون الضريبي، حتى تمكن من إحداث تجاوب بين الظروف الاقتصادية وطبيعة الضرائب الجديدة، ومدى تكيفها مع مستجدات وتيرة النمو الاقتصادي.

2-التحسينات المتعلقة بنظام الرقابة الجبائية:

أ-من حيث البرمجة:

ينبغي تفعيل إجراءات البرمجة بشكل يسمح بالانتقال من الرقابة العامة إلى الرقابة المعمقة بتكامل مراحل الرقابة وذلك عن طريق:

- تسطير برنامج الرقابة والمتابعة من طرف السلطات المركزية.

- الاعتماد على الأساليب الكمية في عملية البرمجة التي تؤدي إلى تحليل الخطر الجبائي من جهة وتنويع أشكال الرقابة التي تبنى على مراقبة كل أنواع الأنشطة.

ب-من حيث الموارد البشرية:

إن نجاح غدارة الرقابة الجبائية في أداء وظائفها مرتبط بتوفر عدة مقومات، من أهمها توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرات الواسعة من خلال:

ب-1 رفع كفاءة أعوان الرقابة الجبائية.

وفي هذا السياق يجب اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

يمثل انتقاء أعوان الرقابة نقطة الارتكاز الأساسية لنجاح منظومة الرقابة الجبائية ويجب أن تكون انتقاؤهم قائما على أساس عملي وموضوعي يراعي فيه المستوى العلمي، الخلقي والنفسي لهم، وأن يتحلوا بالإخلاص والحماس في العمل.

-ضرورة ترقية أخلاق المهنة بغية تحسين الأداء الوظيفي وهذا من خلال إدراجها كمادة ينبغي تلقينها في مرحلة التكوين الأولى لأعوان الإدارة الضريبية عن طريق إشباعهم بالأسس والمبادئ العامة لعلم الواجبات، لكي لا يواجهوا عقبات وصعوبات أثناء القيام بمهامهم الوظيفية.

- تحسين الأداء، ولهذا الفرض شرعت المديرية العامة للضرائب منذ شهر جانفي 2008 في أبرام عقود النجاعة مع مصالح الرقابة الجبائية لفترة سنتين، وهي آلية جديدة مستحدثة بغية التقييم الدوري للإطارات لتحديد الإجازات والعقوبات.

- تأهيل وتدريب أعوان الرقابة، من خلال إيفادهم إلى الدورات الأجنبية التي تقام في الجهات الدولية.

-مراعاة جانب التخصص، فلا يمكن أن تسند مهمة التحقيق كما هو معمول به في الكثير من الأحيان إلى عون متخصص في القانون، لذا يجب توفير طابع الاختصاص من أجل ضمان مردودية أكبر للموظف.

ب-2 التكوين المستمر:

عن طريق تسطير برنامج دوري للتكوين حتى يسمح لأعوان الرقابة من مواكبة التغيرات الحاصلة على نظام الرقابة الجبائية، بالإضافة إلى التدريب المستمر على أدوات التكنولوجيا المتطورة، وكذا اعتماد التأهيل والتدريب كسياسة دائمة لرفع كفاءة جهاز الرقابة الجبائية.

ب-3 تبني سياسة التحفيز:

اذ يعد العنصر البشري ثروة تملكها الإدارة الجبائية يجب المحافظة عليها واستثمارها بأكفأ السبل والوسائل وتحسين هذا الاستثمار بشكل دائم عن طريق التحفيز الفعال الجيد من أجل تحقيق مثلث الجودة الموضح كما يلي:

[1]- ناصر عبد القادر، حميدة جميلة، أخلاقيات المهنة ركيزة أساسية لبناء إدارة جباية عصرية وحديثة، مجلة المالية المدرسة الوطنية للضرائب، رقم 2 أفريل 2002، ص32.

الشكل رقم:(2-2)مثلث الجودة الشاملة.

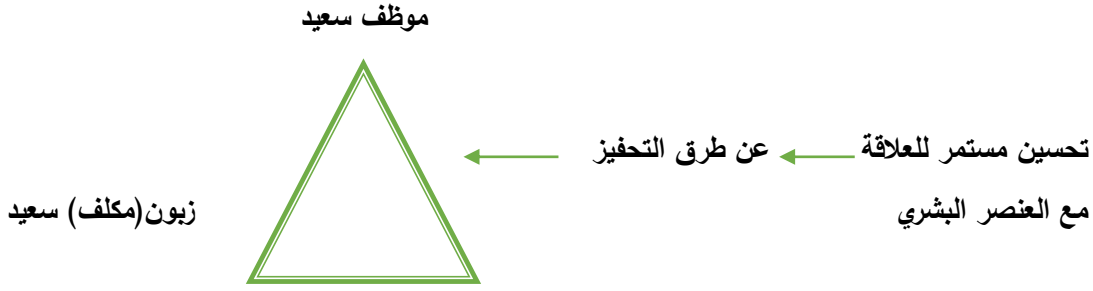

المصدر :عمر الوصفي العقيلي، **المنهجية الكاملة في غدارة الجودة الشاملة**، دار وائل للنشر، الأردن،2001، ص142.

حيث أن العنصر البشري هو وسيلة التطبيق إذ يناط به تنفيذ البرامج الجبائية ومنه سيتفاعل مع المكلفين بالضريبة، وبالتالي فهو المسؤول عن تحقيق الفعالية في العمل ورضا المكلفين، لذلك من الضروري تبيني سياسة تحفيز جيدة من خلال السعي إلى تحسين أوضاع الرقابة الجبائية ماديا واجتماعيا لكسب ولائهم وإخلاصهم في العمل ورفع روحهم المعنوية لتمكينهم من مواجهة الإغراءات التي تعرض عليهم من بعض الممولين وهذا بتطبيق نظام للأجور يكفل حصول هؤلاء الأعوان على أجور تناسب طبيعة المسؤوليات وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة للمجدين منهم بالإضافات إلى توفير قدر من الحماية والأمن اللازمين لضمان الأداء الجيد في تنفيذ مهامهم الرقابية هذا من شأنه التشجيع على مزيد من الجهد لتحسين جودة العمل والأداء المرتفع.[1]

ج-من حيث الإمكانيات المادية:

بالإضافة إلى التحسين بالوسائل البشرية لابد أن يصاحبه تحسين على مستوى الوسائل المادية، إذ لا فائدة من توفر كفاءات بشرية دون توفير أدنى شروط العمل الفعال بتأدية مهامها بكل جودة وكفاءة وفي هذا السياق لابد من أخاذ جملة من الإجراءات بغية التحسين من مردودية أداء إدارة الرقابة الجبائية من خلال تدعيمها بالهياكل القاعدية، مع تأثيثها وتجهيزها بكل المعدات المكتبية الحديثة وتوفير وسائل النقل الضرورية.

وكذلك من أجل المتابعة الجيدة للملفات المكلفين المتزايدة سنويا وتحليل وحصر المعلومات الخاصة بكل مكلف في أوقات قياسية أصبح إدخال الإعلام الآلي ضرورة حتمية بفرضها الواقع، حيث أن تعميم في تسيير مختلف أعمال الإدارة الضريبية هو العلاج الفعال ضد كل أشكال التهريب الضريبي، ويكتسي نظام الإعلام الآلي أهمية بالغة كونه يسمح بتحسين الرقابة الضريبية عن طريق برمجة عملية لملفات المراقبة وسهولة الكشف عن الوضعيات

[1]- رضا بو عزيزي، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية والتسيير، فرع نقود ومالية، جماعة الجزائر، 1998، ص 205.

الاحتمالية وفي هذا الإطار سطرت الإدارة العامة للضرائب برنامجا طموحا يهدف إلى تحسين إمكانياتها المادية، وكذلك بتجهيز مختلف مفتشيات الضرائب عبر كامل التراب الوطني بتجهيزات الإعلام الآلي[1] ولقد خصصت نفقات عملية تجهيز الإدارة الضريبية التي تمتد من سنة 2000إلى سنة 2013بثلاثة عشر مليار ومائتين مليون دينار جزائري مما يدل على مدى الاهتمام البالغ التي توليه الدولة قصد زيادة كفاءة الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

د-مسايرة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:

يستدعي ضرورة مواكبة كل المستجدات المحلية والعالمية التي تؤثر على عمل نظام الرقابة الجبائية وذلك بتمويل نظام الاتصال والإعلام وذلك عن طرق فتح قنوات تعاون واتصال مستمر بين إدارة الضرائب والشركات المختلفة، وأن تساعد هذه الإدارة الشركات على التحول إلى النظم الالكترونية حتى يكون للإدارة الدور الفاعل في هذا التحول تحت مراقبتها، وذلك لمساعدة هذه الشركات إلى الولوج بخدمة الحوكمة الالكترونية على غرار دول عديدة ويجب كذلك أن تشجع الإدارة الضريبية تدقيق المعلومات من خلال صفحات المعلومات والخدمات المعلوماتية الأخرى، وربط جميع مراكز المعلومات ومصادرها على شبكة الانترنت ،ومن شان هذا أن يحقق الشفافية والوضوح بالإضافة إلى تطور نظام الاتصال الدولي والتنسيق من خلال تتبع كل المؤسسات والأفراد فيما يخص التوطين والتحولات البنكية سواء بقرض تجاري أو خاص.

3-تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة[2]:

إن تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية لا تقتصر على أحدهما فقط بل هي مسؤولية الطرفين معا، وعليه يجب على كل منهما اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحسين المستمر في علاقتهما.

ا-الإجراءات المتعلقة بالإدارة الجبائية:

إن تحضير المكلف هو تصرف إيجابي نحو الضريبة التي تقع المسؤولية أكثر على حجم المجهودات المبذولة من طرف الإدارة الجبائية في محاولة لتغيير تلك النظرة السيئة إلى الضريبة، وكذا الجهاز التنفيذي المسؤول عن جبايتها.

-الاهتمام المتزايد بنشر الوعي الضريبي لدى الممولين حتى تكون لديهم ثقافة مجتمعه ترتكز على أهمية الضرائب في التنمية الاقتصادية، وتعريفهم بالدور المهم للحصيلة الضريبية في الاتفاق على الخدمات الصحية والتعليمية والتأكيد أن الدور الرئيسي للمصلحة هو تقديم خدمة متميزة تشجع الممول على القيام بدوره المهم في المجتمع

[1]-La Lettre de la D.G.I. Bulletin de services Fiscaux. N27- Janvier. 2009.

[2]- جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية، الأثر على الضرائب في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 179، نوفمبر، 2002، ص 78.

وتنميته، وليس الهدف هو تحصيل الضرائب فقط بل تأكيد أن كلا من الممول والعون الجبائي والإدارة شركاء في تحقيق هدف واحد هو خدمة المجتمع ولقيام الإدارة بهذا الدور المهم من الضروري أن تستعين بكافة وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة وبالنشرات الدورية لإبراز أهمية الضرائب في تمويل الاقتصاد القومي، مما يحتم ضرورة تقديم قرارات وسداد الضرائب المستحقة باعتبار أن ذلك واجب وطني هام.

–التزام الإدارة الجبائية بنمط الثقافة والوضوح في منهج عملها وإتاحة حرية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للموطنين والدارسين، وليس فقط استجابة لطلباتهم بل وبمبادرات منها، وذلك لأنها لا تقوم بأعمال سرية بل تقدم خدمات تمس حياة المواطنين الذين يستشعرون أهميتها.

– تحسين أساليب التعامل مع المكلفين من خلال تدعيم الإدارات الجبائية بمكاتب للعلاقات العامة تقوم من خلالها بمساعدة الممولين وإرشادهم إلى التفسيرات الصحيحة لأحكام قوانين الضرائب وطرق تحديد الأوعية، قيمتها ومواعيد سدادها، كما تعمل على مساعدة بعض الممولين الذين تكون لديهم صعوبات في ملأ بيانات الإقرار الضريبي كما في حالة الممول الأمي الذي لا يعرف القراءة والكتابة أو الممول المعرف.

– تحسين العلاقات الإنسانية تشكل العلاقات الإنسانية أهم الوسائل ذات الأثر البالغ على نفسية المكلف، بحيث تعمل على تحسين تصرفات الموظفين بالإدارة اتجاه المكلفين ، وتخفيف حدة التوترات التي قد تحدثها الضريبة وبذلك يجب إحداث برنامج التكوين النفسي لجميع الموظفين بالإدارة الضريبية والهادفة إلى تحسين المعاملة اتجاه المكلفين.[1]

–الحد من تصغير المكلف أمام الإدارة الجبائية من خلال تبسيط العبارات الإدارية وتحسين شروط الحوار بينهما، عند تطبيق الإجراءات الثنائية، إضافة إلى ضرورة استرجاع الحوار الشفوي قبل إرسال الإشعار بالتقويم تبعا بالإجراء التحقيق، وفي هذا الإطار اقترح مجلس الضرائب الفرنسي وضع عبارة " اقتراح تعديل إخضاعهم "عوضا عن الإبلاغ بالتقويم لأنه يرى أنها توافق أكثر معيار الإجراءات الثنائي وحبذا أن تأخذ الإدارة الضريبية الجزائرية بهذا الاقتراح، لأن إرسال بلاغ باقتراح تعديل الإخضاع فيه نوع من الليونة في التعامل إضافة إلى احترام وتقدير المكلف أما إرسال بلاغ بالتقويم فكأنه حقيقي بممارسة عمليات تدليسية، وأن الإدارة الجبائية وحدها الفاصلة في الحكم؛

[1]– رضا بوعزيزي، مرجع سبق ذكره، ص7.

–تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة وذلك بتأسيس تصريح تصحيحي بالنسبة للشركات التي تتوفر على جمعية عامة مخول لها البحث في حسابات الشركة تكتب في اجل لا يتعدى 21يوما الموالي لانقضاء الآجال القانونية المنصوص عليها في القانون التجارية؛

– تأسيس إلزامية التبليغ بالتصريحات النهائية مع تبيان إلى العناصر المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول مواد وقوانين الضرائب الموافقة وتأسيس الإخضاع الضريبي وحساب الحقوق والغرامات المترتبة عنها، وهذا تحت طائلة بطلان إجراءات الرقابة الجبائية؛

– منح اجل ثاني للرد بقدرة 40يوما للمكلفين بالضريبة الخاضعين لعملية التصحيح عندما يشمل التبليغ النهائي عناصر جديدة في التصحيح؛

–توسيع الاستفادة من التأجيل القانوني لتسديد الحقوق المستحقة لمجموع الشكاوي والنزاعات دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تأسيس الضرائب المحصل عليها، إضافة إلى تمديد أجال اللجوء، إلى لجان الطعن من شهرين إلى أربعة أشهر ابتدأ من تاريخ استلام قرار الإدارة الجبائية؛

– ترقية وسائل الحديثة كموقع واب للمديرية العامة للضرائب وذلك من خلال إثرائه بمعلومات جبائية بعد كل تعديل يمس التشريع الجبائي وتزويد محتواه بمزيد من المعلومات تخص ذمة الخاضعين للضريبة.[1]

ب–الإجراءات المتعلقة بالمكلف:

القيام بأداء واجباتهم الجبائية بكل صدق وأمانة كأن يقتدوا ببعض المكلفين النزهاء الذين يفتخرون بأداء مستحقاتهم الجبائية أمثال القاضي الأمريكي الذي يقول:" أحب أن ادفع الضرائب لأن بها أشتري حضارتي"[2].

–أن يقتنع المكلف بضرورة أدائه لواجبه الضريبي، وأن يقوم به وحده طائعا مختارا وعن طيب خاطر مستمدا ذلك من دوره الفعال ودور الضريبة في البناء الاقتصادي والاجتماعي؛

– ضرورة استعلام واستفسار المكلفين عن حقوقهم وواجباتهم الجبائية بمراجعة الإدارة الجبائية لتزويدهم بمختلف المعلومات وكذا الحضور والمشاركة في الملتقيات التي تنظمها وزارة المالية والإدارة العامة للضرائب وهذا بغية تطوير ثقافتهم الجبائي.

[1]- رضا بوعزيزي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]– رتشارد جود، حدود الضريبة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 5، 1 مارس 1990، ص14.

4-تدعيم التكامل والتنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى:

إن نقص أو غياب المعلومات أو البيانات الخاصة ببعض المكلفين يعد سببا يعرقل الإدارة الجبائية في تأدية مهامها على أحسن وجه ولوضع حد أمام كل هذه الصعوبات من اجل توجيه البحث والمراقبة أصبح توطيد العلاقة بين الإدارات والهيئات الأخرى أمرا حتميا، وذلك يرجع إلى أن هذه الإدارات أو الهيئات يمكن أن تساعد في تبادل المعلومات الموجودة بحوزتهم ووضعها تحت خدمة المصالح الجبائية المختصة.

ومن الإدارات الهامة التي يستدعي ضرورة التنسيق بينها وبين الإدارة الجبائية، نظرا لما تملكه من معلومات جد قيمة بالنظر للمسؤوليات الملقاة على عاتقها والصلاحيات المخولة لها إذ نجد:

أ-المصالح التجارية:

وهذا التنسيق يتعلق خاصة بمديرية الأسعار والمنافسة، ومديرية الإحصاء وعلى هذه المصالح أن ترسل كافة المعلومات التي بحوزتها والمتعلقة بمختلف المكلفين في مجال تشكيل أسعار المبيعات والخدمات، مرفقة بالدراسة التحليلية لملف الأسعار والإحصائيات المتعلقة بنوع الخدمات المقدمة.

ب-مصلحة الجمارك:

من واجب هذه الأخيرة التنسيق مع الإدارة الجبائية باعتبارها حلقة وصل بين الداخل والخارج ونظر لما لها من إمكانيات استقصاء المعلومات بشكل حركة رؤوس الأموال والتحولات المشبوهة من قبل المؤسسات المالية، كما يجب على مصلحة الجمارك أن تفرض على كل مستورد تقديم شهادة مهنية أثناء عملية الاستيراد، هذه البطاقة يتم من مفتشية الضرائب، وعلى مصالح الجمارك ان ترسل تلقائيا، وبدون أي طلب مسبق من طرف مصلحة الجباية معلومات مسبق تخص عملية الاستيراد.[1]

[1]- رضا بوعزيزي، مرجع سبق ذكره، ص8.

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأداة لتفعيل الرقابة الجبائية.

شهدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، والهدف منها هو إضفاء طابع العصرنة على المصالح التابعة لها وكذا العمليات التي تقوم بها وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مخطط عصرنة الإدارة الضريبية، طبيعة نظام المعلومات الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: مشروع عصرنة الإدارة الضريبية.

إن المديرية العامة للضرائب بالجزائر تسعى لعصرنة إدارتها من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال، بهدف تسهيل عملياتها كالرقابة الجبائية، وتمكين المكلفين بالضريبة من القيام بإجراءاتهم الإدارية المتمثلة في التصريح والدفع عن بعد، ولكي يتحقق هذا المسعى يجب من توفر عنصرين هما وضع أهداف إستراتيجية وكذا إقامة بنية تحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية، وسنتطرق إليهما كالآتي:[1]

1-الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها في عصرنة الإدارة الضريبية:

تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال عصرنة إدارتها الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

-تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛

-ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛

-تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفاعلية والنجاعة المطلوبين؛

-ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛

-ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين؛

-إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤوليته؛

-تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال فتح فضاءات على شبكة الإنترنت تسمح لهم بتقديم تصريحاتهم عن بعد وكذا بالدفع الإلكتروني؛

- البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

[1]- علي عزوز، ايمان يخلف، نحو حكومة الكترونية في الجزائر-أفاق وتوجهات دراسة حالة المديرية العامة للضرائب، الملتقى الدولي السادس حول متطلبات وتحديات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر يومي27/26أفريل، 2017، ص10.

مما سبق نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب تحاول بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة مع تعزيز عمل المديرية في مجال الرقابة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتماد على نظام معلوماتي قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة المردود الضريبي وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

2-البنية التحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية:

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو في طور التجسيد، حيث شهد المشروع إعادة الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29جانفي 2013.وانطلقت مرحلة التقارب في 22جوان من سنة 2014والتي عرفت نوعا من التأخير بسبب تعقيد هذه المرحلة حيث تم الأخذ بعين الاعتبار جميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وقد تم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب والتي تتضمن:

-المخطط العام للتكوين 2D2؛

-إستراتيجية التنصيب 2D3؛

-تقرير النشاط الشهري 2D4؛

-تحليل الثغرات لمخطط الاختبار وتصميم نظام2D1V2.

تم الانتهاء من إعداد الحصة 2المتعلقة بالتقارب بعد عمل تنسيقي طويل قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب، والمتكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب بالجزائر، ويعتمد المرور إلى الحصة 2و 3على تسليم نهائي لـ 2D1V2والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصة 3 التي تتمحور مهامها "الضبط والتطورات الخاصة وقد أوكلت المهمة إلى فريق مشروع المديرية العامة للضرائب مع خبراء الشركة الإسبانية "إندرا"، ويتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال مناهج الوظيفة، بالإضافة إلى عمل خمس ورشات أخرى (إدارة النظام، الشبكات، التأهيل والأمن، تسيير البيئات وتسيير المنشآت القاعدية).

ويشمل مشروع عصرنة الإدارة الجبائية على جوانب تقنية وأخرى عملية:[1]

2-1الجوانب التقنية:

اخذ الفريق التقني لتحديث وعصرنة النظام الجبائي على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيئات وذلك كما يلي:

[1]- نفس المرجع، ص ص11،12.

2-1-1 تنصيب الأنظمة: يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية؛

2-1-2 البيئات: التي وضعتها الفرق التقنية والفرق التابعة للشركة الإسبانية" **إندرا** "للمديرية العامة للضرائب هي كما يلي:

-فضاء المعطيات؛

-بيئة التطوير والتأهيل؛

-وضع وتنصيب نظام تسير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها؛

-وضع وتنصيب أداة النسخ الاحتياطي Vdata Protector .VMware؛

-إنجاز النسخ الاحتياطي والاستعادة؛

-نشر تطبيقة الحماية من الفيروسات كاسبارسكيSecurity v10 Kaspersky End point؛

-وضع نظام يسير مراقبة المجال ونظام تسيير ميكروسوفت Update Wsus Microsoft؛

-صيانة قاعدة البيانات ودعم لفريق المشروع؛

-تنصيب نظام التسيير الجبائيSGF*لاختياره مع قاعدة البيانات؛

-إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجد التي لم تعد تستجيب للضبط؛

-مسك وبرمجة اثنان وثلاثين(32) ورشة مع المصممين لتجهيزات المستقبل "مركز حساب المديرية العامة للضرائب ؛"

-التدقيق في تركيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمراكز الضرائب.

2-2 الجوانب العملية:

تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مركز الضرائب بما أن الأمر يتعلق بالشروع في انطلاق موقع نموذجي لصنف مركز الضرائب، وتم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب كما يلي:

- مخطط المحاسبة؛

-توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل؛

*SGF : **S**ystème de **G**estion des **F**ichiers.

-التحصيل بمختلف الكيفيات كصك، دفع، حساب ونقد؛

-نموذج تنظيمي للمديرية العامة للضرائب مقنن بالنسبة لتطبيقة الهدف SAP[**]؛

-ترحيل المعطيات والإجراءات؛

-تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي KPI[***] (وضع لوحة المراقبة) طبقا لإستراتيجية المديرية العامة للضرائب؛

-الأخذ بعين الاعتبار في التطبيقة للرسم على القيمة المضافة حسب كل نسبة ووضع للتطبيقة تصريح جديد G50 (وعاء التصفية، قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية)؛

-وبقى في طور الإنشاء الغرامات والامتيازات الجبائية؛

-الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء في التصريح الجديد G50.

مما سبق يظهر لنا أن عصرنة الإدارة الجبائية يخلق من شأنه إلى العمل بأسلوب التبادل الإلكتروني للمعطيات بدلا لأسلوب تبادل الاستمارات لتسهيل وتدعيم وتوثيق التصاريح والأداء.

المطلب الثاني: طبيعة نظام المعلومات الضريبي.

يعد نظام المعلومات الضريبي عاملا أساسيا في الإدارة الجبائية، وهذا راجع للدور الذي يقوم به في معالجة البيانات والمعلومات الضريبية، ويسهل في العمليات الجبائية، لهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف نظام المعلومات الضريبي، متطلبات بناء نظام المعلومات الضريبي ومكوناته.

1-تعريف نظام المعلومات الضريبي:

تشكل المعلومات الضريبية موردا مهما وعاملا فعالا في مساعدة الإدارة الضريبية على تحقيق أهدافها، والتي من أهمها المكلفين المشمولين بالضريبة والمعلومات الضريبية الخاصة بهم من أجل احتساب الضريبة المتحققة عليهم لتمويل النفقات العامة للدولة، إذ إن الدعم المعلوماتي مهم جدا لنجاح العمل الضريبي.

وتعد نظم المعلومات الضريبية الجزء الأساس والمهم في إنجاز العمل الضريبي بكفاءة وفعالية، إذ أنها تساعد على حصر وتجميع البيانات من مصادر داخل المديرية العامة للضرائب وخارجها، ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة تستخدم لتحديد دخول المكلفين الخاضعة للضريبة وإجراء عمليات التحاسب الضريبي، وهناك العديد من التعاريف لنظام المعلومات الضريبي، نذكر منها ما يلي:[1]

[**] SAP: **S**ystem of **A**pplication and **P**roduct

[***] KPI : **K**ey **P**erformance **I**ndicators

[1]- علي غانم شاكر، عبيد خيون الخفاجي، أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية، (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 38، الفصل الأول، جامعة البيان الأهلية بغداد، العراق،2017، ص179.

تعريف1: "يعرف نظام المعلومات الضريبي بأنه عبارة عن أحد مكونات التنظيم الضريبي الذي يختص بجمع البيانات الضريبية الملائمة وتبويبها ومعالجتها وتحليلها وتوصيلها، لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية منها والداخلية."

تعريف2: "نظام المعلومات الضريبي هو نظام قائم بذاته يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الأخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات المفيدة للإدارة، وبما يخدم تحقيق أهدافها."

يلاحظ أن التعريفين السابقين قد ركزا على تعدد العناصر المكونة لنظام المعلومات الضريبي وحالة الترابط والتفاعل بين أجزائه ولكنه لم يبين الهدف منه.

تعريف3: "نظام المعلومات الضريبي هو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في معالجة البيانات الضريبية وتحويلها إلى معلومات ضريبية بعد إنجاز مجموعة من الإجراءات المتعلقة بجمع وتصنيف وخزن البيانات لأغراض إجراء التحاسب الضريبي بموجبها، للتوصل إلى صياغة بيان بالموقف الضريبي للمكلف."

ما هو ملاحظ من خلال هذا التعريف الأخير أنه وبالإضافة إلى كونه قد ركز على تعدد العناصر المكونة للنظام وحالة الترابط والتفاعل بين أجزائه، فقد بين الهدف منه والمتمثل بإجراء عمليات التحاسب الضريبي للوصول إلى بيان الموقف الضريبي للمكلف.

وبالتالي فنظام المعلومات الضريبي: هو عبارة عن مجموعة نظم فرعية متكاملة تعمل على تحويل البيانات الضريبية إلى معلومات ضريبية، يستطيع من خلالها إجراء عمليات التحاسب الضريبي ليظهر بيان الموقف الضريبي للمكلف.

2-متطلبات بناء نظام المعلومات الضريبي.

بطبيعة الحال لا يوجد نظام معلومات ضريبي واحد يتوافق مع البلدان كلها، لهذا وجب على كل بلد إنشاء نظام معلومات ضريبي يتوافق مع احتياجاته للمعلومات الخاصة به وبأفضل الطرق الممكنة، ومن أجل إنشاء نظام معلومات ضريبي ينبغي مراعاة العوامل الآتية:[1]

2-1 طرائق جمع البيانات: الأساليب المستعملة للوصول إلى البيانات الضريبية عن مصادر دخول المكلفين.

2-2الدقة: أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها دقيقة ومعدة بشكل صحيح؛

[1]- عبد، خالد حامد، استخدام نظم المعلومات الضريبية وانعكاساتها على الحد من التهرب الضريبي، المؤتمر العلمي الأول حول دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية في العراق، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، يومي 8-9 مارس،2011 ، ص43.

2-3العمر الزمني للبيانات: تتسم البيانات بالحداثة ومن ثم القدرة على تجميعها وفرزها ومن ثم توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار الضريبي؛

2-4التكامل: توافر قدر كاف من المعلومات الضرورية بالنسبة للحصر الضريبي؛

2-5 الإيجاز : ان تكون المعلومات موجزة ووفق الأنشطة المخطط لها؛

2-6 توافر المعلومات : أن تكون المعلومة متوافرة ومن السهل الحصول عليه.

3-مكونات نظام المعلومات الضريبي:

يتكون نظام المعلومات الضريبي من أربعة وحدات هي: وحدة البيانات الداخلة (المدخلات)، وحدة العمليات التشغيلية والتخزين، وحدة المعلومات الخارجة (مخرجات) ووحدة التغذية المرتدة بالمعلومات (التغذية العكسية)، وفيما يلي توضيح موجز لمكونات كل وحدة وكيف تتفاعل مع الوحدات الأخرى[1] :

3-1 وحدة البيانات الداخلة (المدخلات) :

تقوم هذه الوحدة باستقبال البيانات الداخلة إلى نظام المعلومات سواء كانت في صورة كشوف ورقية أو بطاقات أو شرائط مختلفة حسب طبيعة النظام ذاته، فإذا كان النظام يدويا فتكون في شكل كشوف ورقية، أما إذا كان آليا أو إلكترونيا فتكون على شكل بطاقات أو شرائط أو نحو ذلك، ويقوم الموظف المختص بتبويب هذه البيانات تمهيدا لتخزينها في وحدة التخزين الخاصة بها. ومن أهم البيانات التي ترد إلى وحدة البيانات الداخلة في نظم المعلومات على مستوى مصلحة الضرائب ما يلي:

-بيانات أساسية إحصائية مثل : اسم المصلحة، رقم الملف، اسم الممول، عنوانه، نشاطه، مهنته، رقم البطاقة الضريبية رقم الملف الضريبي وحدود الإعفاءات إلى غير ذلك من البيانات ذات الطابع الإحصائي؛

بيانات الذمة المالية وتتضمن بيانات عن ثروة الممول من واقع إقرار الذمة المالية الذي يقدمه إلى الجهات المختصة بتلقي مثل هذه الإقرارات والذي يجب أن يرسل منه صورة إلى مصلحة الضرائب، كما أنه يضاف إلى هذه البيانات أي تغيرات قد تطرأ على هذه الثروة، وتعتبر هذه البيانات ضرورية في تقدير وعاء الضريبة؛

-بيانات عن الإقرار الضريبي للممول وتشمل إيراداته وتكاليفه المتعلقة بأنشطته المختلفة؛

-بيانات عن نتائج الفحص الضريبي، وتشمل كافة البيانات التي قام الفاحص بالحصول عليها خلال مرحلة الفحص سواء من داخل منشأته أو من خارجها أو ما يرد إلى مصلحة الضرائب من جهات أخرى؛

[1]- عبد الحليم الحمزة، الفحص الضريبي الالكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية – نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، جوان2018 ، ص102.

-بيانات عن الوعاء الضريبي ويضاف إليها أي بيانات أخرى واردة من جهات أخرى؛

-بيانات عن متابعة التحصيل حيث تقوم شعبة الحجز والتحصيل بإرسال أي بيانات إلى مركز المعلومات عن حركة ما سدده الممول ومقدار المستحق عليه.

3-2 وحدة العمليات وتخزين البيانات :

ويتم في هذه الوحدة ما يلي:

- تخصيص ملف أو موقع لكل ممول يقسم داخليا إلى عدة مواقع فرعية؛

-يخصص كل موقع فرعي لكل نوع من البيانات السابق الإشارة إليها؛

-يتم تبويب وتصنيف البيانات قبل تخزينها في المواقع وفقا لأسس معينة حسب طبيعة المعلومات المطلوبة، فعلى سبيل المثال في حالة ضخامة عدد الممولين يمكن تقسيمهم داخل هذه الوحدة إما جغرافيا أو نوعيا حسب النظام الذي تسير عليه المصلحة، ويمكن أن يتم في هذه الوحدة أو خارجها بعض العمليات الحسابية البسيطة في ضوء المعلومات التي قد يطلبها الفاحص أو غيره؛

-تنفيذ مجموعة من العمليات الحسابية والتحليلية على البيانات المخزنة في المواقع حسب برامج مخططة وذلك لإخراج المعلومات اللازمة.

3-3 وحدة المعلومات الخارجة (مخرجات):

تختص هذه الوحدة بنقل أي معلومات من مواقع البيانات والمعلومات المخزنة في الوحدة السابقة إلى الفاحص أو غيره وتقسم هذه المعلومات إلى مجموعتين:

-معلومات دورية نمطية ويمكن تصميم لها نماذج موحدة؛

-معلومات غير دورية خاصة.

ويجب وضع نظام لكيفية توصيل تلك المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب لاسيما الدورية منها، حيث يمكن لشاغل نظام المعلومات أن يعرف مقدما متى تطلب منه ليجهزها في الوقت المناسب.

3-4 وحدة التغذية المرتدة بالمعلومات (التغذية العكسية):

وتختص بتوصيل معلومات مرتدة إلى وحدات المدخلات وتمثل نتيجة اتخاذ قرار معين أو أداء عمل معين، ومن أهم تلك المعلومات المرتدة نتيجة الفحص وتقدير الوعاء الضريبي، والتي يجب أن ترسل لتحفظ في ملف الممول ويبلغ بذلك مصلحة الحجز والتحصيل.[1]

[1]- نفس المرجع، ص102.

المطلب الثالث: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الرقابة الجبائية.

كي تحقق الإدارة العامة للضرائب أهدافها الإستراتيجية تطلب الأمر منها اقتناء تطبيقات (برمجيات وأنظمة حديثة تتكيف ومتطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGFوالنظام،SAP وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما ساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

1-نظام **تسيير الملفاتSGF** :

يعد نظام تسيير الملفات من التطبيقات التي تسمح بتدفق المعلومات والإجراءات بين مصالح الإدارية الجبائية بالاعتماد على شبكة اتصال الكترونية داخلية على مستوى مديرية الضرائب وفروعها.

1-1التعريف بالنظام:

"نظام تسيير الملفات SGFهو جزء معقد من نظام التشغيل مثل(Windows MS-DOS) ، لكنه ضروري حيث يسمح بتخزين المعطيات على مستوى وسيط تخزين خارجي، ويستخدم مفاهيم منطقية بسيطة من حيث العمل وبالإمكان استخدامه في شكل أوامر أو في تطبيق ما عند الطلب، ولكل نظام تشغيل نظام تسيير الملفات الخاص به مع كل مواصفاته: التنظيم، كيفية العمل، نمط الحفظ، تعدد المستخدمين، مستوى الحماية والأمان."[1]

1-2 خصائص النظام:

لنظام تسيير الملفات SGFالخصائص التالية:

-ذاكرة تخزين موحدة ومشتركة؛

-لكل مصلحة مقياس يسمح لها بالدخول إلى هذا النظام، وهذا عن طريق استعمال اللقب والاسم والمفتاح السري لمستعمل الحاسوب، ويستطيع رئيس المصلحة مراقبة كافة المصالح التابعة له؛

-النظام المعلوماتي SGFعبارة عن تطبيق من نوع WEB؛

-يعتمد على شبكة الاتصال الداخلية الإنترانت في نقل البيانات والمعلومات بين المصالح عن بعد؛

-مخزن للمعطيات القاعديةsauvegarde les bases de données.

[1]- www. Lirmm.fr-système de gestion des fichiers, page1, 01/03/2021, 14:30

2-النظام المعلوماتي الجبائيSAP :

قامت المديرية العامة للضرائب بالتعاقد مع شركة إسبانية Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي جديد يستجيب لاحتياجاتها والمتطلبات التقنية المرتبطة بمهامها، وهو عبارة عن مشروع متعدد المهام يتشكل من 23حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان وسنتطرق إليه بالشكل التالي[1] :

2-1 التعريف بالنظامSAP :

"هو نظام معلوماتي يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية ولقد تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب وجميع مصالحها المتمثلة في مديرية كبريات الشركات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية على مستوى القطر الوطني بتاريخ 2018/09/01 وهو نظام يرتكز على الحل المعلوماتيERP*مع برمجة العناصر التالية":

-ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

-التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

2-2 تنظيم نظام المعلوماتSAP:

لقد تم تنظيم هذا النظام حاليا في عدة ورشات هي:

-ورشة الاندماج الوظيفي: وتتشكل من سبعة(07) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط، وهي:

*المجموعة01:استقبال المكلف بالضريبة؛

*المجموعة02:تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛

*المجموعة03:الوعاء والتصفية؛

*المجموعة04:التحصيل وقبض الضريبة؛

*المجموعة05:الرقابة الجبائية؛

*المجموعة 06:المنازعات؛

*المجموعة07: الإشراف.

-ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛

[1]- www.mfdgi.gov.dz 02/03/2021 10:30.

* ERP: **E**nterprise **R**esource **P**lanning.

-ورشة الواجهات؛

-ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛

-ورشة الإيرادات/ التوزيع؛

-ورشة التكوين؛

-خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

. 2-3 أهداف تطبيق نظام المعلوماتSAP :

إن أهداف تطبيق نظام المعلومات SAPعلى مستوى مصالح المديرية العامة للضرائب عديدة ومتشعبة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

-التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الرقابة الجبائية؛

-معالجة معلوماتية (آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع إلكترونية؛

-التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛

-إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية.

2-4 النتائج المنتظرة من نظام المعلوماتSAP :

تترقب المديرية العامة للضرائب من وراء هذه المنظومة المعلوماتية العديد من النتائج، يمكن تلخيصها كالآتي :

-التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان الجبائيين، من خلال جعل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات تتم بصورة آلية؛

-نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال جعل هذه العمليات تتم بصورة آلية؛

-ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

-التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

-تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي؛

-تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛

-مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقيات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

-برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛

-التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛

-التقليص في معالجة الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة؛

-التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

-تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛

-إدراج إجراءات التصريح و الدفع عن بعد[1].

3-التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية:

في هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة الكترونية على وجه الخصوص فيما يلي:[2]

-تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت والانترانت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه؛

-إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات... الخ، وللتفاعل مع مستخدمي الانترنت ونقل انشغالاتهم؛

-اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني؛

[1]- علي عزوز، ايمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]- نفس المرجع، ص18.

-إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية، لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي؛

-اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الالكتروني فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني للإدارة الجبائية للحصول على المستخرج الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي؛

-التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الالكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص، التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الالكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الالكترونية.

-وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض.[1]

[1]- نفس المرجع، ص18.

خلاصة الفصل

تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة أسسها المشرع الجبائي الجزائري لفحص وتدقيق الحسابات ومختلف تصريحات المكلفين قصد كشف أي غش او تهرب جبائي، والذي يهدد أكبر اقتصاديات دول العالم، ولإقامة نظام ضريبي محكم وترقية وتطوير الإدارة الجبائية وكذا عصرنة أجهزتها بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال نظام معلومات خاص بها، حيث وظفت وزارة المالية للمديرية العامة للضرائب جميع الوسائل الهيكلية والبشرية والقانونية للرفع من مستوى الرقابة الجبائية وبلوغ الأهداف المنشودة منها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بمديرية الضرائب

ايليزي

تمهيـد

بعد الانتهاء من الشق النظري للبحث، والذي تطرقنا فيه إلى مختلف الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال جملة من الأدوات والبرامج التي تتبعها الإدارة الجبائية في هذا الشأن.

وكنموذج للدراسة تم اختيار مصلحة من المصالح الجبائية المختلفة، حيث وقع الاختيار على مديرية الضرائب لولاية ايليزي باعتبارها الهيئة الجبائية العليا على مستوى الولاية، لإثراء الجانب النظري من خلال اختبار طرق الرقابة الجبائية المعتمدة على مستوى هذه المديرية ومعالجة حالة عملية من طرق الرقابة الجبائية.

حيث قسمنا هذه الدراسة الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية ايليزي

المبحث الثاني: دراسة حالة ميدانية من طرق الرقابة الجبائية

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

أنشأت مديرية الضرائب لولاية إيليزي بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 8 شعبان عام1411، الموافق 23فيفري1991، المحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، والقرار المؤرخ في 10صفر عام1436، الموافق 3ديسمبر 2014، المعدل والمتمم للقرار المؤرخ في 7جمادى الأولى عام1428، الموافق 24ماي 2007، الذي يحدد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب.

فمن خلال هذا المبحث، سنتطرق إلى التعريف بمديرية الضرائب، وبدورها الجبائي، هيكلها التنظيمي وما يتبعه من مصالح خارجية، إضافة إلى مهام المديريات الفرعية المتوفرة بمديرية الضرائب بإيليزي كما يلي[1]:

المطلب الاول: التعريف بمديرية الضرائب الولائية بإيليزي ودورها الجبائي.

وردت العديد من المراسيم والقرارات التي تناولت التعريف بمديرية الضرائب الولائية وبيان دورها الجبائي ضمن النظام الجبائي العام للدولة الجزائرية، وفي ما سيأتي سنتطرق إلى التعريف بمديرية الضرائب الولائية لولاية ايليزي ولدورها في مجال الجباية

1-التعريف بمديرية الضرائب الولائية بإيليزي :

تعد مديرية الضرائب الولائية بولاية ايليزي الهيئة الجبائية العليا على مستوى الولاية، تشرف مديرية الضرائب لولاية إيليزي بموجب القرار الوزاري المشترك في25صفرعام1430الموافق 21 فيفري سنة2009، على تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها ، تتمثل في مصالح داخلية و خارجية على مستوى تراب الولائية حيث تتبع سلميا الى المديرية الجهوية للضرائب بورقلة، كما أنها تتبع للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات الواقعة بالجزائر، وبالنسبة للمركز الجهوي للإعلام والوثائق فهي تتبع للمركز الجهوي للإعلام والوثائق بورقلة.

2-الدور الجبائي لمديرية الضرائب الولائية :

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب مستقبلا (مفتشيات الضرائب حاليا)، وبهذه الصفة، تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

وتتولى المديرية الولائية للضرائب على وجه الخصوص ما يلي:[2]

[1]- مصلحة المستخدمين والتكوين، المديرية الولائية للضرائب ايليزي.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة:17 ، المرسوم التنفيذي رقم 327-06 :المؤرخ بتاريخ:2006/09/18، ص10.

ا-في مجال الوعاء:

تتولى القيام بالمهام التالية:

-تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛

-تصدر الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛

-تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، وتعد تلخيصا عن ذلك وتقترح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

ب-في مجال التحصيل:

في مجال التحصيل تتولى المديرية الولائية للضرائب المهام التالي:

-تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛

-تراقب التكفل والتصفية اللذين يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك؛

-تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛

-تضمن الرقابة القبلية وتصفي حسابات تسيير القابضين

ج-في مجال الرقابة:

في هذا المجال تتولى القيام بما يلي:

-تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛

-تعد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها؛

-تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.

د-في مجال المنازعات:

ضمن هذا المجال، تتولى المهام التالية:

-تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛

-تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة[1].

[1]- نفس المرجع، ص10.

هـ-في مجال الوسائل:

فيما يتعلق بمجال الوسائل، تتولى المهام التالية:[1]

-تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وتعد التقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛

-تضمن تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛

-توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛

-تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛

-تكون رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسيره وتضمن توزيعه وتعميمه؛

-تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

و-في مجال الاستقبال والإعلام:

في إطار مجال الاستقبال والإعلام، تكلف المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

-تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

-تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ايليزي.

تتضمن مديرية الضرائب لولاية ايليزي ضمن هيكلها التنظيمي الرئيسي، ثلاث مديريات فرعية هي:

-المديرية الفرعية للوسائل؛

-المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل؛

-المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية والرقابة الجبائية.

بالإضافة إلى نوعين من المصالح الخارجية، وهي إداريا وسلميا تابعة لمديرية الضرائب الولائية، وهذه المصالح الخارجية تتكون من مايلي:

-مفتشيات الضرائب (أربع مفتشيات)

-قباضات الضرائب(أربع قباضات) وفي الجدول التالي سنلخص كل هذه المفتشيات والقباضات وتوزيعها الجغرافي على مستوى تراب ولاية ايليزي كما يلي[2]:

[1]-نفس المرجع، ص10.

[2]- مكتب المستخدمين والتكوين، مديرية الضرائب ايليزي.

الجدول رقم(3-1): المفتشيات والقباضات وتوزيعها الجغرافي على مستوى تراب ولاية ايليزي.

المناطق	مفتشيات الضرائب	قباضات الضرائب
مقر الولاية	مفتشية الضرائب ايليزي	قباضة الضرائب ايليزي
دائرة جانت	مفتشية الضرائب جانت	قباضة الضرائب جانت
دائرة ان امناس	مفتشية الضرائب ان امناس	قباضة الضرائب ان امناس
بلدية برج عمر ادريس	مفتشية الضرائب برج عمر ادريس	قباضة الضرائب برج عمر ادريس

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات سابقة.

اما الهيكل التنظيمي فهو كما يلي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب ايليزي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مديرية الضرائب ايليزي.

المطلب الثالث: مهام المديريات الفرعية لمديرية الضرائب ايليزي

تضم عادة مديرية الضرائب الولائية، خمس (05) مديريات فرعية، إلا أن مديرية الضرائب الولائية بولاية ايليزي تضم ثلاث (03) مديريات فرعية فقط، وفيما يلي سنتناول مهام هذه المديريات الفرعية الثلاث الموجودة على مستوى مديرية الضرائب الولائية لولاية ايليزي، وهي نفس المهام الموكلة لأي مديرية ضرائب ولائية عبر التراب الوطني[1].

1-مهام المديرية الفرعية للوسائل[2]:

تكلف بما يلي:

-تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛

السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل؛

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب كما يلي:

ا-مكتب المستخدمين والتكوين:

وهو مكلف بما يلي:

-السهر على احترام التشريع والتنظيم الساري المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛

-إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ب-مكتب عمليات الميزانية:

هذا المكتب مكلف بما يلي:

-القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية؛

-تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛

-تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛

-الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

[1]-مكتب المستخدمين والتكوين، مديرية الضرائب ايليزي.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 59 :إلى 87، القرار المؤرخ في 2009/02/21، ص ص 17-20.

ج-مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:

وهو مكلف بما يلي:

-سير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛

-تتنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

د-مكتب الإعلام الآلي:

مكلف بما يلي:

-التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛

-**المحافظة** في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

2-مهام المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل:

تضم المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل المكاتب التالية:

ا-مكتب الجداول والإحصائيات:

يكلف هذا المكتب بالمهام التالية:

-التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها؛

-التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل؛

-استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛

-مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛

-مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ب-مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية:

يتولى هذا المكتب انجاز المهام التالية:

-استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

-متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية؛

-نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه؛

-التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛

-متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ج-مكتب مراقبة التحصيل

صلاحيات هذا المكتب تدور حول المهام التالية:

-دفع نشاطات التحصيل؛

-المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛

-إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

د-مكتب متابعة العمليات وأشغال القيد والتصفية:

يكلف هذا المكتب بما يلي:

-متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

-المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

-التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

-إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين؛

-مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

-مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛

-التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

3-مهام المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية:

تضم هذه المديرية المكاتب الأربع التالية:

ا-مكتب الاحتجاجات:

مكلف بالمهام التالية:

-استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛

-استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب-مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن:

وهو مكلف بالمهام التالية:

-دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛

-تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي؛

-إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

-الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

ج-مكتب التبليغات والأمر بالصرف:

يتولى هذا المكتب المهام التالية:

-تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات الجبائية التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

-تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية؛

-تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة؛

-لتكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

-مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب؛

-متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

-تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

-إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية؛

-استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛

-المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق)؛

-متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

المبحث الثاني: دراسة حالة ميدانية من طرق الرقابة الجبائية.

سنتطرق في هذا المبحث الى احدى الطرق المستعملة في عملية الرقابة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب ايليزي والمتمثلة في التحقيق المحاسبي من حيث الإجراءات المتبعة في ذلك والتعديلات المقترحة من قبل المحققين وكذا نتائج هذا التحقيق.

المطلب الاول إجراءات التحقيق المحاسبي.

يعد التحقيق المحاسبي شكلا من أشكال الرقابة الجبائية، يقوم المحققون المحاسبيون بدراسة الملفات الجبائية للمكلفين قبل البدء في الاعمال الميدانية ويكون الهدف من هذه الدراسة البحث عن العناصر التي تساهم في تنفيذ عملية التحقيق، وهو الشيء الذي يمهد للدراسة الميدانية ومعرفة العناصر التي تستوجب التركيز عليها، ودراسة الوثائق دراسة معمقة، ومنه اعطاء تقييم عام حول المحاسبة الممسوكة.

1-الإجراءات الأولية لعملية التحقيق المحاسبي

تعتبر المرحلة التحضيرية خطوة هامة ورئيسية يقوم بها الأعوان المحققين، حيث يتم من خلالها جلب الملف الجبائي الموجود على مستوى الإدارة الجبائية ومراقبته والتحقيق فيه. فهذه المرحلة تعتبر كوسيلة لمعرفة الشخصية الجبائية للمكلف، تعطيه صورة شاملة عنه، ووضعيته الجبائية، والنقاط الأساسية التي يجب ان يركز عليها المحقق.

يتسلم الأعوان المحققين المهام بواسطة إشعار من طرف رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات، ليتسنى لهم ممارسة مهامهم ومن بين الاعمال الأولية الموكلة للأعوان المحققين مايلي:

ا-التعرف على الهوية الجبائية للمكلف:

المؤسسة المعنية بالتحقيق هي شركة ذات مسؤولية محدودة ss للأشغال العمومية ويتمثل نشاطها في أشغال البناء بجميع فروعه تم تأسيسها من قبل شخصين إثنين بتاريخ **/**/2008 بعقد تأسيسي يحمل رقم **/2008 , رأسمالها عند التأسيس مقسم بالتساوي بين الشريكين , سجلها التجاري يحمل رقم 08 ب 0602000 مؤرخ في **/**/2008 وبداية نشاطها **/**/2008 (طبقا للتصريح بالوجود المودع لدى المفتشية) .

بالنسبة لرقم تعريفها الجبائي: 00083330190000000 (البطاقة المغناطيسية) و000833060210000 (بطاقة التسجيل). وهي محصاة من طرف مصالح مفتشية إيليزي تحت رقم المادة: 33010003600.[1]

[1]- قديري عبد المالك، مكتب التحقيقات الجبائية، مديرية الضرائب ايليزي.

هذه الشركة متحصلة على قرار الاستفادة من الامتيازات من وكالة دعم وترقية الاستثمار ANDI رقم: 2009/30/0030/0 بتاريخ **/**/2009 وقرار الاستفادة (توسيع) رقم 2010/30/0507/0 بتاريخ **/**/2010، ثم مقرر إلغاء المزايا رقم 2010/30/0507/A بتاريخ **/**/2014، وتم سحب مقرر الإلغاء ب مقرر سحب إلغاء المزايا يحمل رقم 2010/30/0507 بتاريخ **/**/2016.

ب-الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة:

ـ الرسم على النشاط المهني (TAP) تطبيقا للمواد 193,217,222 و224 من قانون الضرائب المباشرة.

ـ الرسم على القيمة المضافة (TVA) المادة الأولى من ق رع، المواد 21, 23, 26من ق المالية لسنة 2001.

ـ IBS: طبقا للمواد 135-136-141-150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ـ IRG/B.D: طبقا للمواد 45-46-52-53-54-104-87 مكرر من ق ض م ر مم.

ـ IRG/S: تطبيقا المواد 66 , 67 , 75 , 130, 211 , 134 ومن ق ض م ر مم.

ـ R/TVA: المادة 30 و32 من الرسم على القيمة المضافة.

2-إعداد كشوف مالية لمقارنة الميزانيات والنتائج:

بغية التأكد من مدى صدق المعلومات المحاسبية المصرح من قبل المكلف، يقوم المحقق بإعداد كشفان للسنوات الأربعة المعنية بالتحقيق (وهما عبارة عن نموذجان معدان من طرف الإدارة الجبائية يتم ملؤهما من قبل العون المحقق) ، أحدهم يلخص عناصر أصول وخصوم ميزانيات السنوات المعنية بعملية التحقيق، هذا الجدول يمكن من إجراء مقارنات لعناصر الميز انية عبر الزمن، ويسمح بالوقوف على التغيرات والثغرات التي يمكن أن تشوب بعض عناصر الميزانية، أما الثاني فيتضمن المعلومات المحاسبية المتعلقة بتحديد النتائج الوسيطية والنهائية المحققة خلال السنوات المعنية بالتحقيق والكشفان اللذان تم إعدادهما في هذا السياق للمكلف المعني بعملية التحقيق محل الدراسة نلخصهما في الجداول التالية[1]:

[1]- قديري عبد المالك، مكتب التحقيقات الجبائية، مديرية الضرائب ايليزي.

الجدول رقم (3-2): كشف لمقارنة عناصر الأصول.

البيان	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31
الأصول الثابتة				
قروض واصول مالية	—	3.709.811	3.709.811	913.426
المجموع الجزئي(1)	**—**	**3.709.811**	**3.709.811**	**913.426**
الأصول الجارية				
المخزونات	17.156.895	18.005.895	20.296.664	7.235.564
مدينون اخرون	1.823.337	3.067.875	4.097.335	4.556.340
ضرائب ورسوم	—	3.592	189.692	3.700.892
قروض اخرى	—	—	—	2.141.100
الذمة المالية	6.099.778	8.976.309	7.125.345	16.951.151
المجموع الجزئي (2)	**25.080.011**	**30.493.673**	**31.709.038**	**34.585.048**
المجموع العام للأصول	**25.080.011**	**34.203.484**	**35.418.847**	**35.498.475**

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني

يكشف الجدول رقم 3-2 عن عناصر الأصول التي كانت بحوزة المكلف في سنة 2014 2015 و2016 و2017، وتتمثل هذه العناصر في التثبيتات والمخزونات وحسابات الغير المدينة، حيث من خلال هذا الجدول يقوم المحقق أثناء عملية التحقيق في المقر الاجتماعي للمكلف بالضريبة بالمقارنة بين عناصر الأصول المدونة فيه، وعناصر الأصول المدونة في محاسبة المكلف المعني بالتحقيق.

الجدول رقم(3-3): كشف لمقارنة عناصر الخصوم.

البيـــان	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31
رؤوس الأموال				
راس الأموال الاجتماعي	859.064	859.064	859.064	859.064
نتيجة النشاط	5.002.400	1.898.239	-477.774	3.110.217
راس مال منقول	-10.956.572	-5.914.172	-4.015.932	-4.493.706
المجموع الجزئي(1)	-5.054.707	-3.156.468	-3.634.242	-524.024
الخصوم الثابتة				
قروض وديون مالية	—	34.000.000	34.000.000	34.000.000
المجموع الجزئي (2)	—	34.000.000	34.000.000	34.000.000
الخصوم الجارية				
الموردون	19.891.198	2.707.559	4.037.559	165.751
الضرائب	1.042.764	652.393	187.330	1.124.964
ديون اخرى	9.200.756	—	828.202	731.783
المجموع الجزئي (3)	30.134.719	3.359.952	5.053.091	2.022.499
المجموع العام للخصوم	25.080.011	34.203.484	35.418.849	35.498.475

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

يكشف الجدول رقم 3-3 عن الخصوم الخاصة بالسنوات الأربعة محل التحقيق 2014، 2015 ،2016 و2017، وتتمثل هذه العناصر في رؤوس الأموال الخاصة، ديون طويلة الأجل، ديون قصيرة الأجل، حيث من خلال هذا الجدول يقوم المحقق أثناء عملية التحقيق في المقر الاجتماعي للمكلف بالضريبة بالمقارنة ما بين عناصر الخصوم المدونة فيه، وعناصر الخصوم المدونة في محاسبة المكلف المعني بالتحقيق.

بعد دراسة ملف المكلف المعني بالتحقيق، كإجراء تمهيدي لعملية التحقيق في المقر الاجتماعي للمكلف، يلخص المحقق بالجدول الموالي، المتمثل في جدول حسابات النتائج، والذي يبين حسابات التسيير وحسابات النواتج خلال السنوات الأربعة محل التحقيق.

الجدول رقم(3-4): جدول مقارنة حسابات النتائج.

البيان	من2014/01/01 الى2014/12/31	من2015/01/01 الى2015/12/31	من2016/01/01 الى2016/12/31	من2017/01/01 الى2017/12/31
انتاج مباع	51.132.695	29.388.562	11.169.595	10.421.685
انتاج مخزون	/	/	/	/
انتاج لتلبية الحاجات الخاصة	/	/	/	/
خدمات مقدمة	/	9.015.617	/	38.705.453
تحويل تكاليف الانتاج	/	/	/	/
المجموع الدائن(1)	51.132.695	38.404.179	11.169.595	49.127.138
مواد ولوازم مستهلكة	/	4.220.000	6.380.000	23.020.000
خدمات	41.850.000	31.275.599	2.410.256	21.117.600
المجموع المدين(2)	41.850.000	35.495.599	8.790.256	44.137.600
الربح الإجمالي=(1) -(2)	9.282.695	2.908.579	2.379.338	4.989.538
نسبة الربح الإجمالي للإنتاج المباع	%22.18	%7.58	%21.31	%10.16
القيمة المضافة	9.282.695	2.908.579	2.379.338	4.989.538
نواتج مختلفة	/	/		/
تحويل تكاليف الاستغلال	/	/		/
المجموع الدائن(3)	9.282.695	2.908.579	2.379.338	4.989.538
مصاريف المستخدمين	323.984	188.211	2.669.586	932.735
ضرائب ورسوم	1.022.654	652.393	167.544	930.434
مصاريف مختلفة	24.611	169.734	19.981	16.150
الاهتلاكات	2.869.045	/	/	/
المؤونات	/	/	/	/
المجموع المدين(4)	4.240.294	1.010.338	2.857.111	1.879.319
رصيد نتيجة الاستغلال	5.042.400	1.898.239	/	3.110.217
نواتج اخرى	/	/	/	/
المجموع الدائن(5)	5.042.400	1.898.239	/	3.110.217
رصيد نتيجة الاستغلال	/	/	477.774	/
تكاليف اخرى	/	/	/	/
المجموع المدين(6)	/	/	477.774	/
الربح الصافي	5.042.400	1.898.239	477.774	3.110.217
نسبة الربح الصافي لرقم الاعمال	%9.87	%4.95	/	%6.33

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

المطلب الثاني: مراحل عملية التحقيق المحاسبي.

هناك عدة مراحل للقيام بعملية التحقيق وهي كما يلي:

1-ارسال اشعار بالتحقيق الى المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق المحاسبي:

في الوقت الذي يقوم فيه المحقق بالأعمال التمهيدية، يقوم بإرسال إشعار بالتحقيق في المحاسبة إلى المكلف المعني مرفقاً بميثاق المكلفين بالضريبة، مقابل وصل استلام الإشعار المرسل، حيث يتضمن المعلومات التالية:

- اسم وعنوان المكلف بالضريبة؛
- طبيعة النشاط الممارس (اشغال البناء بجميع فروعه)؛
-تاريخ امضاء الاشعار بالتحقيق؛
-تاريخ التدخل الأول في مقر المؤسسة (عشرة أيام بعد استلام الاشعار بالتحقيق)؛
-الفترة المعنية بالتحقيق (2014، 2015، 2016، 2017)؛
-الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق؛
-اسماء وتوقيع المحققين الذين سيتولون عملية التحقيق مع تعيين رئيس فرقة التحقيق؛
-اسم المدير الفرعي للرقابة الجبائية ورقم الهاتف؛
- اسم المدير الولائي للضرائب ورقم الهاتف.

2-التدخل في عين المكان:

بعد مرور اجل التحضير الممنوح للمكلف بالضريبة المعني، يتم التدخل في عين المكان حيث يجري المحقق لقاء اولي مع مسير المؤسسة، وكإجراءات إدارية قامت الإدارة الجبائية عند بداية التحقيق بإعداد بطاقة بداية عملية التحقيق وإرسالها إلى المديرية الجهوية للضرائب ورقلة[1].

3-تقييم المحاسبة شكلا ومضمونا:

كانت نتائج التقييم كما يلي:

وجود سجل الجريدة العامة: مؤشر تحت رقم **/2018 من طرف محكمة إيليزي وفيه تم تدوين تدوين القيود المحاسبية الممركزة لكل السنوات المعنية بالتحقيق. السجل خال من العيوب الشكلية المعروفة؛

-سجل الجرد: مؤشر كذلك من طرف محكمة إيليزي تحت رقم **/2018 وفيه تم تقييد الحسابات الختامية للمؤسسة للسنوات المعنية بالتحقيق وهو كذلك خال من العيوب الشكلية

[1]- قديري عبد المالك، مكتب التحقيقات الجبائية، مديرية الضرائب ايليزي.

-وجود التصريحات الشهرية والسنوية مع بعض النقائص؛

-وجود فواتير الشراء؛

- وجود فواتير ووضعيات الأشغال؛

- التصريحات الدورية.

وبصفة عامة فإن المحاسبة المقدمة مقبولة شكلا ومضمونا وتم الإعتماد عليها في إجراء التصحيحات الضرورية

4-القيام بالإجراءات التمهيدية:

بعد الاطلاع على الهوية الجبائية للمكلف يقوم العون المحقق بالإجراءات التمهيدية التالية:

-ارسال اشعار بالتحقيق المحاسبي رقم**/2018 المستلم في **/**/2018 مرفق بحقوق وواجبات المكلف الخاضع للرقابة الجبائية مع اعلامه بالمدة التي يمنحها له القانون لتحضير الدفاتر والوثائق المحاسبية وبإمكانه الاستعانة بمستشار من اختياره.

-تحديد تاريخ ومكان التدخل بالساعة وكذا تبيان الضرائب والرسوم محل التحقيق والسنوات المراد التحقيق فيها، اما مكان التحقيق فيكون محل المؤسسة فهو المحل الطبيعي الا انه يمكن لصاحب المؤسسة تقديم طلب لدى الإدارة الجبائية لنقل محل التحقيق الى مصالح هذه الأخيرة اذا لم يكن يملك مكتب لذلك.

-يتم ملا استمارة معلومات خاصة بالمؤسسة بعد تقديم السجلات والوثائق والمحاسبية المطلوبة وتتضمن مايلي:

-هوية المحاسب المكلف بمسك محاسبة المؤسسة.

-أسماء الزبائن الخاصين بالمؤسسة

-أسماء الموردين المتعامل معهم.

الهيئات العامة المتعامل معها.

الوضعية السابقة مع الإدارة الجبائية

-الحسابات البنكية المفتوحة

-توقيع كل من المحققان المكلفان بالتحقيق المحاسبي وتوقيع رئيس فرقة التحقيق والمكلف بالضريبة[1].

[1]- قديري عبد المالك، مكتب التحقيقات الجبائية، مديرية الضرائب ايليزي

5-دراسة الملف الجبائي:

حيث يتم ب:

-فحص مخالف الوثائق والتصريحات التي يتضمنها الملف الجبائي، والاطلاع على مواعيد اكتتاب التصريحات الدورية المعنية بعملية التحقيق " تصريحات الميزانية ولواحقها".

-مراقبة السجلات المحاسبية من الناحية الشكلية والتركيز على الاختام على جميع صفحات اليومية ومن حيث ترتيبها وترقيمها والفراغات المتروكة.... الخ

المطلب الثالث: التعديلات المقترحة ونتائج التحقيق.

نستعرض من خلال هذا المطلب الوضعية الجبائية قبل عملية التحقيق والتعديلات المقترحة من طرف المحققين وكذا رد المكلف عليها والنتائج النهائية للتحقيق.

1-الوضعية الجبائية قبل التحقيق

جدول رقم(3-5): التصريحات الجبائية (الميزانيات الجبائية).

السنة	رقم الأعمال	الأرباح المحققة	تاريخ إيداع التصريح
2014	51.132.695,00	5.042.400,00	2016/05/17
2015	38.404.175,00	1.898.239,00	2016/10/24
2016	11.169.595,00	477.774,00 ـ	2017/07/27
2017	49.127.137,00	3.110.217,00	2018/04/30

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

الجدول رقم (3-6): التصريح السنوي بالرواتب والأجور.

السنة	الأجور حسب G50	تاريخ إيداع التصريح G29	تاريخ ايداع التصريح
2014	756.00,00	756.000,00	2015/05/17
2015	432.000,00	432.000,00	2016/10/24
2016	1.041.600,00	1.780.000,00	2017/07/24
2017	810.000,00	648.000,00	2018/04/30

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

جدول رقم (3-7): التصريحات الشهرية (مفتشية إيليزي – حيث المقر الإجتماعي للشركة).

السنة	أساس TAP	أساس TVA	رقم أعمال معفى من TVA	TVA/ACHATS
2014	لا شيء	51.132.696,00	لاشيء	8.392.900,00
2015	لا شيء	38.404.175,00	لاشيء	6.252.860,00
2016	لا شيء	11.169.594,00	لاشيء	1.808.974,00
2017	لا شيء	10.421.685,00 (17%) 4.714.493,00 (19%)	36.332.458,00	5.904.535,00

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

-التسويات التي قامت بها المفتشية:

السنة	الضريبة	الأساس المشكل	الأساس الخاضع	الترفيعات	رقم وتاريخ الورد
2014	IRG/S	2.160.000,00	162.000,00	1.998.000,00	644 في 2017/12/28
2016	IBS	ــــــــــ	ــــــــــ	%25 +5.000,00	344 في 2018/05/20

2-التصحيحات المقترحة لوضعية المؤسسة:

-سنة 2014:

01 ـ رقم الأعمال: لا توجد ترفيعات في رقم الأعمال المصرح به في الميزانية وكذا التصريحات الشهرية بالنسبة لمفتشية المقر (إيليزي) والمقدر ب 51.132.695,00دج (أي أساس الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة) لكن بالنسبة للرسم على النشاط المهني فإن الشركة لم تقم بتسديد حقوق هذا الرسم بالنسبة لمفتشية إن أمناس.

أساس الرسم على النشاط المهني:

البلدية	رقم الأعمال المصحح	رقم الأعمال الخاضع	الترفيعات
الدبداب	26.495.750,00	ــــــــــ	26.495.750,00
إن أمناس	24.636.950,00	ــــــــــ	24.636.950,00

الحقوق (بمعدل 2%):

البلدية	ح مستحقة	ح مدفوعة	الفرق	الزيادة 25%	المجموع
الدبداب	529.915,00	ــــــــــ	529.915,00	132.479,00	662.394,00
إن أمناس	492.739,00	ــــــــــ	492.739,00	123.185,00	615.924,00
المجموع	1.022.654,00	ــــــــــ	1.02.654,00	255.664,00	1.278.318,00

02ـــ الضريبة على الدخل الإجمالي/فئـــة الأجور:

لا توجد ترفيعـات في الأسس المصرح بها.

الأجـــــــور المشكلـة	الأجور المصرح بها	الترفيعـــــات
756.000,00	756.000,00	ــــــــــــ

أســاس الرسم على القيمــة المضافـة (TVA):

لا توجد ترفيعـات في الأسس المصرح بها:

رقم الأعمال المشكل	رقم الأعمال المصرح به	الترفيعـات
51.132.695,00	51.132.695,00	ــــــــــــ

03ـــ الضريبـــة على أرباح الشركة (IBS):

لا توجد ترفيعات في الأس المصـرح بها.

الأرباح المشكلـة	الأرباح المصرح بها	الترفيعـات
5.042.400,00	5.042.400,0	ــــــــــــ

الجدول رقم (3-8): المجموع الكلي لهذه السنـــة.

الضريبـة أو الرسم	الحقوق المتبقية	الزيـادات	المجمــوع
TAP	1.02.654,00	255.664,00	1.278.318,00
المجمـــــــوع	**1.022.654,00**	**255.664,00**	**1.278.318,00**

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

-سنـــــة 2015.

01 ـــ رقم الأعمـــال: لا توجـد ترفيعـات في رقم الأعمـــال المصـرح بالنسبـة لأسـاس الضريبـة على الأربـاح وكذا الرسـم على رقم الأعمـال (TVA). لكن بالنسبـة للرسم على النشـاط المهنـي (TAP) فأن الشركـة لم تقـم بتسديـد الحقـوق عـن رقم الأعمـال المحقق على مستـوى بلديـــة إن أمنـاس والمقدر ب 38.404.175,00 دج.

أساس الرسم على النشـــاط المهني:

رقم الأعمال المصحح	رقم الأعمال الخاضع	الترفيعات
38.404.175,00	ــــــــــــ	38.404.175,00

الحقوق (بمعدل 2%):

ح مستحقة	ح مدفوعة	الفرق	الزيادة 25%	المجموع
768.084,00	ــــــــــ	768.084,00	192.021,00	960.105,00

02 ــ الضريبة على الأجـــور (IRG/S):

نظرا لضعف كتلة الأجور المصرح بها مقارنة برقم الأعمال المحقق خاصة أشغال البناء (29.388.562,00) بالإضافة إلى الخدمات(9.015.617,00) فإنه سيتم إخضاعكم على أساس تشغيل 6 عمال بأجر شهري مصرح به من طرفكم والمقدر ب 36.000,0دج ولمدة تسعة 09أشهر أي 36.000,00 X 9 X 6 = 1.944.000,00دج.

الأجور المشكلة	الأجور المصرح بها	الترفيعات
1.944.000,00	432.000,00	1.512.000,00

الحقوق (بمعدل 20% وبعد تخفيض تحفيزات الجنوب):

ح مستحقة	ح مدفوعة	الفرق	الزيادة 15%	المجموع
194.400,00	43.200,00	151.200,00	22.680,00	173.880,00

03ـــ الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

لا توجد ترفيعات في الأرباح المصرح بها.

الأرباح المصححة	الأرباح الخاضعة	الترفيعات
1.898.239,00	1.898.939,00	ــــــــــ

الجدول رقم(3-9): المجموع الكلي لهذه السنة.

الضريبة أو الرسم	الحقوق المتبقية	الزيادات	المجموع
TAP	768.084,00	192.021,00	960.105,00
IRG/S	151.200,00	22.680,00	173.880,00
المجموع	**919.284,00**	**214.701,00**	**1.133.985,00**

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

-سنـــة 2016:

01 ــ رقم الأعمـال:

طبقا للميزانيـة المقدمة (والتسجيلات المحاسبيـة) وكذا التصريحات الشهريـة فإن رقـم الأعمـال المصـرح به يقـدر ب 11.169.595,00 دج حيث تم تسديد حقوق الرسم على القيمة المضافة ولم يتم إثبـات تسديـد حقوق الرسم على النشـاط المهني (TAP). بالإضافـة إلى أن هناك مبلغ 2.000.000,00دج تم تحصيلـه عن طريق الحساب البنكي BDL بتاريخ 2016/12/01 ولم يتم تقييـده محاسبيا ولم يصرح به في التصريحـات الشهريـة (G50) سواءا كأسـاس للرسم على القيمـة المضافة أو الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على أرباح الشركـات.

رقم الأعمال المصحـح = رقم الأعمال المصرح به + رقم الأعمال الغير مصرح به

= 11.169.595,00 + 1.709.400,00 = 12.878.995,00

ـــ أساس الرسم على النشاط المهني:

رقم الأعمال المصحح	رقم الأعمال المصرح به	الترفيعـات
12.878.995,00	ــــــــــــــ	12.878.995,00

الحقوق (بمعدل 2%):

ح مستحقـة	ح مدفوعـة	الفـــــرق	الزيـــادة 25%	المجمـوع
257.580,00	ــــــــ	257.580,00	64.395,00	321.975,00

ـــ أساس الرسم على القيمة المضافـة:

رقم الأعمال المصحح	رقم الأعمال المصرح به	الترفيعـات
12.878.995,00	11.169.595,00	1.709.400,00

الحقوق (بمعدل 17%):

ح مستحقـة	ح. مدفوعة أو محسومة	الفـــــرق	الزيـــادة 25%	المجمـوع
2.189.429,00	1.898.831,00	290.598,00	72.650,00	363.248,00

02ـــ الضريبـة على الأجور:

طبقا للتصريح G29 فإن الأجور المدفوعة لصالـح العمـال تقدر ب 1.780.000,00دج بينما في التصريحـات الشهريـة G50 يقدر ب 1.041.600,00دج أي بفارق يقدر ب 738.400,00 دج.

الأسس والترفيعـات:

الأجـور المشكلـة	الأجـور المصرح بها	الترفيعـات
1.780.000,00	1.041.600,00	738.400,00

الحقـوق (بمعدل 20% وبعد تخفيـض تحفيزات الجنـوب):

ح مستحقـة	ح مدفوعـة	الفـــرق	الزيـادة 15%	المجمـوع
178.000,00	104.600,00	73.840,00	11.076,00	84.916,00

03 ـــ الضريبـة على أربـاح الشركـات:

سيتـم اعتمـاد هامش ربح 30% من الترفيعات في رقم الأعمـال والمقدرة ب 1.709.400,00دج أي:

الأرباح الغير معلنـة = 1.709.400,00 X 30% = 512.820,00 دج.

الأسس والترفيعـات:

الأربـاح المصـحـة	الأربـاح الخاضعـة	الترفيعـات
512.820,00	00	512.820,00

الحقـوق (بمعدل 23% وبعد تخفيـض تحفيزات الجنـوب):

ح مستحقـة	ح مدفوعـة	الفـارق	الزيـادة 15%	المجمـوع
58.974,00	ـــــــــ	58.974,00	8.846,00	67.820,00

04 ـــ الضريبـة على الأرباح الموزعـة:

تعتبـر الأربـاح الناتجـة عن الترفيعات في رقم الأعمال (الغير مصرح به) أرباحا موزعـة بين الشركـاء وتخضـع للضريبـة على الدخل (فئـة الأربـاح الموزعـة) وهذا طبقا للمادة 46 و104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلـة.

إذن اساس الضريبة هو: الأرباح ـــ الضريبة على أرباح الشركـات

= 512.820,00 ـــ 58.974,00 = 453.846,00 دج.

الحقـوق (للشريكين وبمعدل 10%وبعد تخفيـض تحفيـزات الجنـوب):

الحقـوق المتبقيـة	الزيـــــادة 10%	المجمـــوع
22.692,00	2.269,00	24.961,00

الجدول رقم(3-10): المجمـــوع الكلي لهذه السنـــة.

الضريبـة أو الرسم	الحقوق المتبقية	الزيـادات	المجمــوع
IBS	58.974,00	8.846,00	67.820,00
IRG/B.D	22.692,00	2.269,00	24.961,00
IRG/S	73.840,00	11.076,00	84.916,00
TAP	257.580,00	64.395,00	321.975,00
TVA	290.598,00	72.650,00	363.248,00
المجمـــوع	**703.684,00**	**159.236,00**	**862.920,00**

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

سنـــة 2017:

01 ــ رقم الأعمـــال: حسب التصريحـات الشهرية والسنوية فإن رقم الأعمـال المحقق يقـدر ب 49.127.138,00دج (أساس TAP + TVA + IBS) وهو الرقم المقيد في حســابي الإنتاج المبـاع والخدمات (ح/701 وح/7061) وكذلك حسـابي BEA + BDL. لكن لوحظ أن هنـاك مبـالغ تعتبـر مقبوضــات في حساب BDL تم تقييــدها محاسبيا على أساس أنها CAUTION في حــين هي عبارة عنقيـة الفواتير التالية:

- رقم 08 بمبلغ 788.970,00دج + 12 بمبلغ 278.460,00دج.
- رقم 11 بمبلغ 689.010,00دج.
- رقم 15 بمبلغ 458.740,00دج.
- رقم 22 بمبلغ 235.620,00دج + رقم 23 بمبلغ 335.580,00دج.

أي بمجمـوع 2.786.385,00 دج TTC ويساوي 2.341.500,00دج HT , هذا المبلغ لم يتم التصريـح بــه كرقـم أعمـال مفوتر (ولم يكن في رصيد حساب الزبـائـن في بدايــة السنة). بينمـا تم التصريـح به وتسديد الحقـوق عن الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة طبقا للتصريح الشهري المكمـل للفصل الرابع المودع في 2018/11/25. لكن لم يتــم تأكيد تسديــد الحقـوق عــن TAP لباقي رقم الأعمال المقدر ب 49.127.138,0دج لذا أنتم مطالبين بتسديدها.

ـــ أساس الرسم على النشاط المهني:

المعـدل	رقم الأعمال المصحح	رقم الأعمال المصرح به	الترفيعــات
%1,5	10.421.667,00	ـــــــــــ	10.421.667,00
%2	41.046.950,00	2.341.500,00	38.705.450,00

الحقوق (إن أمناس):

المعـدل	ح مستحقـة	ح مدفوعـة	الفـــــرق	الزيـــادة 25%	المجمــوع
%1,5	156.325,00	ـــــــــــ	156.325,00	23.449,00	179.774,00
%2	820.939,00	46.830,00	774.109,00	193.527,00	967.636,00

ـــــ أساس الرسم على القيمة المضافـــة:

رقم الأعمال المصحح	رقم الأعمال المصرح به	الترفيعــات
51.468.638,00	51.468.638,00	ـــــــــــ

02 ـــ الضريبـــة على الدخل /فئة الأجور (IRG/S):

لا توجد ترفيعات في الأساس المصرح به.

الأجـور المشكلـة	الأجـور المصرح بها	الترفيعـات
810.000,00	810.000,00	ـــــــــــ

03 ـــ الضريبـة على أربـاح الشركـات:

كما تم الإشارة إليه من قبل فقد تبيـن عدم تقييدكم محاسبيا للفواتير 08 – 11 – 15 – 22 – 23 والبالغ قيمتها مجتمعـة 2.341.500,00 دج سيتم اعتبـار 30% منها أرباحا غير معلنـة يجب إخضاعها للضريبة على ارباح الشركات:

الأرباح المخفية = 2.341.500,00 X 30% = 702.450,00 دج.

إذن الأرباح المصححـة = الأرباح الخاضعـة + الأرباح المخفيـة

= 3.110.217,00 + 702.450,00= 3.812.667,00 دج.

الأسس والترفيعــات:

الأربــاح المصــححة	الأربــاح الخاضعــة	الترفيعــات
3.812.667,00	3.110.217,00	702.450,00

الحقــوق (بمعدل 26% وبعد تخفيـض تحفيزات الجنـوب):

ح مستحقــة	ح مدفوعــة	الفــارق	الزيــادة 15%	المجمــوع
495.647,00	404.328,00	91.319,00	13.698,00	105.017,00

04 ـــ الضريبــة على الأرباح الموزعــة:

تعتبــر الأربــاح الناتجــة عن الترفيعات في رقم الأعمال (الغير مصرح به) أرباحا موزعــة بين الشركــاء وتخضــع للضريبــة على الدخل (فئــة الأربــاح الموزعــة) وهذا طبقا للمادة 46و 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلــة.

إذن اساس الضريبة هو: الأرباح ـــ الضريبة على أرباح الشركــات

= 702.450,00 ـ 91.319,00 = 611.131,00دج.

الحقــوق (للشريكين وبمعدل 10%وبعد تخفيـض تحفيـزات الجنـوب):

الحقــوق المتبقيــة	الزيـــــادة 10%	المجمــوع
30.557,00	3.056,00	33.613,00

الجدول رقم (3-11): المجموع الكلي لهذه السنـــة.

الضريبــة أو الرسـم	الحقـوق المتبقيــة	الزيــادات والعقوبــات	المجمــوع
IBS	91.319,00	13.698,00	105.017,00
IRG/B.D	30.557,00	3.056,00	33.613,00
TAP	930.434,00	216.976,00	1.147.410,00
المجمــوع	**1.052.310,00**	**233.730,00**	**1.286.040,00**

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

3-رد المكلف على النتائج الأولية للتحقيق:

حيث كان عن طريق مراسلة واردة الى المصالح الجبائية بتاريخ **/**/2019 والتي احتوت على مايلي:

- إلغاء التسويات الخاصة بالرسم على النشاط المهني بدعوى تسديدها من قبل الشركة في حينها وهذا بالنسبة لجميع السنوات المعنية بالتحقيق

-الغاء التسويات الخاصة بسنة 2016 بدعوى أن مبلغ 2.000.000,00دج يمثل كفالة عرض وليس مقبوضات.

ولدراسة هذه النقط تم عقد اجتماع بمقر المصلحة بحضور مدير الشركة حيث تم الإتفاق على تقديم طلب تحكيم للسيد المدير الولائي وتم تحرير محضر إثبات بذلك وهذا بتاريخ **/**/2019 ممضى من طرف مدير الشركة.

4-النتائج النهائية للتحقيق:

الجدول رقم (3-12): المجموع الكلي للحقوق والعقوبات بالنسبة لجميع السنوات المعنية بالتحقيق.

الضريبة أو الرسم	الحقوق المتبقية	الزيادات	المجموع
IBS	150.293,00	22.544,00	172.837,00
IRG/B.D	53.249,00	5.325,00	58.574,00
IRG/S	225.040,00	33.756,00	258.796.00
TAP	2.978.752,00	729.056,00	3.707.808,00
TVA	290.598,00	72.650,00	363.248,00
المجموع	**3.697.932,00**	**863.331,00**	**4.561.263,00**

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني.

يلخص الجدول 3-12 المجموع الكلي للحقوق والعقوبات والمقدرة ب: أربعة ملايين وخمسمائة وواحد وستين ألف ومائتين وثلاثة وستين دينار جزائري.

الجدول رقم (3-13): الحصيلة النهائية للتحقيق في محاسبة المكلف المعني.

البلدية	البيان	السنوات	الأساس المستخرج	الأساس المصرح به	الأساس المغرم عليه	المعدل	الحقوق المستحقة	الحقوق المصرح بها	الفارق	نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	المجموع
ايليزي (المقر الاجتماعي)	ض.د.ا/أجور IGR/S	2015	1.944.000	432.000	1.512.000	%20	194.400	43.200	151.200	%15	22.680	173.880
		2016	1.780000	1.041600	738.400	%20	178000	104.160	73.840	%15	11.076	84.916
	ض.ا.ش IBS	2016	512.000	/	512.000	%23	58.974	/	58.974	%15	8.846	67.820
		2017	3.812.667	3.110.217	702.450	%26	495.647	404.328	91.319	%15	13.698	105.017
	ض.د.ا IRG/RCM	2016	453.846	/	453.846	%10	22.692	/	22.698	%10	2.262	24.961
	فئة المداخيل الموزعة	2017	611.131	/	611.131	%10	30.557	/	30.557	%10	3.056	33.613
	ر.ن.م TAP	2016	12.878.995	/	12.878.995	%2	257.580	/	257.580	%25	64.395	321.975
	ر.ق.م TVA	2016	12.878.995	11.169.595	1.709.400	%17	2.189.429	1.898.831	290.598	%25	72.650	363.248
	المجموع						3.427.277	2.450.519	976.760	-	198.670	1.175.430
ان امناس	الرسم على النشاط المهني TAP	2014	24.636.950	/	24.636.950	%2	492.739	/	492.739	%25	123.185	615.924
		2015	38.404.175	/	38.404.175	%2	768.084	/	768.084	%25	192.021	960.105
		2017	10.421.667	/	10.421.667	%1.5	156.325	/	156.325	%25	23.449	179.774
		2017	41.046.950	2.341.500	38.705.450	%2	820.939	46.830	774.109	%25	193.527	967.636
	المجموع						**2.238.087**	**46.830**	**2.191.257**	-	**532.182**	**2.723.439**
الدبداب	ر.ن.م TAP	2014	26.495.750	/	**26.495.750**	%2	529.915	/	529.915	%25	132.479	662.394
	المجموع						529.915	/	529.915	-	132.479	662.394
المجموع الكلي للحقوق والعقوبات							**6.195.279**	**2.497.349**	**3.697.932**	-	**863.331**	**4.561.263**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف.

يلخص الجدول رقم3-13 الحصيلة النهائية للتحقيق والفوارق المسجلة في كل سنة وفي كل نوع من انواع الضرائب والرسوم محل التحقيق وما يترتب عنه من غرامات.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الرقابة الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب ايليزي، من خلال دراسة حالة ميدانية للرقابة الجبائية والمتمثلة في التحقيق المحاسبي والذي يعتبر احدى اهم الطرق المستعملة في الرقابة الجبائية، والتي تقوم على أساس مقارنة الوثائق والمعلومات المصرح بها من طرف المكلفين والوثائق والسجلات المحاسبية الممسوكة في مقر المؤسسة.

فبالرغم من الإجراءات المنظمة لعملية الرقابة الا انها تبقى ناقصة وتحتاج الى تبسيط ليتسنى فهمها من طرف المكلفين، وإدخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتواكب تطورها المتسارع، باعتبار المداخيل الجبائية مصدرا هاما لتمويل للخزينة العمومية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي من خلاله خلصنا الى ان لتكنولوجيات الاعلام والاتصال دورا هاما في عصرنا الحالي وقد يشمل جميع القطاعات العمومية والخاصة ونظرا لما تقدمه من مميزات وخصائص فهي تعتبر مؤشر لقياس وتطور الدول والمؤسسات، حيث أدى هذا الى الزامية إدخالها في شتى المجالات والتي من بينها المجال الضريبي.

ونتيجة لانتهاج الدولة الجزائرية إقتصاد السوق الحر والاستغناء عن الاقتصاد الموجه، صادفتها العديد من المشاكل والتي من بينها التهرب والغش الضريبي وكذا عدم قدرتها على التحكم في الكم الهائل للمعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، مما استدعى إقحام تكنولوجيا الاعلام والإتصال في مجال الجباية، بهدف تطوير نظام المعلومات الضريبي وجميع العمليات الجبائية، و بناءا على ما سبق ذكره فقد تناولنا في الشق النظري لهذه الدراسة تكنولوجيا الاعلام والإتصال، والرقابة الجبائية وركزنا على العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات من خلال مخطط عصرنة الإدارة الضريبية، حيث تطرقنا إلى طبيعة نظام المعلومات الضريبي بغرض محاولة فهمه لتسهيل عملية اختيار وتنصيب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال تتناسب وتتلاءم وعملياته، وهذا من خلال نظام تسيير الملفات SGF و نظام المعلومات SAP الذي ساعد في التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية، وتناولنا في الشق التطبيقي دراسة حالة على مستوى مديرية الضرائب لولاية ايليزي من خلال معالجة حالة ميدانية للرقابة الجبائية.

1-اختبار فرضيات البحث:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تفعيل الرقابة الجبائية؟ ومنه يمكن التأكد من صحة الفرضيات التالية:

ا-الفرضية الأولى:

لقد ساهمت تكنولوجيا الاعلام والإتصال في تسهيل الرقابة الجبائية، حيث أتاحت عدة استخدامات كتسهيل العمليات الجبائية كما ساعدت على حفظ وتداول المعلومات بين الأعوان الجبائيين والمكلفين بالضريبة، الأمر الذي ساهم في تطوير عملية الرقابة الجبائية.

ب-الفرضية الثانية:

لقد ساهمت الرقابة الجبائية في تحسين الموارد المالية للدولة وتحقيق اهداف الادارة الجبائية من خلال اساليب البحث عن المعلومات الجبائية التي تمارسها الإدارة الجبائية كالحق في الاطلاع والرقابة التي يخولها القانون ذلك وإدخال التكنولوجيات الحديثة في عملية الرقابة لزيادة التحصيل الضريبي.

ج-الفرضية الثالثة:

تعتبر تكنولوجيا الاعلام والاتصال وسيلة لتفعيل الرقابة الجبائية حيث ساهمت في تسهيل عملية حجز وحفظ وسرعة معالجة الكم الهائل من بيانات المكلفين.

2-نتائج الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية:

ا-النتائج المستمدة من الجانب النظري:

- توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- مساهمة تكنولوجيا الاعلام في التحكم في البيانات ومعالجتها بالية سريعة.
- مساهمة تكنولوجيا الاتصال في سهولة التحول الى الاقتصاد الرقمي.
- تكنولوجيا الاعلام والاتصال مؤشر لقياس تطور الدول وتقدمها.
- الرقابة الجبائية وسيلة لتعزيز وتحسين موارد الدولة وتحقيق أهدافها المسطرة.
- الرقابة الجبائية وسيلة الادارة في عملية المتابعة والتحقيق.
- مشروع عصرنة الإدارة الضريبية يعتمد على إدخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

ب-النتائج المستمدة من الجانب التطبيقي:

- تقوم المديرية الولائية للضرائب ايليزي ومن خلال مكتب التحقيق بإحدى طرق الرقابة الجبائية.
- تعتمد المديرية الولائية للضرائب ايليزي على الطريقة التقليدية في عملية الرقابة.
- يساعد التحقيق في المحاسبة شكلا ومضمونا من اكتشاف الإغفالات وكذا التلاعبات المتعلقة بتصريحات المكلف.
- يحاول المكلفين تضخيم الأعباء والتكاليف وتقليص النتائج من اجل تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة.

3-توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة الإسراع في تجسيد مخطط عصرنة الإدارة من خلال الهيكلة الجديدة واعتماد عملية الرقمنة وإدخال التطبيقة (نظام المعلوماتSAP) لتسهيل التسيير الالكتروني للملفات.
- تدعيم الاعوان بأحدث الوسائل والتجهيزات.

- ضرورة استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في عملية الرقابة بتكوين وتدريب الاعوان على استعمالها.
- التنسيق بين المصالح الجبائية ومختلف القطاعات للحصول على المعلومات الخاصة بالمكلفين واستغلالها.
- تبسيط القوانين الجبائية والعمل على استقرار النظام الجبائي.
- بناء علاقة متينة بين الإدارة والمكلف من خلال حسن الاستقبال والمعاملة الجيدة وفتح قنوات اتصال بينهما.

4-افاق الدراسة:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب هذه الدراسة يمكن اقتراح مواضيع يمكن دراستها نذكر منها:

- تكنولوجيا الاعلام والاتصال ودورها في تطوير النظام الجبائي.
- دور نظام المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية.
- مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1-أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزر طية، مصر، 2009.
2-جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية، الأثر على الضرائب في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 179، نوفمبر 2002.
3-خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونيك، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
4-ربحي مصطفى عليان، إقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
5-زيد منير عيوي، فن الإدارة بالاتصال، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
6-سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوردي، عمان، الأردن، 2009.
7-سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.
8-سيد سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2006.
9-طارق المجذوب، الإدارة العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان،2008.
10-عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان، الأردن، 2008.
11-عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
12-عبد السلام أبو قفح، انتصارات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
13-عبد الغني بيوني عبد الله، أصول علم الإدارة العامة، دراسة أصول ومبادئ الإدارة العامة في الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومصر ولبنان، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
14-عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، الطبعة الأولى ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.2007.
15-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
16-عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011.
17-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف الإسكندرية،2011
18-عطية حسين أفندي، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة مركز الدراسات وبحوث الدول النامية قضايا التنمية، جامعة القاهرة، 1999.
19-علاء السالمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009.

20-عمر أحمد الهمشري، إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والريادة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

21-عمر الوصفي العقيلي، المنهجية الكاملة في غدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، الأردن،2001.

22-غالب عوض النوايسة، الأنترنت والنشر الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

23-غسان عيسى العمري، نظم المعلومات الإستراتيجية مدخل إستراتيجي معاصر، دار المسيرة، الأردن، 2008.

24-غسان قاسم داود اللامي، أميرة شركولي البياتي، إدارة الإنتاج والعمليات مرتكزات معرفية وكمية، دار اليازوردي، عمان، الأردن، 2008.

25-فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية منظور إداري، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر، الأردن، 2010.

26-فريد النجار وآخرون، التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.2006.

27-مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الإتصال الجماهيري، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

28-محمد أبو نصار، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، عمان، 1996.

29-محمد الصرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

30-محمد حسين آل فرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005.

31-محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات، الطبعة الأولى، روتا برينت للطباعة، مصر، 2002.

32-محمد قاسم القريوتي، الإصلاح بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

33-محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

34-محمد نور برهان، أنظمة المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

35-محمود حامد خضر، الإعلام والإنترنت، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2012.

36-مراد ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى.2004.

37-منى محمد إبراهيم البطل، تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.

38-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

39-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2003

40-هشام حمدي رضا، تنمية مهارات الاتصال والقيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن 2010.

41-يونس أحمد بطريق، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

-الرسائل الجامعية

-الدكتوراه

1-أسماء سفاري، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تطوير الخدمات السياحية لدول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

2-بلقيدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2012-2013.

3-لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007-2008.

-المـاجستير

1-أديب أحمد الشاطري، تأثير تكنولوجيا الإتصال في الأنواع الصحفية للصحافة الإلكترونية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مجتمع المعلومات، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009-2010.

2- بشير كاوجة، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين الإتصال الداخلي في المؤسسات الاستشفائية الجزائرية، دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف بورقلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

3-حمزة بوكفة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مناجمنت المؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2008.

4-خلاصي رضا، المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، موسم2001.

5-رضا بو عزيزي، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية والتسيير، فرع نقود ومالية، جماعة الجزائر، 1998.

6-سلوى محمد الشرفا، دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008-2009.

7-شهرزاد بن بوزيد، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الشركة ذ م م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2011-2012.

8-العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، أكتوبر 2008.

9-عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004-2003.

10-كريمة بن صالح، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة قالمة الجزائر، 2010-2011.

11-لبنى عبد الله العلاوي، تكنولوجيا الإتصال وعلاقتها بأداء المؤسسات الإعلامية، رسالة ماجستير في الإعلام جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا عمان، الأردن، 2009-2010.

12-لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أم البواقي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2011-2010.

-المـــاستر

1-آيت بلقاسم لامية، آليات واجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2014/2013.

2-ساعد نبيلة الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة بمفتشية الضرائب في -الأخضرية - مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة المالية، السنة الجامعية 2015/2014.

-الملتقيات والمؤتمرات

1-البنك الدولي تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التفتيشية والمشاركة، 2003.

2-عبد العزيز السيد مصطفى، أساسيات الرقابة على نظم التبادل الإلكتروني للبيانات وانعكاساتها على أساليب الفحص الضريبي لصفقات التجارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر حول التجارة الالكترونية، الآفاق والتحديات، المجلد الثاني، جامعة الإسكندرية كلية التجارة الإسكندرية،25-27 يوليو 2002.

3-عبد، خالد حامد، استخدام نظم المعلومات الضريبية وانعكاساتها على الحد من التهرب الضريبي، المؤتمر العلمي الأول حول دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية في العراق، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، يومي 8-9 مارس، 2011.

4-علي عزوز، ايمان يخلف، نحو حكومة الكترونية في الجزائر-أفاق وتوجهات دراسة حالة المديرية العامة للضرائب، الملتقى الدولي السادس حول متطلبات وتحديات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر يومي26/27 أفريل، 2017.

5-نورة قنيفة، أسماء قرشوش، تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة بين المعطى الواقعي والمنتظر علميا الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

6-ولهى بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من أثار الأزمة-حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، يومي 21-20أكتوبر،2009.

-المنشورات

1-بختي إبراهيم، تكنولوجيا المعلومات والإتصال ودورها في التعليم، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

2-بشير العلاق، التسويق في عصر الانترنت والاقتصاد الرقمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر 2006.

-المجلات

1-رتشارد جود، حدود الضريبة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 5، 1 مارس 1990.

2-عبد الحليم الحمزة، الفحص الضريبي الالكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية، نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، جوان2018 .

3-عصام محمد البحيصي، تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد الأول، جانفي 2006.

4-علي غانم شاكر، عبيد خيون الخفاجي، أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية، (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 38، الفصل الأول، جامعة البيان الأهلية بغداد، العراق، 2017.

5-العياشي زرزار، كريمة غياد، دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في دعم الميزة التنافسية لمؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثاني، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2014.

6-ناصر عبد القادر، حميدة جميلة، أخلاقيات المهنة ركيزة أساسية البناء إدارة جباية عصرية وحديثة، مجلة المالية المدرسة الوطنية للضرائب، رقم 2 أفريل 2002.

-القوانين والمراسيم التشريعية

1-إحصائيات المديرية الفرعية للوسائل، مديرية الأبحاث والمراجعات المديرية العامة للضرائب

2-جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، العدد 59

3-جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، العدد .19

4-جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم327-06 :المؤرخ بتاريخ :2006/09/18.

5-جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 59 إلى 87، القرار المؤرخ في 2009/02/21.
6-جمهورية الديمقراطية الشعبية، مديرية الضرائب، المتضمن تدابير وإجراءات جديدة مرتقبة من طرف إدارة الضرائب، الجريدة الرسمية، العدد 15 المادة 7 بتاريخ 2003/10/23.
7-مادة 190، قانون المالية،1996.
8-مادة 20، قانون الإجراءات الجبائية، 2006.
9- La Lettre de la D.G.I. Bulletin de services Fiscaux. N27- Janvier. 2009

- الكتب باللغة الأجنبية :

1- Jean Brilman, Les meilleurs pratiques du management, édition d'organisation, Paris, France, 2001.
2- leado and others, management information systems, pearson education inc New Jersey, 10th edition, 2007.
3- Marie, et autres, Management des systèmes d'informatique, édition Dunod, paris, France, 2003.
4- Megha gokhe, Information and Communication Technology, edition Texas School of continuing Education and Recruitment, USA, 2011.
5- Robert reix, système d'information et management des organisations, 4ème édition, Vuibert, France, 2002.

-المواقع الالكترونية

1-www. Lirmm.fr-système de gestion des fichiers, page1, 01/03/2021, 14 :30.
2-www.mfdgi.gov.dz ,02/03/2021 10:30.

الملاحق

الملحق رقم(01): بطاقة انطلاق عملية التحقيق.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

.....

.....

.....

.....

Fiche de début des travaux de vérification

..... Le .....

Numéro de l' Affaire ..... N° d article d imposition .....

Numéro d' identification statistique .....

Nom et prénom ou raison sociale .....

Activité .....

Adresse .....

Avis de vérification de comptabilité N° ..... du .....

Remis ou reçu le .....

Période à vérifier du ..... au .....

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs :

M .....

M .....

M .....

Date de début des travaux préparatoires .....

Date du control inopiné .....

Date d'intervention sur place (contrôle au fond) .....

Lu et approuvé :

Le chef de service — les vérificateurs

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

الملحق رقم(02): اشعار بالتحقيق في المحاسبة.

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction d.....
.....

Série O n° 4

Avis de vérification de Comptabilité

Référence :..... Lettre avec A.R N°.....

M .....
.....
.....

N.I.S : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

Le .....20.....

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre .....le..... ... à.....heures, à l'effet de vérifier au titre des exercices .....l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts droits et taxes ci après désignés :.....
.....

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure ou votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20- 3 du Code des Procédures Fiscales (CPF).

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du CPF à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du CPF).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuables.

Veuillez agréer, M. ....., l'expression de notre parfaite considération.

Le Chef de Brigade | **Noms et Grades des Vérificateurs**

ENAG - ULC - Alger (2005)

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

الملحق رقم(03): تقرير التحقيق في المحاسبة.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Serie O - N° 15 (1999)
(ex Serie A Mod. N° 1532 Tête)

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

Direction des Impôts de la Wilaya de .....

IDENTIFIANT FISCAL

CODE TERRITOIRE

CODE ACTIVITE

NUMERO D'ARTICLE

RAPPORT DE VERIFICATION DE COMPTABILITE

N° ..... / 199...

Entreprise Vérifiée : .....

Activité : .....

Adresse : .....

.....

Brigade de Vérification N° .....

Agents Vérificateurs : .....

.....

.....

.....

ENAG - ULC - Alger

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

B/PROCEDURE DE VERIFICATION
(Pièces à joindre)

Pièce N° 1/ Avis de vérification :

Adressé le : ……N° : ……A/R.

Remis le : …… Accusé Réception.

Pièce N° 2 / Avis de notification :

Adressé le : ……N° :……A/R.

Accusé Réception Reçu le : ……

Remis le : ……... Contre Accusé Réception.

Pièce N° 3/ Réponse du Contribuable :

Reçue le : …….. Dans les délais.

Reçue le : …….. Hors les délais.

Pièce N° 4/ Notification de la position définitive de l'administration :

Adressée le : …….. N°: ……

Accusé Réception Reçu le : ……

Remis le : …….. Contre Accusé Réception.

Pièce N° 5/ Copie de la fiche de situation du patrimoine :

Pièce N° 6/ Copie de l'avertissement :

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

2° / Renseignements relatifs au dossier fiscal

— Position fiscale :

Impôts directs :

- T.C.A.

— Gestion du dossier fiscal

- Dépôt des déclarations et des bordereaux - avis de versement (Tardif - défaillances - régulier)

— Régularisations fiscales (impôts directs - T.C.A.)

— Vérifications de comptabilité

- Périodes vérifiées

— Recherches extérieures dans le cadre de la présente vérification

- Nombre de demandes

- Nombre de recoupements reçus

- Observations éventuelles

— Autres observations

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

3°/ SITUATION FISCALE :

- Gestion du dossier

- Dépôt des déclarations
(Tardives- Régulières- Inexistantes)

- Régularisations Fiscale
(Période et résultats)

- Recherches extérieurs :

- Nature (Recoupements, déplacements ….)

- Observations :

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

الملحق رقم(04): بطاقة نهاية عملية التحقيق.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série O, N° 24
Imp. Officielle (2005)

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
.....
.....
.....

Fiche de Fin des travaux de vérification

..... le .....

Numéro de l'Affaire ..... N° d'article d'imposition .....

Numéro d'Identification Statistique .....

Nom et Prénom ou Raison Sociale .....

Activité .....

Avis de vérification de comptabilité N° ..... du .....

Date de fin des travaux sur place .....

Date de notification des résultats de la vérification .....

Date de notification de la position définitive de l'Administration .....

Lu et approuvé :

Le Chef de Service **Les Vérificateurs**

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

الملحق رقم(05): إشعار بدفع المستحقات

Série D « n° 37

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOUVREMENT

DATE D'EXIGIBILITE

RECETTE DES IMPOTS

D.....

(Cachet d'identification)

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° : ..... Année : .....

M. ..... السيد (ة)
(nom et prénom - Raison sociale) (اللقب، الاسم، إسم الشركة)

Activité ou Profession : ..... النشاط أو المهنة

Adresse : ..... العنوان

Article d'Imposition : رقم المادة

Numéro d'Identification Statistique : رقم التعريف الإحصائي

Numéro d'Identification Fiscale : رقم التعريف الجبائي

مديرية الضرائب لولاية .....

مفتشية الضرائب .....

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D 37 - Imp. Officielle, Alger (2013)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT De la base imposable	DROITS RESULTANT De la base imposée (Déclarée)	T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES Taux	PENALITES Montant	TOTAL des droits et pénalités à payer
I.R.G.												
Majorations et Amendes (VF+IRG)	à											
I.B.S.												
Versement Forfaitaire												
Taxe sur l'Activité Professionnelle												
Taxe sur la Valeur Ajoutée	à											
Réintégration TVA/achats												
Pénalités d'assiette/TVA												
Taxe sur achats	à											
E 2700 - Enregistrement												
E 2 - C 200 - Timbre												
C 1 - B - 00 - TF et TA												
C 1- F- 00 - Impôt sur le Patrimoine												
		TOTAL GENERAL DU ROLE										

المصدر: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.